جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

مواضع التقديم المعترض عليها لدى معربي القرآن الكريم

الدكتور

خلف اللّه نادي محمد عبدالرحمن

أستاذ اللغويات المساعد في كلية العلوم والآداب بالقريات
جامعة الجوف ـ المملكة العربية السعودية
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا ـ جامعة الأزهر

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

مواضع التقديم المعترض عليها لدى معربي القرآن الكريم

خلف اللّه نادي محمد عبد الرحمن

قسم اللغة العربية في كلية العلوم والآداب بالقريات ـ جامعة الجوف – المملكة العربية السعودية

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: d.alnady@yahoo.com

الملخص

مجيء اللفظ في غير موضعه من سنن العرب في كلامهم، له علته التي تتلمس، والتي جعلتهم يأتون به على هذا الوجه، مخالفا الترتيب الأصلي للجملة، سواء أكان هذا التقديم على سبيل الوجوب، أم على سبيل الجواز، وهذا التقديم وضع له النحويون قواعد وضوابط تضمن لهم عدم مخالفته سنن العرب في كلامها، فاعتمدوا على ما سمع من العرب مما ورد فيه تقديم، فوضعوا القاعدة موافقة لكلام العرب، فقالوا: التقديم هنا واجب؛ لأنه يوافق ما تكلمت به العرب، وجائز هناك؛ لأنه لم يخرج عن سنن العرب في كلامها، ولا يجوز هنالك؛ لأنه مخالف لما ورد عن العرب، وكان النحويون في بعض مسائل التقديم بين من يمنع التقديم في موضع من المواضع، وبين من يجيزه في نفس الموضع؛ معتمدين في ذلك على المذهب النحوي الذي جعلوه قاعدة يلتزمون بها، ويحكمون بها على ما ورد وما قيل؛ ولذلك نجد بعضهم يعترض على بعض في القول بالتقديم في موضع واحد من المواضع.

ومن مواضع التقديم ما وقع فيه اعتراض من بعضهم على بعض، وقد تجلى ذلك عند بعض معربي القرآن الكريم؛ فبينما نجد معربا يعرب الآية على وجه يقول فيه بالتقديم، إذ بمعرب آخر يعترض عليه ويرفض هذا التقديم؛ بحجة أن القول بالتقديم يخالف القاعدة النحوية.

وقد جاءت هذه الدراسة لتقف على مواطن الاختلاف هذه؛ ولترجح ما رأته راجحا بالدليل.

الكلمات المفتاحية: مواضع، التقديم، المعترض عليها، معربو القرآن الكريم.

Mawadie altaqdim almuetarad Alayah, ladaya maeribi alquran alkarim

KHALFALH NADY MOHMED ABD ELRAHMAN
Linguistics Department at the College of Science and Arts in Qurayyat - Al-Jouf University - Kingdom of Saudi Arabia
Linguistics Department at the Faculty of Arabic Language in Gerga - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt
Email: d.alnady@yahoo.com

Abstract

The occurrence of the word misplaced from the Sunnah's of the Arabs in their speech, has its own cause that gropes, which made them come up with it in this way, contrary to the original order of the sentence, whether this introduction is by way of necessity, or as a matter of permissibility, and this introduction grammarians have set rules and regulations that include They have them not to contradict the Sunnah's of the Arabs in their speech, so they relied on what the Arabs heard from what was mentioned in the introduction, so they set the rule in accordance with the words of the Arabs, so they said: Presentation here is a duty. Because it corresponds to what the Arabs have spoken, and it is permissible there; Because it did not deviate from the Sunnah of the Arabs In her words, it is not permissible there; Because it contradicts what was reported by the Arabs, and grammarians in some matters of presentation were between those who prevented presentation in one of the places, and those who permitted it in the same place; They relied in this on the grammatical doctrine, which they made a rule that they adhere to, and judge by it on what was stated and what was said; Therefore, we find some of them object to others in saying the presentation in one place.

Among the points of presentation was the objection of some against one another, and this was evident among some of the admirers of the Noble Qur'an. Whereas we find an Arabist expressing the verse in a way, in which he says the introduction, as another Arabist objects to it and rejects this presentation. On the pretext, that saying the introduction violates the grammatical rule.

Keywords: Positions, introduction, objectionable, Arabist of the Noble Qur'an.

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد

فإن مجيء اللفظ في غير موضعه من سنن العرب في كلامهم، له علته التي تتلمس، والتي جعلتهم يأتون به على هذا الوجه، مخالفا الترتيب الأصلي للجملة، سواء أكان هذا التقديم على سبيل الوجوب، أم على سبيل الجواز، وهذا التقديم وضع له النحويون قواعد وضوابط تضمن لهم عدم مخالفته سنن العرب في كلامها، فاعتمدوا على ما سمع من العرب مما ورد فيه تقديم، فوضعوا القاعدة موافقة لكلام العرب، فقالوا: التقديم هنا واجب؛ لأنه يوافق ما تكلمت به العرب، وجائز هناك؛ لأنه لم يخرج عن سنن العرب في كلامها، ولا يجوز هنالك؛ لأنه مخالف لما ورد عن العرب، وكان النحويون في بعض مسائل التقديم بين من يمنع التقديم في موضع من المواضع، وبين من يجيزه في نفس الموضع؛ معتمدين في ذلك على المذهب النحوي الذي جعلوه قاعدة يلتزمون بها، ويحكمون بها على ما ورد وما قيل؛ ولذلك نجد بعضهم يعترض على بعض في القول بالتقديم في موضع واحد من المواضع.

ومن التقديم ما هو متفق عليه-وهذا ليس مجال هذه الدراسة-إنما مجالها ما وقع فيه اعتراض من بعضهم على بعض، وقد تجلى ذلك عند بعض معربي القرآن الكريم؛ فبينما نجد معربا يعرب الآية على وجه يقول فيه بالتقديم، إذ بمعرب آخر يعترض عليه ويرفض هذا التقديم؛ بحجة أن القول بالتقديم يخالف القاعدة النحوية.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد حاولت في هذا البحث أن أقف على الآيات التي وقع فيها اعتراض على من يقول فيها بالتقديم، سواء أكان قوله بالتقديم فيها أحد وجهين، أم أحد أوجه مذكورة فيها.

وقد سميت هذا البحث:

"مواضع التقديم المعترض عليها لدى معربي القرآن الكريم"

وكان لاختيار هذه الدراسة دوافع عدة، منها:

الأول: أن القرآن الكريم من أسس الاستشهاد النحوي؛ لذلك أردت أن أقف على سبب اعتراض المعرب على حمل الآية على القول بالتقديم فيها، وهي قد تكون من شواهد النحويين على القول بالتقديم في مسألة من المسائل.

الثاني: أن أكثر المعربين من أهل النحو والصناعة، فأردت أن أقف الشواهد التي تؤيد قول من قال بالتقديم في مسألة من المسائل، وجعل الآية دليلا على مذهبه أو رأيه النحوي الذي جوّز فيه التقديم، وخالف به قول المعترض.

الثالث: أن هذه الدراسة تتناول جانبا واحدا من الجوانب المعترض عليها، وهو جانب التقديم، وذلك

في محاولة لتتبع أقوال المعربين والمفسرين والنحويين في هذا الباب.

وقد بدأت هذه الدراسة بمقدمة بينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، تلاها مواطن الاعتراض من المعربين، وقد رتبتها في مباحث حسب أبواب النحو على ترتيب ألفية ابن مالك، وجاءت كالتالي:

المبحث الأول: مواضع الاعتراض في باب النكرة والمعرف.

واشتمل على:

- تقديم الضمير على مفسره.

- تقديم خبر الموصول على الصلة، وتقديم ما في الصلة على الموصول.

المبحث الثاني: **مواضع الاعتراض في باب الابتداء ونواسخه**.

واشتمل على:

- تقدير خبر المبتدأ بين الإضمار والتقديم.
- تقديم الخبر المتحمل ضميرا، وتقديم ضمير الفصل على المبتدأ.
- تقديم خبر (كان) على اسمها عند خفاء الإعراب.
- تقديم خبر (كان) الواقع جملة عليها أو على اسمها.
- تقديم خبر أفعال المقاربة على اسمها.

المبحث الثالث: **مواضع الاعتراض في باب الفاعل ونائبة**.

واشتمل على:

- تقديم الفاعل ونائبه على الرافع.
- تقديم الفاعل وتأخير المفعول عند خفاء الإعراب.

المبحث الرابع: **مواضع الاعتراض في باب المنصوبات والمجرورات**.

واشتمل على:

- تقديم حال المستثنى بـــ (إلا) عليه.
- تقديم الحال على عاملها المعنوي.
- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر.
- تقديم معمول المضاف إليه (غير) على (غير).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الخامس: مواضع الاعتراض في باب إعمال المصدر.

واشتمل على:

- تقديم معمول المصدر عليه.

المبحث السادس: مواضع الاعتراض في باب التوابع.

واشتمل على:

- تقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف.
- تقديم المعطوف بالفاء على المعطوف عليه.

المبحث السابع: مواضع الاعتراض في باب اسم الفعل.

واشتمل على:

- تقديم معمول اسم الفعل عليه.

المبحث الثامن: مواضع الاعتراض في باب إعراب الفعل.

واشتمل على:

- تقديم الجواب على الشرط.
- تقديم معمول الجواب عليه.
- تقديم متعلق جواب القسم المضارع المقرون باللام عليه.

المبحث التاسع: مواضع الاعتراض في مسائل التصريف.

واشتمل على:

- تقديم اللام على العين في (ضياء).

وقد سرت في هذه الدراسة على النحو التالي:

١ – وضعت عنوانا لكل اعتراض حسب المسألة النحوية التي يندرج تحتها بـــاب الاعتراض.

٢ – بدأت الاعتراض بقول النحويين عن المسألة التي هـــي محـــل الاعتـــراض، وبيان الخلاف بينهم فيها.

٣ – ذكرت بعد ذلك الآية التي هي موضع الاعتراض، وأقوال المعربين فيها.

٤ – ختمت بعد ذلك موقف الدراسة من هذا الاعتراض، سواء أكـــان بالموافقـــة على هذا الاعتراض، أم برفضه.

ثم ذيلت البحث بخاتمة دونت فيها أهم النتائج التي وقفت عليها من خـــلال هذه الدراسة.

أرجو من الله العلي القدير أن تكون هذه الدراسة نافعة وافيـــه بمـــا قصـــد منها، مجلية ما اعترض عليه من التقديمات في تنزيل الرحمن الرحيم.

الباحث

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الأول: مواضع الاعتراض في باب النكرة والمعرف.

١ - تقديم الضمير على مفسره

التقديم باب واسع في كلام العرب، لها منه أغراض لا تتم إذا لم يكن التقديم موجودا، فوضع الشيء في غير موضعه له سبب، قال العكبري: "ومن الاستدلال: أن التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه، ألا ترى أنهم قدموا المفعول على الفاعل مع أن رتبته متأخرة".(١)

وقال مجوزا تقديم المضمر على المظهر إن كان التقديم لفظيا فقط: "أما تقديم المضمر على المظهر فجائز إذا كانت النية به التأخير، كما قال تعالى: ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾(٢)، وكما قال زهير:

من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا(٣). (٤)

ووافقه على ذلك الزمخشري، فجوز تقديم المضمر على مفسرة، وذلك المضمر مفعول، والظاهر فاعل فقال عند قوله تعالى:﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾(٥): "وَلا تَحْسَبَنَّ: الخطاب لرسول اللَّه – صلى اللَّه عليه وسلم، أو لكل أحد، وقرئ بالياء(٦)، على: ولا يحسبن رسولُ اللَّه –صلى اللَّه عليه وسلم

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين (١٥٥).
(٢) سورة طه الآية (٦٧).
(٣) البيت من البسيط في ديوانه (٣٨) وروايته: إن تلق، وله في: الإنصاف (٥٨/١ ، ٢٠٤) والمقاصد الشافية (٥٦/٢).
(٤) التبيين عن مذاهب النحويين (٣٢٥،٣٢٤) وينظر: الإنصاف (٦٤/١) واللباب (٢٨٩).
(٥) سورة آل عمران من الآية (١٦٩).
(٦) قرأ السبعة: ولا تحسبن بالتاء. ينظر: السبعة لابن مجاهد (٢١٩) ومعاني القراءات للأزهري (٢٨٠/١) وقرأ حميد بن قيس، وهشام –بخلاف عنه–بالياء، ينظر: الكشاف (٦٥٧/١) والبحر المحيط (١١٧/٣) وتحبير التيسير (٣٢٩) والإتحاف (٢٣١، ٢٣٢)

-أو: ولا يحسبن حاسب، ويجوز أن يكون: ﴿ الَّذِينَ قُتِلُوا ﴾ فاعلا، ويكون التقدير: ولا

الذين قتلوا أمواتا، أي: ولا يحسبنّ الذين قتلوا أنفسهم أمواتا.

فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأوّل؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ، فحذف كما حذف المبتدأ في قوله: ﴿أَحْيَاءٌ﴾ والمعنى: هم أحياء لدلالة الكلام عليهما"[1] فأعرب(الذين) فاعلا، وقدم ضميره.

وعلق أبو حيان على كلام الزمخشري مانعا أن يكون التقدير: ولا يحسبنّ الذين قتلوا أنفسهم أمواتا، بحجة أن فيه تقديم المضمر على مفسره، وتقديم المضمر على الظاهر لا يكون إلا في مواضع معدودة ذكرها في كلامه، حيث قال:

"وما ذهب إليه من أن التقدير: ولا تحسبنهم الذين قتلوا أمواتا، لا يجوز؛ لأنَّ فيه تقديم المضمر على مفسره، وهو محصور في أماكن لا تُتَعدى، وهي: باب: رُبَّ، بلا خلاف، نحو: ربه رجلا أكرمته، وباب: نعم وبئس، في نحو: نعم رجلا زيد، على مذهب البصريين، وباب التنازع -على مذهب سيبويه-في نحو: ضرباني وضربت الزيدين، وضمير الأمر والشأن، وهو المسمى بالمجهول عند الكوفيين، نحو: هو زيد منطلق، وباب البدل -على خلاف فيه بين البصريين-في نحو: مررت به زيد، وزاد بعض أصحابنا: أن يكون الظاهر المفسر خبرا للضمير، وجعل منه قوله تعالى﴿ وَقَالُواْ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[2] التقدير عنده: ما الحياة إلا حياتنا الدنيا، وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه الأماكن المذكورة.

وغيث النفع (٤٩٦/١) والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح شلبي (٧٢).

(١) الكشاف (٦٥٧/١/ ٦٥٨).

(٢) سورة الأنعام من الآية (٢٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأما سؤاله وجوابه: فإنه قد يتمشى على رأي الجمهور في أنه: يجوز حذف أحد مفعولي (ظن) وأخواتها اختصارا، وحذف الاختصار هو لفهم المعنى، لكنه عندهم قليل جدا، قال أبو علي الفارسي: حذفه عزيز جدا، كما أن حذف خبر (كان) كذلك، وإن اختلفت جهتا القبح، انتهى قول أبي علي.

وقد ذهب الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون الحضرمي الإشبيلي [١] إلى منع ذلك اقتصارا ..... وما كان بهذه المثابة ممنوعا عند بعضهم عزيزا حذفه عند الجمهور، ينبغي ألا يحمل عليه كلام الله – تعالى–فتأويل مَن تأول الفاعل مضمرا يفسره المعنى، أي: لا يحسبن هو أي أحد، أو حاسب أولى، وتتفق القراءتان في كون الفاعل ضميرا، وإن اختلفت بالخطاب والغيبة". [٢]

والظاهر أن المسألة لا تمتنع؛ إذ التقديم في اللفظ فقط، والنية به التأخير، وله نظير في كلام العرب.

ولعل في كلام ابن يعيش ردا على كلام أبي حيان، حيث قال: "إن تقديم المضمر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظا ومعنى، نحو: ضرب غلامُه زيدًا، وأمّا إذا تقدم لفظا والنيّة به التأخير، فلا بأس به، نحو: ضرب غلامَه زيدٌ، ألا ترى أن (الغلام) ههنا مفعول، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل، فهو وإن تقدم لفظا، فهو مؤخر تقديرا وحكما، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [٣] (الهاء) في (نفسه) عائدة إلى (موسى) وإن كان الظاهر متأخرا؛ لأنه في حكم المقدم من حيث كان فاعلا، ومثله قولهم في المثل: "في أَكْفانه لُفَّ

(١) هو أحد نحاة الأندلس توفي سنة (٥٨١هـ) ينظر: إنباه الرواة (١٩٦/٤) والأعلام (٦٢/١).
(٢) البحر المحيط (١١٧/٣).
(٣) سورة طه الآية (٦٧).

الميّتُ"[١]، وقالوا: في بَيْته يُؤْتَى الحَكَمُ"[٢] فقد تقدّم المضمر على الظاهر فيهما لفظًا؛ لأنّ النيّة بهما التأخير، والتقديرُ: لُفَّ الميتُ في أكفانه، ويُؤْتَى الحكمُ في بيته"[٣].

٢ - تقديم خبر الموصول على الصلة، وتقديم ما في الصلة على الموصول

الموصول مع صلته ككلمة من جزأين، وقد شبهه العلماء بالاسم المركب تركيب مزج؛ لذلك منعوا تقديم صلته عليه، كما منعوا نعته، وتوكيده، والعطف عليه، والإبدال منه، والإخبار عنه، والاستثناء منه قبل تمام الصلة.[٤]

قال ابن مالك: "الموصول والصلة كجزأي اسم، فلهما ما لهما من ترتيب، ومَنْع فصل بأجنبي إلا ما شذ، فلا يتبع الموصول، ولا يخبر عنه، ولا يستثنى منه قبل تمام صلته أو تقدير تمامها".[٥]

وقال الرضي: "الموصول والصلة كجز أي اسم، وقد ثبت للموصول التقدم لكون مبينة له، فيجب للصلة التأخر، فلا تتقدم الصلة، ولا جزء منها على الموصول، ولا تعمل الصلة، ولا ما يتعلق بها، فيما قبل الموصول، لأن ذلك المعمول، إذن، جزؤها، وقد تقرر أن جزءا منها لا يتقدم على الموصول".[٦]

---

(١) لم أقف عليه.
(٢) ينظر: مجمع الأمثال (٧٢/٢).
(٣) شرح المفصل (٢٣٥/١).
(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣١/١، ٣٢٣) وشرح الكافية للرضي (٣/ ٦٨) والتذييل والتكميل (١٦٨/٣) والمساعد (١٧٦/١) والهمع (٢٨٧/١).
(٥) التسهيل (٢٣١/١) وينظر: التذييل والتكميل (١٦٨/٣) والمساعد (١٧٦/١) وشفاء العليل (٢٤٩/١) والهمع (٢٨٧/١).
(٦) شرح الكافية (٣/ ٦٨).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وذكر المعربون في خبر (ما) في قول الله تعالى﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾[١] عدة أوجه، بعد جعلها (ما) اسما موصولا بمعنى: الذي، وهو مبتدأ.

الوجه الأول: أن الخبر هو: خير، و(للأبرار) نعت له.

الثاني: أن الخبر هو: للأبرار، والنية به التقديم، والتقدير: والذي عند الله مستقر للأبرار ويكون (خير) خبرا ثانيا، ويكون (خير) خبرا ثانيا.

الثالث: أن الخبر هو: خير، و(للأبرار) حال من الضمير الذي في الظرف، وفيه تقديم وتأخير. [٢]

واعترض العكبري على الوجه الثالث، بحجة أن فيه فصلا بين المبتدأ والخبر بحال لغيره، وفصلا بين الحال وصاحب الحال بخبر المبتدأ، مما يترتب عليه المجيء بالخبر قبل تمام الصلة وهو الحال من الضمير الذي في الصلة (عند الله) حيث قال: "وما عند الله، (ما) بمعنى الذي، وهو مبتدأ، وفي الخبر وجهان: أحدهما: هو خير، و(للأبرار) نعت لـ (خير)، والثاني: أن يكون الخبر (للأبرار) والنية به التقديم، أي: والذي عند الله مستقر للأبرار، و(خير) على هذا خبر ثان، وقال بعضهم: للأبرار، حال من الضمير في الظرف، و(خير) خبر المبتدأ، وهذا بعيد؛ لأن فيه الفصل بين المبتدأ والخبر بحال لغيره، والفصل بين الحال وصاحب الحال بخبر المبتدأ، وذلك لا يجوز في الاختيار". [٣]

ووافقه أبو حيان على هذا الاعتراض، فقال عند إعراب الآية: "وللأبرار متعلق بـ (خير) والأبرار: هم المتقون، الذين أخبر عنهم بأن لهم جنات، وقيل: فيه تقديم وتأخير، أي: الذي عند الله للأبرار خير لهم، وهذا ذهول عن قاعدة

(١) سورة آل عمران من الآية (١٩٨).
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٣٢٤/١) والبحر المحيط (١٥٥/٣).
(٣) التبيان في إعراب القرآن (٣٢٤/١).

العربية من أن المجرور إذ ذاك يتعلق بما تعلق به الظرف الواقع صلة للموصول، فيكون المجرور داخلا في حيز الصلة، ولا يخبر عن الموصول إلا بعد استيفائه صلته ومتعلقاتها"(١)

وقال السمين الحلبي تعليقا على كلام أبي حيان: "فإن عنى الشيخ بالتقديم والتأخير هذا الوجه: أعني جعل (للأبرار) حالا من الضمير في الظرف فصحيح؛ لأن العامل في الحال حينئذ الاستقرار الذي هو عامل في الظرفِ الواقعِ صلة، فيلزم ما قاله، وإن عنى به الوجه الأول: أعني: جعل (للأبرار) خبرا، والنية به التقديم، وبـ (خير) التأخير كما ذكر أبو البقاء فلا يلزم ما قال؛ لأن (للأبرار) حينئذ يتعلق بمحذوف آخر غير الذي تعلق به الظرف".(٢)

واختلف المعربون في إعراب قول الله تعالى:﴿ يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾(٣) فذكروا فيه عدة أوجه(٤)، أذكر منها – أولا – ما اعتُرِض من بعض المعربين:

ذهب الكسائي، والفراء–في أحد ثلاثة أوجه ذكرها–ونسبه الزجاج للبصريين والكوفيين(٥)، إلى أن اللام متقدمة على موضعها، والأصل: يدعو من لضره أقرب من نفعه، واستدل الفراء بقراءة ابن مسعود: ﴿يَدْعُوا مَنْ ضَرُّهُ﴾(٦) من دون اللام، وعلى هذا الوجه تكون(مَن) مفعولا به للفعل (يدعو).

---

(١) البحر المحيط (١٥٥/٣) وينظر: الارتشاف (١٠٤٢/٢).
(٢) الدر المصون (٣/ ٥٤٨، ٥٤٩).
(٣) سورة الحج من الآية (١٣)
(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٨٩/٣) ومشكل إعراب القرآن لمكي (٤٨٧/٢) والتبيان للعكبري (٩٣٤/٢) والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني (٤/ ٥٣٥) والبحر المحيط (٣٣١/٦، ٣٣٢)
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤١٥/٣)
(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢١٧/٢) والبحر المحيط (٣٣١/٦)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال الفراء:" ثم قال:﴿ يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾ فجاء التفسير: يدعو من ضرّه أقرب من نفعه، وقد حالت اللام بينهما، وكذلك هي في قراءة عبد اللّه (يدعو من ضرّه) ولم نجد العرب تقول: ضربت لأخاك، ولا: رأيت لزيدا أفضل منك، وقد اجتمعت القراء على ذلك، فنرى أن جواز ذلك لأن (من) حرف لا يتبيّن فيه الإعراب، فأجيز الاعتراض باللام دون الاسم؛ إذ لم يتبيّن فيه الإعراب.

وذُكر عن العرب أنهم قالوا: عندي لما غيره خير منه، فحالوا باللام دون الرافع وموقع اللام كان ينبغي أن يكون في (ضرّه) وفى قولك: عندي ما لغيره خير منه، فهذا وجه القراءة للاتّباع.

وقد يكون قوله:﴿ ذَلِكَ هُوَ الضَّلالُ الْبَعِيدُ يَدْعُو﴾[1] فتجعل (يَدْعُوا) من صلة (الضَّلالُ الْبَعِيدُ) وتضمر في (يَدْعُوا) الهاء، ثم تستأنف الكلام باللام، فتقول لمن ضرّه أقرب من نفعه لبئس المولي) كقولك في مذهب الجزاء لما فعلت لهو خير لك. وهو وجه قويّ في العربيّة"[2].

وفسر الزجاج هذا الكلام بقوله: "وشرح ذلك: أن اللام لليمين والتوكيد، فحقها أن تكون في أول الكلام، فقدمت لِتجعَل في حقها، وإن كان أصلها أن تكون في (لَضَرُّهُ) كما أن لام (إن) حَقها أن تكون في الابتداء، فلما لم يجز أنْ تَلِيَ (إنَّ) جُعِلَت في الخَبر في مثل قولك: إن زيدا لقائم، ولا يجوز: إن لزيدا قائم، فإذا أمكن أن يكون ذلك في الاسم كان ذلك أجود الكلام، تقول: إن في ذلك لآية، فهذا قول"[3].

---

(١) سورة الحج من الآية (١٢).
(٢) معاني القرآن (٢١٧/٢) وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٦٣/٣) ومشكل إعراب القرآن لمكي (٤٨٧/٢) والتبيان للعكبري (٩٣٤/٢) والكتاب الفريد (٤/ ٥٣٥) والبحر المحيط (٣٣٢،٣٣١/٦).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤١٥/٣).

واعترض على هذا الوجه بأن اللام داخلة في الصلة، ولا يجوز تقديمها على الموصول، قال أبو جعفر النحاس: "وليس للام من التصرف ما يوجب أن يجوز فيها تقديم وتأخير"(١).

وقال العكبري: " وهذا بعيد؛ لأن ما في صلة الذي لا يتقدم عليها"(٢).

فوجه الاعتراض على ما ذهب إليه الكسائي والفراء، وما نسب للبصريين والكوفيين أن فيه تقديم ما هو جزء من الصلة على الموصول، وهذا لا يجوز.

وذكر المعربون في الآية عدة أوجه أخرى خرّجت عليها الآية، وهي أحسن مما ذهب إليه الكسائي والفراء – لعل – في ذكرها مختصرة تكون الفائدة:

أحدها: ما ذهب الأخفش، من أن (يَدْعُو) بمعنى (يقول) و (من) مبتدأ وهي اسم موصول، صلته الجملة بعده (ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ) والخبر محذوف، تقديره: إلهه، والجملة في موضع نصب محكية بـ (يدعو) الذي هو بمعنى (يقول)، حيث قال: "وقال:﴿ يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ فـ (يدعو) بمنزلة (يقول) و (من) رفع، وأضمر الخبر، كأنه: يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إلهه، يقول: لمن ضره أقرب من نفعه إلهه"(٣).

واختار هذا المذهب أبو جعفر النحاس، ونسبه إلى المبرد، قال: "وحكى لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد، قال: في الكلام حذف، والمعنى: يدعو لمن ضرّه أقرب من نفعه إلها، قال: وأحسب هذا القول غلط على محمد بن يزيد؛ لأنه لا معنى له؛ لأنّ ما بعد اللام مبتدأ، فلا يجوز نصب (إله) وما أحسب مذهب محمد بن يزيد إلّا قول الأخفش سعيد، وهو أحسن ما قيل في الآية عندي، والله أعلم".(٤)

---

(١) إعراب القرآن (٦٣/٣).
(٢) التبيان (٩٢٤/٢) وينظر: الكتاب الفريد (٥٣٥/٤) والبحر المحيط (٣٣٢/٦).
(٣) معاني القرآن (٤٥٠/٢) وينظر: التبيان (٩٣٤/٢) والبحر المحيط (٣٣٢/٦).
(٤) إعراب القرآن (٦٣/٣)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقيل: معناه فاسد؛ لأن الكافر لم يعتقد قط أن الأوثان ضرها أقرب من نفعها.(١)

ثانيها: ما نسبه مكي بن أبي طالب إلى المبرد من أن مفعول (يدعو) محذوف، تقديره: يدعو إلها، وقال: إن خبر(من) هو: (لبئس المولى)، قال مكي:

"وقال المبرد: في الكلام حذف مفعول، واللام في موضعها، و(من) في موضع رفع بالابتداء و(ضره) مبتدأ و(أقرب) خبره، والجملة صلة(من) و(لبئس المولى)خبر

(من) تقديره: يدعو إلها لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى"(٢).

ثالثها: أن (يَدْعُو) بمعنى (يسمي)، والمفعول الثاني لـ (يسمي) محذوف، تقديره: إلها، وهذا على تقدير زيادة اللام أي يدعو من ضره.

رابعها: أن الفعل (يدعو) يشبه أفعال القلوب؛ لأن الدعاء لا يصدر إلاّ عن اعتقاد، فيضمن معنى (يزعم) ويقدر (لمن) خبره، والجملة في موضع نصب لـ (يدعو) ونسب إلى الفارسي.

خامسها: أن تكون اللام زائدة للتوكيد، ومنْ مفعول بـ (يدعو) وهو ضعيف؛ لأنه ليس من مواضع زيادة اللام، لكن يقويه قراءة عبد الله (يدعو من ضره) بإسقاط اللام.

سادسها: استظهر أبو حيان أن (يَدْعُو) يراد به النداء والاستغاثة، وقيل: معناه بعيد. (٣)

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٣٣٢/٦)
(٢) مشكل إعراب القرآن (٤٨٨/٢)
(٣) ينظر: إعراب القرآن للأصفهاني(٢٥٠) والتبيان(٩٣٤/٢) والبحر المحيط (٣٣٢/٦)

سابعها: أنّ في الكلام حذفا، تقديره: يدعو والله لمن ضره أقرب من نفعه، فاللام على واقعة في جواب القسم المحذوف. (١)

ثامنها: أن تكسر اللام من (لمن) ذكره الفراء، قال: "ووجه آخر لم يقرأ به، وذلك أن تكسر اللام في (لمن) وتريد: يدعو إلى من ضرّه أقرب من نفعه، فتكون اللام بمنزلة إلى، كما قال:﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لِهذا﴾(٢) وإلى هذا، وأنت قائل في الكلام: دعوت إلى فلان ودعوت لفلان بمعنى واحد، ولولا كراهية خلاف الآثار والاجتماع؛ لكان وجها جيّدا من القراءة، ويكون قوله (يَدْعُو) التي بعد (البعيد) مكرورة على قوله (يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ)(٣) يدعو مكرّرة، كما تقول: يدعو يدعو دائبا، فهذا قوّة لمن نصب اللام ولم يوقع (يدعو) على (من)".(٤)

تاسعها: أن (ذلك) في موضع نصب بوقوع (يدعو) عليه، ويكون (ذلك) في تأويل (الذي) ويكون المعنى: الذي هو الضلال البعيد يدعو، ويكون (لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) مستأنفا، قاله الزجاج. (٥)

وخلاصة القول: أن الموصول مع صلته ككلمة تتكون من جزأين، وقد شبه بالاسم المركب تركيب مزج؛ لذلك منعوا تقديم صلته عليه، كما منعوا نعته، وتوكيده، والعطف عليه، والإبدال منه، والإخبار عنه، والاستثناء منه قبل تمام الصلة. (٦)

---

(١) ينظر: معاني الفراء(٢/٢١٧) ومعاني الزجاج (٣/٤١٦) وإعراب القرآن للأصبهاني (٢٥٠)
(٢) سورة الأعراف من الآية (٤٣)
(٣) سورة الحج من الآية (١٢)
(٤) معاني القرآن (٢/٢١٧،٢١٨)
(٥) معاني القرآن (٣/٤١٧)
(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٣١) وشرح الكافية للرضي (٣/ ٦٨) والتذييل والتكميل (٣/١٦٨) والمساعد (١/١٧٦) والهمع (١/٢٨٥).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وبالرجوع إلى ما ذكره المعربون نجد منهم من جعل (خير) خبرا، وجعل (للأبرار) متعلقا بما تعلق به الظرف وهو (عند) وهو حال من الضمير في الظرف، فيكون قد أخبر عن الموصول قبل تمام الصلة.

أما إذا جعلنا (للأبرار) خبرا، وهو متأخر عن الخبر الثاني الذي هو (خير) كما ذكر العكبري فإن الاعتراض لا يتأتى.

وكذلك لا يتأتى الاعتراض إذا جعلنا (خير) هو الخبر، و(للأبرار) متعلق بمحذوف، على أن يكون نعتا لـ (خير).

وما ذهب إليه الكسائي والفراء في آية سورة الحج ضعيف أيضا؛ لأنه يتضمن تقديم ما من الصلة على الموصول، وهناك عدة أوجه تحمل عليها الآية.

المبحث الثاني: مواضع الاعتراض في باب الابتداء ونواسخه.

١ - تقدير خبر المبتدأ بين الإضمار والتقديم

من مواضع حذف الخبر: أن يدل عليه دليل، كأن يقال: زيدٌ، في جواب من قال: من في البيت؟ ومثل النحويون لذلك بقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف [١]

والتقدير: راضون، فحذف من الأول؛ لدلالة الثاني عليه.

قال سيبويه: "ومما يقوّى ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عزّ وجلّ:﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾[٢] فلم يعمل الآخِرَ فيما عمل فيه الأول استغناء عنه، ومثل ذلك: ونخلع نترك من يفجرك[٣]، وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا، وذلك قول قيس بن الخَطيم:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

.....فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنّه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخَرِين في هذه الصفة".[٤]

وقال المبرد تعليقا على البيت السابق:

"أراد: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندنا راض، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع".[٥] واختلف في إعراب قول الله تعالى: ﴿والله ورَسُولُهُ أَحَقُ أن يُرْضُوهُ﴾[٦]:

---

(١) من المنسرح، لقيس بن الخطيم في ديوانه (٢٣٩) والكتاب (٧٥/١) وشرح الكتاب للسيرافي (٣٦٥/١) ولعمو بن امرئ القيس الخزرجي في خزانة الأدب (٢٧٥/٤)
(٢) سورة الأحزاب من الآية (٣٥)
(٣) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٩٥/٢)
(٤) الكتاب (٧٤/١:٧٦)
(٥) المقتضب (٧٣/٤)
(٦) سورة التوبة من الآية (٦٢)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فنسب إلى سيبويه القول: بأن (أحق) خبر (رسوله) وخبر (الله) محذوف؛ لدلالة الثاني عليه، كما قدر حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه في البيت السابق، فيكون التقدير عنده: والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحقّ أن يرضوه، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، ويكون الضمير في (يرضوه) عائدا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم، وإلى هذا ذهب الزجاج وغيره.(١)

وذهب الفراء: إلى جواز أن يكون المعنى: يرضوهما، فاكتفي بذكر أحدهما؛ استغناء بذكر الآخر، كما ذهب إلى جواز أن يكون لفظ الجلالة ذكر للتعظيم، كما تقول لعبدك: قد أعتقك الله وأعتقتك، فبدأت بلفظ الجلالة تعظيما له، وإنما تقصد نفسك، ولم تقصد التشريك في الفعل.

قال الفراء: "وقوله: ﴿والله ورَسُولُهُ أحَقُ أن يُرْضُوهُ﴾ إن شئت جعلته من ذلك: مما اكتُفى ببعضه من بعض، وإن شئت جعلت (الله) – تبارك وتعالى– في هذا الموضع ذُكِر لتعظيمه، والمعنى للرسول– صلى الله عيه وسلم؛ كما قال: ﴿وإِذْ تَقُولُ لِلّذِي أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾(٢)، ألا ترى أنك قد تقول لعبدك: قد أعتقك الله وأعتقتك، فبدأتَ بالله – تبارك وتعالى– تفويضا إليه، وتعظيما له، وإنما يقصد قَصْد نفسه".(٣)

وقال أيضا: "وحّدَ (يرضوه) ولم يقل: يرضوهما؛ لأن المعنى –والله أعلم – بمنزلة قولك: ما شاء الله وشئتُ؛ إنما يقصد بالمشيئة قصدُ الثاني، وقوله: (ما شاء الله) تعظيم لله مقدّم قبل الأفاعيل؛ كما تقول لعبدك: قد أعتقك الله وأعتقتُك، وإن شئت أردت: يرضوهما، فاكتفيت بواحد: كقوله:

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٥٨/٢) وإعراب القرآن المنسوب لزكريا الأنصاري (٣٠٧)

(٢) سورة الأحزاب من الآية (٣٧)

(٣) معاني القرآن (٤٣٤/١)

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

ولم يقل: راضون".[١]

ونسب أبو جعفر النحاس، ومكي بن أبي طالب إلى المبرد القول: بأنه ليس هناك حذف، وإنما في الكلام تقديم وتأخير، فيكون التقدير عنده: والله أحق أن يرضوه ورسوله، وعليه يكون الضمير في (يرضوه) عائدا إلى الله – تبارك وتعالى.

ومن هنا جاء الاعتراض على ما نسب إلى المبرد؛ بأن ذلك يفضي إلى التشريك بين فعل الله–تعالى، وفعل النبي–صلى الله عليه وسلم–وقد نهى النبي–صلى الله عليه وسلم–عن ذلك بما روي عن ابن عباس–رضي الله عنهما، قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: " إذا حلف أحدكم فلا يقل: ما شاء اللَّه وشئت، ولكن ليقل: ما شاء اللَّه، ثم شئت".[٢]

كما أن التقديم والتأخير خلاف الأصل، فلا يعدل إليه طالما أن المعنى صحيح، قال أبو جعفر النحاس: "﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ ابتداء وخبر، فيذهب سيبويه أن التقدير: والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحقّ أن يرضوه، ثم حذف، وقال محمد بن يزيد: ليس في الكلام حذف، والتقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله على التقديم والتأخير، وقال الفراء: المعنى أحقّ أن يرضوه، و(الله) افتتاح كلام، كما تقول: ما شاء الله وشئت، قال أبو جعفر: وقول سيبويه أوْلاها؛ لأنه قد صحّ عن النبي– صلّى الله عليه وسلّم– النهي عن أن يقال: ما شاء الله وشئت، ولا يقدّر في شيء تقديم ولا تأخير ومعناه صحيح".[٣]

---

(١) السابق (٤٤٥/١)

(٢) سنن ابن ماجه (٦٨٤/١) باب النهي أن يقال: مَا شَاءَ اللَّهُ وشِئْتَ.

(٣) إعراب القرآن (٢/ ٢٢٤)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال مكي بن ابي طالب: "قوله: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ مذهب سيبويه: أن الجملة الأولى حذفت؛ لدلالة الثانية عليها، تقديره عنده: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، فحذف (أن يرضوه) الأول؛ لدلالة الثاني، فالهاء على قوله في (يرضوه) تعود على الرسول -عليه السلام- وقال المبرد: لا حذف في الكلام، لكن فيه تقديم وتأخير، تقديره عنده: والله أحق أن يرضوه ورسوله، فالهاء في يرضوه عند المبرد تعود على الله جل ثناؤه، وقال الفراء: المعنى: ورسوله أحق أن يرضوه، والله افتتاح كلام، ويلزم المبرد من قوله: أن يجوز: ما شاء الله وشئت بالواو؛ لأنه يجعل الكلام جملة واحدة، وقد نهي عن ذلك إلا بـ (ثم) ولا يلزم سيبويه ذلك؛ لأنه يجعل الكلام جملتين، فقول سيبويه هو المختار في الآية".(١)

وقال العكبري: "قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ مبتدأ، و(أحق) خبره، والرسول مبتدأ ثان، وخبره محذوف دل عليه خبر الأول، وقال سيبويه: أحق خبر الرسول، وخبر الأول محذوف، هو أقوى؛ إذ لا يلزم منه التفريق بين المبتدأ وخبره، وفيه أيضا أنه خبر الأقرب إليه، ومثله قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وقيل:﴿أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ خبر عن الاسمين؛ لأن أمر الرسول تابع لأمر الله تعالى".(٢)

وقال الهمذاني: "قوله عز وجل:﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ اسم (الله) رفع بالابتداء و(رَسُولُهُ) عطف عليه، و(أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) الجملة في موضع رفع بحق الخبر عن الرسول، وخبر اسم الله محذوف دل عليه خبر الرسول،

(١) مشكل إعراب القرآن (١/٣٣١،٣٣٢)
(٢) التبيان (٢/ ٦٤٨)

والتقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، ثم حذف أحد الخبرين وهو الأول؛ لدلالة الثاني عليه، كقول الشاعر:

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندكَ راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ

والتقدير: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض.

ولك أن تجعل ﴿أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ خبرًا عن اسم (الله) وتحذف خبر الرسول، أي: والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك.

والأول أمتن، وهو مذهب صاحب الكتاب-رحمه الله؛ لأن كل كلام يصح معناه على ترتيبه فليس لنا أن نغير ترتيبه من غير اضطرار، خصوصا في الكتاب العزيز.

والهاء في قوله: (أَنْ يُرْضُوهُ) للرسول -عليه الصلاة والسلام -على الوجه الأول، ولاسم الله جل ذكره على الوجه الثاني.

وقيل:﴿أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ خبر عنهما؛ إذ لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله -صلى الله عليه وسلم؛ لأن الرسول عليه السَّلام قائم مقامه بشهادة قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾[1]، فكانا كذلك في حكمٍ مرضيٍّ واحد، ولذلك وحّد الضمير في قوله: أَنْ يُرْضُوهُ".[2]

وخلاصة ما ذكر في إعراب هذه الآية أن فيها عدة أوجه:

الأول: أن (أحق) خبر(رسوله) وخبر لفظ الجلالة محذوف، فالحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، ويكون الكلام مكونا من جملتين، وهو مذهب سيبويه.

الثاني: أن يكون (أحق أن يرضوه) خبرا عنهما، والمعنى: يرضوهما، فاكتفيت بذكر ضمير أحدهما؛ استغناء بذكر الآخر، لأن أمر النبي تابع لأمر الله تعالى، أجاز ذلك الفراء، والعكبري.

---

(١) سورة الفتح من الآية (١٠)

(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/٢٨٧،٢٨٨)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثالث: أن يكون (أحق) خبر(رسوله) وذكر لفظ الجلالة تعظيما لـــه، أجـــاز ذلك الفراء.

الرابع: أن يكون (أحق) خبر(الله) وخبر (رسوله) محذوف، فيكون الحـــذف من

الثاني لدلالة الأول عليه، ذكره العكبري، والهمذاني؛ لكنهما رجحا مذهب سيبويه؛ بحجة أنه لا يلزم منه التفريق بين المبتدأ وخبره، وفيه أيضا: أنه خبـــر الأقـــرب إليه، وأن كل كلام يصح معناه على ترتيبه فليس لنا أن نغير ترتيبـــه مـــن غيـــر اضطرار، وعلى هذا الوجه لا تكون الواو عاطفة.

الخامس: أن يكون الكلام على التقديم والـــتأخير، فيكون (أحق) خبرا عـــن (الله) ورسوله معطوف على لفظ الجلالة، وهو المنسوب إلى المبرد.

وهو الوجه المعترض عليه؛ لأنه يلزم من التشريك بـــين فعـــل الله وفعـــل البشر، وقد نهى النبي – صلى الله عليه وسلم –عن ذلك، وعلى هذا الوجه تكون الواو عاطفة.

ولا أرى وجها لهذا الاعتراض؛ لأن المنهي عنه إنما يكون إذا كان الفعـــل واقعا من الله ومن غيره، كما في نص الحديث (ما شاء الله وشئت) أما الآية التي معنا فالفعل واقع على الله – تعالى– وعلى الرسول – صلى الله عليـــه وســـلم– فالمطلوب هنا إرضاء الله وإرضاء رسوله، ولا شك أن إرضاء الرسول – صـــلى الله عليه وسلم– من إرضاء الله– تعالى، وكما قال الله – تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّـــذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[1] فكرر الأمر بفعل الطاعة مع الرسول، مع أن طاعته– صلى الله عليه وسلم– داخلة في طاعة الله– تبـــارك وتعالى؛ لأن الفعل واقع عليها، وليس واقعا منهما.

(١) سورة النساء من الآية (٥٩)

٢ - تقديم الخبر المتحمل ضميرا، وتقديم ضمير الفصل على المبتدأ

اختلف العلماء في إعراب قول الله تعالى:﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[١] على عدة أقوال:

فمنهم من قال: إن (هو) ضمير الشأن، وهو مبتدأ، و(محرم) خبر مقدم، وفيه ضمير يعود على الإخراج، و(إخراجهم) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر (هو).

ومنهم من أجاز أن يكون: (هو) مبتدأ، ليس ضمير الشأن، بل هو عائد على الإخراج، المفهوم من قوله تعالى:﴿ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ ﴾و(محرّم) خبر عنه، و(إخراجهم) بدل.

وهذا فيه خلاف: منهم من أجاز أن يفسر المضمر الذي لم يسبق له ما يعود عليه بالبدل، كالكسائي، ومنهم من منعه. [٢]

وجوز الفراء أن يكون (هو) ضمير الشأن، وهو مبتدأ، خبره (محرم)، و(إخراجهم) مرفوع على أنه نائب فاعل.

وأجاز الفراء أيضا أن يكون: هو، عمادا، وهو الذي يعبر عنه البصريون بضمير الفصل، وقد تقدم مع الخبر، والتقدير: وإخراجهم هو محرم عليكم، فلما قدم خبر المبتدأ على المبتدأ، قدم معه الفصل، حيث قال:

"إن شئت جعلت (هو) كناية عن الإخراج ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقا مِنْكُمْ مِنْ دِيارِهِمْ﴾ أي: وهو محرم عليكم، يريد: إخراجهم محرم عليكم، ثم أعاد الإخراج مرة أخرى تكريرا على (هو) لما حال بين الإخراج وبين (هو) كلام، فكان رفع الإخراج بالتكرير على (هو) وإن شئت جعلت (هو) عمادا، ورفعت الإخراج بـ

---

(١) سورة البقرة من الآية (٨٥) وأول الآية: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ﴾

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج (١٦٧/١) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (٥٥٤/٢) والتبيان (٨٧/١) والكتاب الفريد (٣١٦/١، ٣١٧) والبحر المحيط (٤٦٠/١، ٤٦١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(محرم) كما قال اللّه جل وعزّ: ﴿وَما هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾[١] فالمعنى – واللّه أعلم – ليس بمزحزحه من العذاب التّعمير، فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد في الظّنّ؛ لأنّه ناصب، وفى (كان) و(ليس) لأنهما يرفعان، وفى (إن) وأخواتها لأنهن ينصبن، ولا ينبغي للواو – وهى لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض – أن يكون لها عماد، قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد، كقولك: أتيت زيدا وأبوه قائم، فقبيح أن تقول: أتيت زيدا وقائم أبوه، وأتيت زيدا ويقوم أبوه؛ لأن الواو تطلب الأب، فلما بدأت بالفعل وإنما تطلب الواو الاسم أدخلوا لها (هو) لأنه اسم، قال الفراء: سمعت بعض العرب يقول: كان مرة وهو ينفع النّاسَ أحسابُهم، وأنشدني بعض العرب:

فأبلغ أبا يحيى إذا ما لقيته ... على العيس في آباطها عرق يبْسُ
بأنّ السُّلاميّ الذي بضَرِّيَّة ... أمير الحمى قد باع حقّي بنى عبْسِ
بثوب ودينار وشاة ودرهم ... فهل هو مرفوع بما هاهنا رأْسُ[٢]

فجعل مع(هل) العماد، وهي لا ترفع ولا تنصب؛ لأن (هل) تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلا[٣] قال: وكذلك (ما) و(أما) تقول: ما هو بذاهب أحد، وأمّا هو فذاهب زيد، لقبح: أمّا ذاهب فزيد".[٤]

---

(١) سورة البقرة من الآية (٩٦)

(٢) من الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (٩٦/٣، ١٠٥) والتذييل والتكميل (٢٤/١١) والمساعد (٢١٨/٢) عرق يبس: جاف، السلامي: نسبة إلى سلام: موضع بنجد، وضرِّية: قرية قديمة في طريق مكة من البصرة، وفى البيت الثاني إقواء؛ لأن رويّ قافية البيت الأوّل والثالث مرفوع والثاني مجرور.

(٣) يقصد: فعلا.

(٤) معاني القرآن (٥٢:٥٠/١) وينظر: التذييل (٢٨٨/٢، ٢٨٩) والبحر المحيط (٤٦٠/١)

ومنع ذلك البصريون ما جوزه الفراء من كونه ضمير الشأن وهو مبتدأ؛ لأن ضمير الشأن عندهم لا يخبر عنه إلا بجملة مصرّح بجزأيها، وإذا جعلنا (محرّم) خبرا عن (هو) و(إخراجهم) مرفوعا به، لزم أن يكون قد فسر ضمير الشأن بغير جملة.

ولا يجوز ما ذهب إليه الفراء من كونه عمادا عند البصريين أيضا؛ لأن فيه أمرين لا يجوزان عندهم:

أحدهما: وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة، إذ التقدير: وإخراجهم هو محرم، فـ (محرم) نكرة لا تقارب المعرفة.

الآخر: أن فيه تقديم ضمير الفصل، وشرطه عند البصريين: أن يكون متوسطا بين المبتدأ والخبر، أو بين ما هما أصله، وقد نص سيبويه على منع ذلك. (١)

وعلى ذلك يكون ما ذهب إليه الفراء من جعل (هو) ضمير فصل مع تقدمه مردودا؛ لأنه بذلك يكون أخرج الضمير عما هو له من كونه فصلا أو عمادا.

واعترض الكوفيون(٢) على الوجه الأول؛ فرارا من تقديم الخبر المتحمل للضمير، ووافقهم على ذلك ابن الطراوة (٣) إذا كان الخبر وصفا، وحجتهم أن الضمير حينئذ يكون قد تقدم على مفسره،

أما البصريون فأجازوا تقديم الخبر وإن تحمل ضميرا يعود على المبتدأ، وهو الصحيح؛ فإن السماع يؤيده، والقياس يعضده، والممنوع هو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، والضمير الذي في الخبر عائد على المبتدأ، ولا شك أن رتبة المبتدأ التقدم وإن تأخر لفظا، قال الشاطبي:

---

(١) ينظر: الكتاب (٣٩٢/٢) والكتاب الفريد (٣١٧/١) والبحر المحيط (٤٦١/١)
(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٥٥/٢) والتصريح (٢١٤/١) وهمع الهوامع (٣٣٤/١)
(٣) ينظر: همع الهوامع (٣٣٤/١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

"والضمير في (جَوّزوا) [١] إما أن يعود على العرب، وإما على النحويين، فإن كان عائدا على النحويين، فيريد بالنحويين أهل البصرة، فإن الكوفيين منعوا تقديم خبر المبتدأ؛ عليه اعتمادا على أن ذلك يؤدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان في (قائم) ضمير يعود على زيد؟ وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد، فالهاء في (أبوه) عائد على زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم عليه، والأغلب أن رتبة الضمير العائد على الاسم بعد ذلك الاسم، فوجب ألا يجوز تقديمه عليه.

وإن كان عائدا على العرب فهو إشعار بوجود ذلك سماعا؛ وقيام الحجة به على الكوفيين، وذلك قد أتى في النظم والنثر، فقد قالوا: مَشْنُوءٌ من يشنَؤُك، فَمَشْنُوءٌ خبر المبتدأ الذي هو: من يَشْنَؤُكَ، وقد عاد منه الضمير على متأخر، وكذلك قالوا: تميمي أنا، .....وأيضا إن منعوه لأجل عود الضمير على ما بعده – على الجملة–فذلك الذي يوجب جوازه لما جاء في كلام العرب من ذلك، فقد قالوا: في بيته يؤتى الحكم [٢]، وفي أثوابه يُلف الميت [٣] وفي التنزيل الكريم﴿ فأوجَسَ في نفسه خيفة موسى﴾[٤]..... فالحقّ جواز المسألة، وهو ما رآه الناظم ونقله، وقد نبّه على صحة القياس في عود الضمير على ما بعده هنا بقوله: إذ لا ضررا، أي: في جواز تقدّم الخبر على المبتدأ، وإن عاد فيه الضمير على ما بعده وذلك أن أصل الضمير عوده على ما قبله وإن كان مفسره لفظيا، فمرتبته ما اتصل به التقديم، نحو: زيد ضربته، وعمرو قائم أبوه، والزيدان قاما، وأكرمتُ زيدا فأعطيته كذا. لكن قد يتأخّر صاحب الضمير عنه حيث تعيّن له مرتبة التقديم، نحو قولك: ضرب غلامه زيدٌ، فالهاء في (غلامه) عائدة على زيد، وهو متأخر، ومع

---

(١) في قول ابن مالك في الألفية: والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا
(٢) مجمع الأمثال (٢/٧٢).
(٣) لم أقف عليه.
(٤) سورة طه الآية (٦٧)

ذلك فهو جائز بإجماع من الفريقين البصريين والكوفيين، وإنما أجازوه لأن مرتبة زيد، وهو الفاعل، مقدمة على رتبة الغلام، وهو المفعول، فزيد متأخر في اللفظ متقدم في الأصل، فاعتبر أصله فجازت المسألة كما لو كان في رتبته لفظا فكذلك يجب أن حال المبتدأ مع خبره، لأن أصل المبتدأ التقديم؛ فإذا كان متأخرا في اللفظ فهو متقدم في الأصل، لأن رتبته التقديم، فإذا كان له ما يحرز رتبته فلا ضرر في تأخيره عن ضميره –وإنما يكون الضرر فيما إذا كان الضمير عائدا على ما بعده، ورتبة صاحبه التأخير فهنالك يلزم المحذور، ويحصل الضرر القياسي، نحو: ضرب غلامهُ زيدًا، برفع الغلام ونصب زيد؛ فإن هذا غير سائغ في القياس ولا موجود في السماع إلا شاذا". (١)

كذلك اختلف المعربون في إعراب (لونها) من قول الله تعالى:﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾(٢) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه فاعل مرفوع بـ (فاقع) و(فاقع) صفة للبقرة، وهو ظاهر كلام الزجاج. (٣)

الثاني: أنه مبتدأ مؤخر، و(فاقع) خبر مقدم، وضعفه أبو حيان؛ بحجة أن فيه تقديم الخبر على المبتدأ، وهذا يمنعه الكوفيون.

الثالث: أنه مبتدأ و(تسر الناظرين) خبر، وأنث الخبر لوجهين:

أحدهما: أن اللون بمعنى الصفرة فحمل على المعنى، فكأنه قال: صفرتها تسر الناظرين.

الآخر: أن اللون مضاف إلى المؤنث لذلك أنث، كما قالوا: قطعت بعض أصابعه.(٤)

---

(١) المقاصد الشافية (٢/٥٥:٥٨)

(٢) سورة البقرة من الآية (٦٩)

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١/١٥١)

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٢/٦١٦) والتبيان (١/٧٥) والكتاب الفريد (١/٢٨٨، ٢٨٩) والبحر المحيط (١/٤٠٨)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ورجح بعض المعربين الوجه الأول؛ بحجة أنه جار على نظم الكلام، ولا يحتاج إلى تقديم، ولا تأخير، ولا تأويل، وأن الوجه الثاني فيه تقديم الخبر على المبتدأ، وهو ممنوع عند الكوفيين، والوجه الثالث يحتاج إلى تأويل، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، قال أبو حيان: "والوجه: الإعراب الأول؛ لأن إعراب (لونها) مبتدأ، و(فاقع) خبر مقدم لا يجيزه الكوفيون، أو (تسر الناظرين) خبره، فيه تأنيث الخبر، ويحتاج إلى تأويل، كما قررناه، وكون لونها فاعلا بفاقع جار على نظم الكلام، ولا يحتاج إلى تقديم، ولا تأخير".[١]

ويظهر أن اختيار أبي حيان للوجه الأول مبني على موافقة الكوفيين ليس إلا، فقد أجاز الوجه الثاني والثالث كثير من المعربين، وهما جاريان على سنن العرب في كلامها، ولهما ما يعضددهما من كلام العرب، فقد سبقت شواهد تقديم الخبر على المبتدأ، وهي تقوي مذهب البصريين وتضعف اعتراض الكوفيين، ومما يقوي الوجه الثالث قولهم: قطعت بعض أصابعه، وقول الله تعالى:﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[٢]، في قراءة من قرأ بالتاء.

(١) البحر المحيط (٤٠٨/١)
(٢) سورة يوسف من الآية (١٠) في قراءة من قرأ بالتاء، وهي قراءة الحسن البصري، ينظر: معاني الفراء(٣٦/٢) ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه (٦٧)

٣ - تقديم خبر (كان) على اسمها عند خفاء الإعراب

الترتيب بين اسم (كان) وخبرها له ثلاث حالات: الأولى: وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، والثانية: وجوب تقديم الخبر وتأخير الاسم، والثالثة: جواز الأمرين على السواء.

ومن مواضع وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر: إذا خفي الإعراب، ولم توجد قرينة توضح الاسم من الخبر، مثل: كان أخي رفيقي، فلا يجوز تقديم (رفيقي) على أنه خبر؛ لأنه لا يعلم ذلك؛ لعدم ظهور الإعراب، أما إن ظهر الإعراب فيجوز تقديم الخبر وتأخير الاسم، ما لم يوجد ما يوجب التقديم أو التأخير، كذا قال المتأخرون. (١)

وأجاز الزجاج تقديم الخبر–وإن خفي الإعراب–قال عند قول الله تعالى:﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾(٢): "يجوز أن تكون (تلك) في موضع رفع اسم (زالت) و(دعواهم) في موضع نصب خبر (زالت)، وجائز أن يكون (دعواهم) الاسم في موضع رفع، و(تلك) في موضع نصب على الخبر، لا اختلاف بين النحويين في الوجهين".(٣)

وقال أبو حيان: "وإذا ظهر الإعراب، واتحدا في التعريف أو التنكير لم يمتنع تقديم الخبر، نحو: كان أخاك زيد، وأخاك كان زيد، ولم يكن خيرًا منك أحد، وخيرًا منك لم يكن أحد، قالوا: فإن لم يظهر الإعراب، فالمتقدم هو الاسم، والمتأخر هو الخبر نحو: كان أخي صديقي، ولم يكن فتى أزكى منك، وقد أجاز الزجاج في قوله:﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ أن يكون (تلك) الاسم، و(دعواهم) الخبر، وعكسه، فجعل (تلك) الخبر، و(دعواهم) الاسم".(٤)

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٨/١) والارتشاف (١١٦٧/٣) والمساعد (٢٦٠/١)
(٢) سورة الأنبياء من الآية (١٥)
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٨٦/٣)
(٤) الارتشاف (١١٧٤/٣) وينظر: التذييل والتكميل (١٨٤/٤، ١٨٥)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإن كان في الكلام (أنْ) أو (أنَّ) المصدريتان، فقد رجح الفراء، والزجاج، ومكي أن تكون، (أنْ) أو (أنَّ) الاسم وغيرهما الخبر، وجوزوا العكس-خفي الإعراب أو ظهر- في الركن الثاني.

قال الفراء: عند قول الله تعالى:﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾[١]"الدعوى في موضع نصب لـ (كان) ومرفوع (كان) قوله:﴿إِلاَّ أَن قَالُوا﴾ فـ(أن) في موضع رفع، وهو الوجه في أكثر القرآن: أن تكون (أن) إذا كان معها فعل، أن تجعل مرفوعة والفعل منصوبا، مثل قوله:﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾[٢] و﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾[٣] ولو جعلت الدعوى مرفوعة (وأن) في موضع نصب كان صوابا؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾[٤] وهي في إحدى القراءتين: ليس البر بأن تولوا".[٥]

وقال الزجاج عند قول الله تعالى:﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾[٦]: "وموضع (أن) الأحسن أن يكون رفعا، وأن تكون الدعوى في موضع نصب، كما قال جل ثناؤه: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾ ويجوز أن يكون في موضع نصب، ويكون الدعوى في موضع رفع، إلا أن الدعوى إذا كانت في موضع رفع فالأكثر في اللفظ: فما كانت دعواهم كذا وكذا إلا أن؛ لأن الدعوى مؤنثة في اللفظ، ويجوز كان دعواه باطلا وباطلة".[٧]

---

(١) سورة الأعراف الآية (٥)
(٢) سورة الحشر من الآية (١٧)
(٣) سورة الجاثية من الآية (٢٥)
(٤) سورة البقرة من الآية (١٧٧) قرأ أُبي، وابن مسعود: ليس البر بأن تولوا. ينظر المحتسب (١١٧/١)
(٥) معاني القرآن (٣٧٢/١)
(٦) سورة الأعراف الآية (٥)
(٧) معاني القرآن وإعرابه (٣١٩/٢)

وقال مكي: " قوله (إلا أن قالوا):(أن) في موضع نصب خبر (كان)و(دعواهم) الاسم، ويجوز أن تكون (أن) في موضع رفع على اسم (كان) و(دعواهم) الخبر مقدما". (١)

وقال عند قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ﴾(٢): "وجعل (أن) اسم كان هو الاختيار عند أهل النظر؛ لأنها لا تكون إلا معرفة؛ لأنها لا توصف فأشبهت المضمر، والمضمر أعرف المعارف، فكان الأعرف اسم (كان) أولى مما هو دونه في التعريف؛ إذ الفتنة إنما تعرفت بإضافتها إلى المضمر، فهي دون تعريف أن بكثير".(٣)

ونسب أبو حيان إلى المتأخرين أنهم يوجبون تقديم الاسم وتأخير الخبر-إن خفي الإعراب، فقال عند قول الله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾:

"قالوا: و(دعواهم) اسم (كان) و(إِلَّا أَنْ قَالُوا) الخبر، وأجازوا العكس(٤)، والأول هو الذي يقتضي نصوص المتأخرين ألا يجوز إلا هو، فيكون (دَعْوَاهُمْ) الاسم، و(إِلَّا أَنْ قالُوا) الخبر؛ لأنه إذا لم تكن قرينة لفظية ولا معنوية تبين الفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، نحو: ضرب موسى عيسى، (وكان وأخواتها) مشبهة في عملها بالفعل الذي يتعدى إلى واحد، فكما وجب ذلك فيه وجب ذلك في المشبه به وهو (كان)، و(دَعْوَاهُمْ) و(إِلَّا أَنْ قَالُوا) لا يظهر فيهما لفظ يبين الاسم من الخبر ولا معنى، فوجب أن يكون السابق هو الاسم واللاحق الخبر".(٥)

---

(١) مشكل إعراب القرآن (٢٨٢) وينظر: الكشاف (٤٢٤/٢)
(٢) سورة الأنعام من الآية (٢٣)
(٣) مشكل إعراب القرآن (٢٤٨)
(٤) ذهب إلى ذلك الفراء، والزجاج، ومكي، والزمخشري.
(٥) البحر المحيط (٢٧٠/٤)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وبعضهم استشكل الأمر؛ بحجة أنه يؤدي إلى جعل الأعرف خبرا عن غير الأعرف، وحاول تأويل مذهب الفراء والزجاج ومن وافقهما، على أن في الكلام قرينة لفظية، وهي تذكير الفعل (كان) فدل على أن (دعواهم) الخبر، مع جواز تذكير الفعل وإن أسند إلى (دعواهم)، فعلى تأويله يصح ما ذهب إليه الفراء والزجاج ومن وافقهما.

قال ابن عادل: "قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ ﴾[١] جوَّزُوا في (دَعْواهُم) وجهين: أحدهما: أن يكون اسما لـ (كان) و(إِلاَّ أَن قالوا) خبرها، وفيه خدشٌ من حيث إنَّ غير الأعرف جعل اسما، والأعرف جعل خبرا.

والثاني: أن يكون (دَعْوَاهُم) خبرا مقدما و(إِلاَّ أَن قالوا) اسما مؤخرا، كقوله: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قالوا ﴾[٢] و﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي النار ﴾[٣] و﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا ْ﴾[٤]، ذكر ذلك الزمخشري، ومكي بن أبي طالب، وسبقهما إلى ذلك الفراء، والزجاج.

ولكن ذلك يشكل من قاعدة أخرى ذكرها النحاة، وهو أن الاسم والخبر في هذا الباب متى خفي إعرابهما؛ وجب تقديم الاسم، وتأخير الخبر، نحو: كان موسى صاحبي، وما كان دعائي إلا أن استغفرت، قالوا: لأنهما كالمفعول والفاعل، فمتى خفي الإعراب التزم كل في مرتبته، وهذه الآية مما نحن فيه، فكيف يُدعى فيها ذلك؟ بل كيف يختاره الزجاج؟ وقد رأيت كلام الزجاج هنا، فيمكن أن يؤخذ منه جواب عن هذا المكان، وذلك أنه قال: إلا أن الاختيار إذا كانت الدعوى في موضع رفع أن يقول: فما كانت دعواهم، فلما قال: (كان دعواهم) دل على أن الدعوى في

---

(١) سورة الأعراف الآية (٥)
(٢) سورة النمل من الآية (٥٦) وسورة العنكبوت من الآية (٢٤)
(٣) سورة الحشر من الآية (١٧)
(٤) سورة الجاثية من الآية (٢٥)

موضع نصب، غير أنه يجوز تذكير الدعوى وإن كانت رفعا، فمن هنا يقال: تذكير الفعل فيه قرينة مرجحة لإسناد الفعل إلى (أن قالوا)، ولو كان مسندا للدعوى لكان الأرجح (كانت) كما قال، وهو قريب من قولك: ضربت موسى سلمى، فقدمت المفعول بقرينة تأنيث الفعل، وأيضا فإن ثمّ قرينة أخرى، وهي كون الأعرف أحق أن يكون اسما من غير الأعرف".(١)

وذهب ابن هشام إلى تضعيف أن يكون غير الأعرف خبرا عن الأعرف، ومن ثم قال: "واعلم أنهم حكموا (أَنْ) و(أَنَّ) المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾(٢) و﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ﴾(٣) والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف".(٤)

ويظهر لي مما سبق أن القول بلزوم تقديم الاسم وتأخير الخبر عند خفاء الإعراب ليس صحيحا، فقد صرح الفراء والزجاج وغيرهما بجواز أن يكون في الكلام تقديم وتأخير، فلا وجه لاعتراض المتأخرين بوجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر إن خفي الإعراب، مع أن الركنين معرفتان، في قوله تعالى:﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾(٥) وقوله:﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾(٦).

---

(١) اللباب في علوم الكتاب (١٧/٩، ١٨)
(٢) سورة الجاثية من الآية (٢٥)
(٣) سورة النمل من الآية (٥٦) وسورة العنكبوت من الآية (٢٤)
(٤) مغني اللبيب (٣٦٨/٥، ٣٦٩)
(٥) سورة الأعراف الآية (٥)
(٦) سورة الأنبياء من الآية (١٥)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأما دعوى منع أن يكون غير الأعرف خبرا عن الأعرف فهي مردودة أيضا، فقد قرئ قول الله تعالى:﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قالوا﴾ بنصب (جواب) ورفعه.

قال ابن جني: " ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِه﴾ يرفع الباء"(١)

وقال ابن يعيش: " وقوله تعالى:﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ يروى برفع الجواب ونصبه، فمَن رفعه كان الخبر (أن) والفعل، على تقدير: فما كان جوابُ قومه إلَّا قولَهم، ومن نصبه، كان خبرا مقدما، و(أن قالوا) في موضع الاسم".(٢)

وقال أبو حيان: "إلا إن كان أحدهما (أنْ) أو (أنَّ) المصدريتان فالاختيار: جعلهما الاسم، والآخر الخبر، ولذلك قرأ أكثر القراء:﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ﴾ بنصب جواب قومه، وزعم ابن الطراوة: أنه لا يجوز في نحو: فما كان جواب قومه، إلا أن يكون الخبر (جواب قومه)؛ لأنه يلي الناقصة، فهو في خبر النفي، وإنما ينفي ويوجب الخبر، وأما الاسم فلا يوجب ولا ينفي، ولكن يوجب له، وينفي عنه، وما ذهب إليه مردود بالسماع".(٣)

---

(١) المحتسب (١٤١/٢) وينظر: والإتحاف (٣٣١)
(٢) شرح المفصل (٥/ ٨٧)
(٣) الارتشاف (١١٧٥/٣، ١١٧٦)

٤ - تقديم خبر (كان) الواقع جملة عليها أو على اسمها

اختلف النحويون في حكم تقديم خبر (كان) عليها، أو على اسمها إذا كان جملة، فذهب البصريون وغيرهم، كابن السراج، والفارسي، وابن جني، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، إلى الجواز، وجعله ابن السراج مقيسا وإن لم يسمع عن العرب.

وحجتهم: أنه يقاس على تقديم خبر المبتدأ إذا كان جملة-وورد تقديم الخبر وهو جملة-فدل ذلك على جواز تقديمه على (كان) إذا وقع خبرا لها وهو جملة، وتوسطه بين (كان) واسمها أولى من تقدمه، واحتجوا أيضا بتقديم معمول الخبر الواقع جملة على (كان)، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، مستدلين على ذلك بقول الله تعالى:﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[١] وقوله: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[٢].

قال ابن السراج: "والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها، تقول: أبوه منطلق كان زيد تريد، كان زيد أبوه منطلق، وقائمة جارية يحبها كان زيد، تريد: كان زيد قائمة جارية يحبها..... وقال قوم: أبوه قائم كان زيد، خطأ؛ لأن ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدم قبل (كان) والقياس ما خبرتك به؛ إذ كان قولك: أبوه قائم، في موضع قولك: منطلقا، فهو بمنزلته، فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجئ فيه إلى القياس، ولا يجيزون أيضا: كان أبوه قائم زيد، وكان أبوه زيد أخوك، وكان أبوه يقوم أخوك، هذا خطأ عندهم؛ لتقديم المكنى على الظاهر، وهذا جائز عندنا".[٣]

---

(١) سورة الأعراف من الآية (١٧٧)
(٢) سورة سبأ من الآية (٤٠)
(٣) الأصول (٨٨/١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ووافقه على ذلك ابن جني، وجعل من تقديم الخبر الجملة قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ ووجه الدلالة من الآية: أن معمول الخبر(إياكم) تقدم على الخبر، وهذا يؤذن بجواز تقدم الخبر، حيث قال: "وأما قول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره [١]

فإنه مستقيم ولا خبط فيه؛ وذلك أنه أراد: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب، أي: ما أم أبيه من محارب، فقدم خبر الأب عليه، وهو جملة؛ كقولك: قام أخوها هند، ومررت بغلامهما أخواك.

وتقول على هذا: فضته محرقة سرجها فرسك، تريد: فرسك سرجها فضته محرقة، ثم تقدِّم خبر السراج أيضا عليه فتقول: فضته محرقة سرجها فرسك، فإن زدت على هذا شيئا قلت: أكثرها محرق فضته سرجها فرسك، أردت: فرسك سرجها فضته أكثرها محرق، فقدمت الجملة التي هي خبر عن الفضة عليها، ونقلت الجمل عن مواضعها شيئا فشيئا".[٢]

وقال أيضا: "ومن ذلك قراءة أُبيّ وابن مسعود: ﴿وَبَاطِلا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[٣] قال أبو الفتح:(باطلا) منصوب بـ (يعملون) و(ما) زائدة للتوكيد؛ فكأنه قال: وباطلا كانوا يعملون، ومن بعد ففي هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر (كان) عليها؛ كقولك: قائما كان زيد، وواقفا كان جعفر، ووجه الدلالة من ذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، و(باطلا) منصوب

---

(١) من الطويل، في ديوانه (٢٢٢) وروايته: أبوها.
ـــ والشاهد فيه: ما أمه من محارب أبوه، فأبوه: مبتدأ، وأمُّه: مبتدأ ثان، ومن مُحارب: خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وقد تقدم الخبر وهو جملة على المبتدأ، وهذا يدل على جواز تقديم خبر كان على اسمها أو عليها إن كان جملة.
(٢) الخصائص (٣٩٤/٢)
(٣) سورة هود من الآية (١٦)

بـــ(يعملون)، والموضع إذن لـــ(يعملون) لوقوع معموله متقدما عليه؛ فكأنه قال: ويعملون باطلا كانوا، ومثله قول الله تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّـــاكُمْ كَـــانُوا يَعْبُـــدُونَ﴾[١] استدل أبو علي بذلك على جواز تقديم خبر (كان) عليهـــا؛ لأن (إيـــاكم) معمـــول (يعبدون) وهو خبر كان، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه؛ بحيث يجـــوز وقـــوع العامل على ما قدمناه"[٢] فنراه قدر في الآية الخبر مقدما، وهو جملة.

وذهب العكبري إلى جواز تقديم الخبر على (كان) إن كـــان الخبـــر جملـــة، فقال: "قوله تعالى: أَهَؤُلَاءِ: مبتدأ و(إِيَّاكُمْ) في موضـــع نصـــب بـــــ (يَعْبُـــدُونَ) و(يَعْبُدُونَ) خبر (كان)؛ وفيه دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها؛ لأن معمـــول الخبر بمنزلته".[٣]

كما ذهب إلى منع توسط الخبر إذا كان جملة، فقال عند قـــول الله تعـــالى: ﴿وَدَمَّرْنَا ما كانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾: "وفي اسم (كان) وجهان، أحدهما: هـــو ضمير (ما) وخبرها (يصنع فرعون) والعائد محذوف، أي: يصنعه، والثـــاني: أن اسم كان (فرعون) وفي (يصنع) ضمير فاعل، وهذا ضعيف؛ لأن (يصنع) يصـــلح أن يعمل في (فرعون) فلا يقدر تأخيره، كما لا يقدر تأخير الفعل في قولـــك: قـــام زيد".[٤]

وعندما تكلم ابن عصفور عن تقديم خبر هذه الأفعال تكلم عن تقديمه علـــى الأفعال نفسها، فذكر أن تقديم خبر (ما دام) عليها ممنوع باتفاق من النحـــويين، كما ذكر أن في تقديم خبر: ليس، ومازال، وما برح، وما فتئ، وما انفك عليهـــا خلافا، فصحح الجواز في (ليس) وعدم الجواز في: مازال، وما برح، وما فتـــئ،

---

(١) سورة سبأ من الآية (٤٠)
(٢) المحتسب (٣٢٠/١، ٣٢١) وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٤٥/٤، ٣٦٨)
(٣) التبيان (١٠٧٠/٢)
(٤) التبيان (٥٩٢/٢)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وما انفك، وجوز تقديم خبر البقية عليها إن لم يتقدم عليها حرف له الصدارة، فإن تقدم حرف من حروف الصدارة امتنع التقديم، وجوز تقديم خبرها بعد حرف الصدارة وقبل الفعل بشرط ألا يكون حرف الصدارة شرطا، أو لام تأكيد، أو موصولا حرفيا، أو كان الخبر ضميرا متصلا أو مقرونا بـ (إلا) أو في معنى المقرون بـ (إلا) ولم يحدد الجواز أو المنع بكون الخبر مفردا، أو جملة.(١)

وعند الكلام عن توسط الخبر نص–في شرح الجمل –على الجواز، حتى وإن كان الخبر فعلا رافعا ضميرا مستترا، حيث قال:

"واختلف في الخبر إذا كان فعلا فاعله مضمر، هل يجوز تقديمه؟ أولا؟ نحو: كان يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) في موضع الخبر، فمنهم من منع قياسا على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يقال: يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبرا مقدما، فكذلك هنا؛ لأن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر.

ومنهم من أجاز، وحجته: أن المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملا لفظيا، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وأما (كان) وأخواتها فعوامل لفظية، فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازما؛ لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل معمول واحد ربما أعملت الأول، وربما أعملت الثاني، كما كان ذلك في باب الإعمال، والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم".(٢)

وقال ابن مالك تعليقا على قول ابن السراج: "وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع (كان) فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمُّه من محارب أبوه ولا كانت كليب أقاربه

(١) ينظر: شرح الجمل (٣٨٨/١) وما بعدها، والمقرب (٩٦/١)
(٢) شرح الجمل (٣٩١/١/ ٣٩٢)

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فـ (أبوه) مبتدأ، و(أمه) مبتدأ ثان، و(من محارب) خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو جملة، فلو دخلت (كان) لساغ التقديم أيضا، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه، والتوسيط أولى بالجواز كقولك: ما كان أمه من محارب أبوه".(١)

وذهب الكوفيون إلى منع تقديم خبر (كان) عليها أو على اسمها إذا كان جملة مطلقا(٢).

قال ابن عصفور: "ولا يجوز عند أهل الكوفة: كان يقوم زيد، على أن يكون خبرا مقدما؛ لأنه لا يتصور أن يكون خلفا؛ لأن الفعل لا يخلف الموصوف، فيلزم إذا جعل خبرا أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه، فلا يجوز عندهم إلا على ما قدمناه على مذاهبهم، أعني كون (زيد) مرفوعا بـ (كان) و(يقوم) في موضع الخبر على مذهب الفراء (٣)، أو يكون (زيد) مرفوعا بـ (يقوم) وفي (كان) ضمير الأمر والشأن، و(يقوم) في موضع الخبر، ولا يجوز عندهم تقديم (يقوم) على الفعل، فتقول: يقوم كان زيد، على وجه من الوجوه؛ لأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل".(٤)

وحجة الكوفيين ومن وافقهم: أنه لم يسمع عن العرب، فالأولى عدم جوازه، وأن القاعدة التي استدل بها المجيزون غير مطردة، فليس كل موضع تقدم فيه المعمول يجوز أن يتقدم فيه العامل، قال أبو حيان: "وإذا كان الخبر جملة، فمنهم

---

(١) شرح التسهيل (٣٥٥/١) وينظر: المقاصد الشافية (١٧٨/٢) والتصريح (٢٤٤/١)
(٢) ينظر: الارتشاف (١١٧٣/٣) والتذييل والتكميل (١٨٤/٤)
(٣) فيكون (زيد) مرفوعا بـ (كان ويقوم) معا، بناء على مذهبه في أن (زيد) في قولنا: كان قائما زيد، مرفوع بكان وبقائم معا، حتى لا يتحمل قائم ضميرا يعود على زيد؛ لأن ضمير الرفع عند الكوفيين لا يتقدم على ما يعود إليه، ورد بأنه لا يعمل عاملان في معمول واحد. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(٣٩٤/١)
(٤) شرح الجمل (٤٩٦/١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

من منع التقديم، والتوسيط مطلقا كانت فعلية، أو اسمية رافعة ضمير الاسم، أو غير رافعة نحو: كان زيد مرَّ به عمرو، وكان زيد يقوم، وكان زيد أبوه قائم، ومنهم من أجاز، قال ابن السراج: والقياس الجواز؛ وإن لم يسمع، ومنهم من منع؛ إن كان الفعل رفع ضمير الاسم، وأجاز في غير ذلك، وفي الغرة: الكوفي لا يجيز: أبوه قائم كان زيد، ولا: كان أبوه قائم زيد، ولا يتقدم على (كان) فعل ماض ولا مستقبل، وفي النهاية: لا يجيز الكوفيون: كان أبوه قائم زيد، ولا: أبوه قائم كان زيد؛ لأن تقديم المضمر على الظاهر غير جائز، والبصريون يجيزون ذلك، ولم يعثروا في ذلك على نص عربي، ولكن أجازوه من طريق القياس، وإن لم يرد به السماع؛ لأن المضمر في نية تأخير وإن تقدم. انتهى".(١)

وقال أيضا: "واستدل بتقديم هذا المعمول على جواز تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة، وهي مسألة خلاف، أجاز ذلك ابن السراج، ومنع ذلك قوم من النحويين، وكذلك منعوا توسطه إذا كان جملة، قال ابن السراج: القياس جواز ذلك، ولم يسمع، ووجه الدلالة من الآية أن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، فكما جاز تقديم (إياكم) جاز تقديم (يعبدون) وهذه القاعدة ليست مطردة، والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب".(٢)

وقال الشيخ خالد الأزهري: معترضا على احتجاج البصريين ومن وافقهم: "وهو غير لازم؛ فإن البصريين أجازوا: زيدا عمرو ضرب، مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا، فأجازوا تقديم المعمول، ولم يجيزوا تقديم العامل، وفي التنزيل:﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾(٣) فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه؛ لأن (أما) لا يليها فعل، قاله الموضح في الحواشي".(٤)

---

(١) الارتشاف (١١٧٢/٣، ١١٧٣) وينظر التذييل والتكميل (١٨٢/٤:١٨٤)
(٢) البحر المحيط (٢٧٣/٧، ٢٧٤)
(٣) سورة الضحى الآية(٩)
(٤) التصريح (٢٤٤/١)

وذهب ابن عصفور –في المقرب –إلى المنع إن كان الخبر جملة فعلية والفاعل ضمير مستتر، وإن كان غير ذلك جاز، حيث قال: "وينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ثلاثة أقسام: .....، وقسم يلزم تأخيره عنه، وهو أن يكون الخبر ضميرا متصلا والاسم كذلك، أو يعدم الفارق بين الاسم والخبر، أو يكون الخبر فعلا مرفوعه ضمير مستتر فيه، أو يكون الخبر مقرون بإلا، أو في معنى المقرون بها".(١)

وحجته: أن الذي استقر في باب (كان) أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبرا مقدما، فقلت: يقوم زيد، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر(٢).

هذا ما نص عليه في المقرب، ونسبه إليه أبو حيان(٣)، والدماميني(٤)، والسيوطي(٥).

مما سبق يتبين لنا أن البصريين ومن وافقهم يجيزون تقديم خبر (كان) على اسمها أو عليها إذا كان جملة، معتمدين في ذلك على القياس على جواز تقديم معمول الخبر، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، والكوفيون، لا يجيزون ذلك، ووافهم أبو حيان؛ لأنه لا سماع يجيز ذلك، فالأولى منعه.

أما مذهب ابن عصفور فظاهر من خلال ما تقدم أنه أجاز توسط الخبر إذا كان فعلا رافعا ضميرا مستتر – في شرح الجمل–ونص على المنع في المقرب.

---

(١) المقرب (٩٦/١)
(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٨٤/٤) والهمع (٤٣١/٤)
(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١٨٤/٤)
(٤) ينظر: تعليق الفرائد (٢٠٦/٣)
(٥) ينظر: الهمع (٤٣١/٤)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويظهر لي أن تقدم الخبر الواقع جملة على (كان) جائز؛ لأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل، وهذا قياس، فلا وجه لاعتراض المانعين تقديم الخبر على (كان) على ما استشهد به المجيزون من نحو قول الله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾(١)، فالمنع حجرٌ على القياس الذي هو من الأصول التي يعول عليها في كلام العرب بعد السماع، وكذلك توسط الخبر جائز، ومن منع توسط خبر (كان) إذا كان جملة فقوله مردود بالسماع، فقد ورد تقديم الخبر في قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا ما كانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنا عَلَى اللَّهِ شَطَطا﴾(٣)، ، وما ذهب إليه العكبري من جواز التقديم على (كان) ومنع التوسط خلاف الأولى، فإن التقديم أولى بالمنع، لو كان هناك ما يمنع التوسط.

(١) سورة الأعراف من الآية (١٧٧)
(٢) سورة الأعراف من الآية (١٣٧)
(٣) سورة الجن الآية (٤) وينظر: الدر المصون (١٣٤/٦، ١٣٥) واللباب (٢٢٩/١٠)

٥ - تقديم خبر أفعال المقاربة على اسمها

قرئ قول الله تعالى:﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[١] بالياء، وبالتاء في (تزيغ)، واختلف المعربون فيه، فقال بعضهم في قراءة الياء: إن اسم (كاد) ضمير الشأن، وجملة (يزيغ قلوب) هي الخبر، وقال بعضهم: اسمه (كاد) ضمير القوم، أو الجمع الذي دل عليه ذكر المهاجرين والأنصار، ولذلك قدره ابن عطية[٢]، وأبو البقاء[٣]: من بعد ما كاد القوم – وأوجب أبو حيان الوجه الأول[٤]– وأما قراءة التاء من فوق؛ فيجوز أن يكون في (كاد) ضمير الشأن، كما تقدم في قراءة الياء، ويكون (قلوب) فاعلا لـ (تزيغ)، وأنث لتأنيث الجمع، ويجوز أن يكون (قلوب) اسم (كاد)، و (تزيغ) خبرا مقدما[٥].

قال ابن عطية: "وأما (كاد) فيحتمل أن يرتفع بها ثلاثة أشياء، أولها وأقواها: القصة والشأن، هذا مذهب سيبويه[٦]، وترتفع (القلوب) على هذا بـ (تزيغ)، والثاني: أن يرتفع بها ما يقتضيه ذكر المهاجرين والأنصار أوّلا، ويقدر ذلك (القوم) فكأنه قال: من بعد ما كاد القوم تزيغ قلوب فريق منهم، والثالث: أن يرتفع بها (القلوب) ويكون في قوله (تزيغ) ضمير (القلوب)، وجاز ذلك تشبيها

---

(١) سورة التوبة من الآية (١١٧) قرأ حمزة وحفص عن عاصم: يزيغ بالياء، وقرأ أبو بكر في روايته عن عاصم وباقي السبعة بالتاء. ينظر: السبعة لابن مجاهد (٣١٩) والحجة في القراءات السبع لابن خالويه (١٧٨) والحجة للقراء السبعة للفارسي (٢٣٤/٤) وقرأ ابن مسعود: من بعد ما زاغت، بإسقاط كاد، ينظر: الكشاف (١٠٢/٣) والمحرر الوجيز (٩٣/٣) والبحر المحيط (١١٢/٥) وقرأ الأعمش والجحدري: تزيغ برفع التاء. وقرأ أبيّ: من بعد ما كادت تزيغ. ينظر: المحرر الوجيز (٩٣/٣) والبحر المحيط (١١٢/٥)

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٩٣/٣)

(٣) ينظر: التبيان (٦٦٢/٢)

(٤) ينظر: البحر المحيط (١١٢/٥)

(٥) ينظر: اللباب لابن عادل (٢٢٨/١٠، ٢٢٩)

(٦) ينظر: الكتاب (٧١/١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بكان في قوله: ﴿وكانَ حَقًّا عَلَيْنا نَصرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١)، وأيضا؛ فلأن هذا التقديم للخبر يراد به التأخير، وشبهت (كاد) بـ (كان) للزوم الخبر لها، قال أبو علي(٢): ولا يجوز ذلك في عسى".(٣)

وذهب الفراء وجماعة إلى منع تقديم خبر (كاد) على اسمها، وأعربوا الآية على أن اسم (كاد) ضمير الشأن، كما هو مذهب سيبويه، أو مضمر تقديره: من بعد ما كاد القوم، ومنهم من ذهب إلى جواز أن تكون (كاد) زائدة.

قال الفراء: "و(كاد تزيغ) من قال: كاد يزيغ، جعل في (كاد يزيغ) اسما(٤)، مثل الذي في قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا منهم﴾(٥)، وجعل (يزيغ) به ارتفعت القلوب مذكّرا؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا﴾(٦) و ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ من بَعْدُ﴾(٧)، ومن قال: تزيغ، جعل فعل القلوب مؤنثا؛ كما قال: ﴿نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾(٨)، وهو وجه الكلام، ولم يقل: يطمئن، وكل فعل كان لجماع مذكر أو مؤنث فإن شئت أنّثت فعله إذا قدمته، وإن شئت ذكَّرته".(٩)

وقال العكبري: "في فاعل (كاد) ثلاثة أوجه، أحدها: ضمير الشأن، والجملة بعده في موضع نصب، والثاني: فاعله مضمر تقديره: من بعد ما كاد القوم،

---

(١) سورة الروم من الآية (٤٧)
(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٤/٢٣٥)
(٣) المحرر الوجيز (٣/٩٣)
(٤) يعني: ضمير الشأن.
(٥) سورة الحجرات من الآية (١١)
(٦) سورة الحج من الآية (٣٧)
(٧) سورة الأحزاب من الآية (٥٢)
(٨) سورة المائدة من الآية (١١٣)
(٩) معانى القرآن (١/٤٥٤) وينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/٣٠) والحجة للقراء السبعة للفارسي (٤/٢٣٥ :٢٣٧) والكشاف (٣/١٠٢) والتبيان للعكبري (١/٥٩٢) و (٢/٦٦٢)

والعائد على هذا الضمير في (منهم)، والثالث: فاعلها القلوب، و(يزيغ) في نية التأخير، وفيه ضمير فاعل، وإنما يحسن ذلك على القراءة بالتاء، فأما على القراءة بالياء فيضعف؛ على أن أصل هذا التقدير ضعيف، وقد بيناه في قوله:﴿ما كانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ﴾ ".[1]

وعند هذه الآية قال: "وفي اسم (كان) وجهان، أحدهما: هو ضمير (ما) وخبرها (يصنع فرعون) والعائد محذوف، أي: يصنعه، والثاني: أن اسم (كان) (فرعون) وفي (يصنع) ضمير فاعل، وهذا ضعيف؛ لأن (يصنع) يصلح أن يعمل في (فرعون) فلا يقدر تأخيره، كما لا يقدر تأخير الفعل في قولك: قام زيد".[2] ، فقاس عدم جواز تقديم خبر (كاد) القراءة بالياء على عدم جواز تقدم خبر (كان) على اسمها إذا كان جملة.

واعترض أبو حيان على الأعاريب التي ذكرها الفراء، وابن عطية، وغيرهما؛ بحجة: أنا لو جعلنا جملة (تزيغ) خبرا، على تقدير أن يكون الاسم ضمير الشأن–وهو لازم عنده على قراءة الياء– أو قدرنا اسم (كاد) اسما ظاهرا –كما قدره ابن عطية، والعكبري، نكون قد خالفنا ما تقرر من أن خبر أفعال المقاربة يكون مضارعا رافعا ضمير الاسم؛ لأن (قلوب) سيكون فاعلا على كلا التقديرين، ولو جعلنا (قلوب) اسم (كاد) مؤخرا، و(تزيغ) خبرا مقدما، نكون قد خالفنا من جهة واحدة، وهي: تقديم الخبر الجملة على الاسم، في قراءة التاء، وخالفنا من جهتين في قراءة الياء، وهما: تقديم الخبر على الاسم، وعدم تأنيث الفعل (يزيغ)؛ لأن الفاعل سيكون ضميرا عائدا على مؤنث مجازي، وهذا الفاعل يجب تأنيث الفعل له، وتقديم الخبر على الاسم محل خلاف عند العلماء، رجح أبو حيان عدم الجواز؛ قياسا على عدم جواز تقديم خبر (كان) إذا كان جملة؛ لذلك

(١) التبيان (٢/ ٦٦٢)
(٢) السابق (٥٩٢/٢)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ذهب إلى القول بأن (كاد) زائدة، كما جعلها الكوفيون زائدة في قول الله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[١]، مع كونها معمولة وعاملة، وهنا ليست معمولة ولا عاملة، فأحرى أن يحكم بزيادتها هنا، وكما ذهب إلى أن عسى في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُودًا﴾[٢] تامة حتى لا يؤدي ذلك إلى القول بتقديم خبر ها عليها.

قال أبو حيان: "وعلى كل واحد من هذه الأعاريب الثلاثة إشكال على ما تقرّر في علم النحو: من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعا رافعا ضمير اسمها، فبعضهم أطلق، وبعضهم قيد بغير (عسى) من أفعال المقاربة، ولا يكون سببا، وذلك بخلاف (كان) فإن خبرها يرفع الضمير، والسببي لاسم (كاد) فإذا قدّرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميرا يعود على اسم (كاد)، بل ولا سببا له، وهذا يلزم في قراءة الياء أيضا.

وأما توسيط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل: كان يقوم زيد، وفيه خلاف، والصحيح المنع.

وأما توجيه الآخر فضعيف جدا؛ من حيث أضمر في (كاد) ضميرا ليس له من يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر (كاد) واقعا سببيا.

ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة، ومعناها مراد، لا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت، يراد معناها، ولا عمل لها، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود: من بعد ما زاغت، بإسقاط (كاد).

---

(١) سورة النور من الآية (٤٠)
(٢) سورة الإسراء من الآية (٧٩)

وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى:﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[١] مع تأثيرها للعامل، وعملها هي، فأحرى أن يدعي زيادتها، وهي ليست عاملة ولا معمولة".[٢]

وقال أيضا: "" و(عَسَى) هنا تامة، وفاعلها أ(َن يَبْعَثَكَ)، و(رَبَّكَ) فاعل بـــ (يبعثك) و(مَقَاما) الظاهر أنه معموله لـــ (يبعثك) هو مصدر من غير لفظ الفعـــل؛ لأن (يبعثك) بمعنى: يقيمك، تقول: أقيم من قبره وبعث من قبره، وقال ابن عطية: منصوب على الظرف أي في مقام محمود، وقيل: منصوب علـــى الحـــال، أي: ذا مقام، وقيل: هو مصدر لفعل محذوف التقدير: فتقوم مقاما، ولا يجوز أن تكـــون (عَسَى) هنا ناقصة، وتقدم الخبر على الاسم فيكون (ربك) مرفوعا اسم عسى، و (أَن يَبْعَثَكَ) الخبر في موضع نصب بها إلا في هذا الإعراب الأخير، وأما في قبله فلا يجوز؛ لأن (مَقَاما) منصوب بـــ (يبعثك) و(ربك) مرفوع بـــ (عســـى) فيلـــزم الفصل بأجنبي بين ما هو موصول وبين معمول، وهو لا يجوز".[٣]

ويبدو لي أن ما ذهب إليه العكبري من منع توسط خبر كاد؛ قياسا على منع توسط خبر (كان) إذا كان جملة مـــردود، فقـــد ورد تقـــديم الخبـــر فـــي قولـــه تعالى:﴿وَدَمَّرْنَا ما كانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾[٤]، وقوله تعالى:﴿وَأَنَّهُ كانَ يَقُـــولُ سَفِيهُنا عَلَى اللَّهِ شَطَطا﴾.[٥]

ثم إن العكبري كيف يجيز تقديم خبر كان إذا كان جملة ويمنع توسطه؟ وإن كان ثم مانع، فالتقديم أولى بالمنع من التوسط.

---

(١) سورة النور من الآية (٤٠)
(٢) البحر المحيط (١١٢/٥)
(٣) البحر المحيط (٧٠/٦)
(٤) سورة الأعراف من الآية (١٣٧)
(٥) سورة الجن الآية (٤)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وما ذهب إليه أبو حيان من القول بلزوم أن يكون اسم (كاد) ضمير الشأن على قراءة الياء مردود، وكذلك ما ذهب إليه في قراءة التاء، قال السمين الحلبي:

"قلت: لا يتعين ما ذكر في هذه القراءة لما تقدم لك من أنه يجوز أن يكون اسم (كاد) ضميرا عائدا على الجمع أو القوم، والجملة الفعلية خبرها، ولا محذور يمنع من ذلك.

وقوله: لامتناع أن يكون (قلوب) اسم كاد، يعني أنا لو جعلنا (قلوب) اسم (كاد) لزم أن يكون (يزيغ) خبرا مقدما، فيلزم أن يرفع ضميرا عائدا على (قلوب) ولو كان كذلك للزم تأنيث الفعل؛ لأنه حينئذ مسند إلى ضمير مؤنث مجازي؛ لأن جمع التكسير يجري مجرى المؤنثة مجازا وأما قراءة التاء من فوق فتحتمل أن يكون في (كاد)، ضمير الشأن، كما تقدم، و(قلوب) مرفوع بـ (تزيغ) وأنث لتأنيث الجمع، وأن يكون (قلوب) اسمها، و(تزيغ) خبر مقدم ولا محذور في ذلك، لأن الفعل قد أنث".....قلت: كيف يقول: والصحيح المنعُ، وهذا التركيب موجود في القرآن، الدر كقولِه تعالى: ﴿ما كانَ يَصنَعُ فِرْعَوْنُ﴾ و﴿ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنا﴾ وفي قول امرئ القيس: وإن تك قد ساءتْكِ مني خليقة[1]

فهذا التركيب واقع لا محالة، وإنما اختلفوا في تقديره: هل من باب تقديم الخبر أم لا؟ فمن منع لأنه كباب المبتدأ والخبر، والخبر الصريح متى كان كذلك امتنع تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس بباب الفاعل، فكذلك بعد نسخه، ومن أجاز فلأمن اللبس.....قلت: زيادتُها أباه الجمهور، وقال به من البصريين الأخفش، وجعل منه:﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[2]"[3].

---

(١) من الطويل، ينظر: الديوان (١٣) وروايته: وإن كنت، وتمامه: فسُلّي ثيابي من ثيابِكِ تَنْسُلِ.

(٢) سورة طه الآية (١٥)

(٣) الدر المصون (٦/١٣٣:١٣٦) وينظر: اللباب لابن عادل (١٠/٢٣٠،٢٢٩) وروح المعاني للآلوسي (١١/٤٠، ٤١)

المبحث الثالث: مواضع الاعتراض في باب الفاعل ونائبة.

١ - تقديم الفاعل ونائبه على الرافع

ذهب البصريون وغيرهم إلى عدم جواز تقديم الفاعل أو نائبه على الفعل، بحجة أن تقدم الفاعل أو نائبه يوقع في لبس بينه وبين والمبتدأ، وإن ورد شيء ظاهره تقدم الفاعل على الفعل خُرج على إضمار فعل قبل الاسم المرفوع، أو على الضرورة، وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل أو نائبه على الفعل – ما لم يكن النائب جارا ومجرورا.(١)

قال سيبويه: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقيض، فمن ذلك قوله:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم(٢)

وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصالٌ"(٣)، وقال أيضا: " وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال: صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم".(٤)

---

(١) ينظر: المقتضب (١٢٨/٤، ١٢٩) واللمع (٣٣) وأسرار العربية (٧٩: ٨٤) واللباب (١٤٨/١: ١٥١) وتوجيه اللمع (١٢١) وشرح المفصل لابن يعيش (٦٩/٥) والارتشاف (٢٠٣٥/٤) والتذييل والتكميل (١٨٥/٦) وأوضح المسالك (٨٥/٢) والمساعد (٣٨٧/١) وتمهيد القواعد (١٥٨٠/٤) والتصريح (٣٩٧/١) وشرح الأشموني (١٦٩/١).

(٢) الكتاب (٣١/١)

(٣) من الطويل، للمرار الفقعسي في ديوانه (٤٨٠) ضمن مجموعة (شعراء أمويون) القسم الثاني. والشاهد فيه: تقديم الفاعل على الفعل ضرورة، وقيل: وجه الضرورة: أن (قلما) حقها أن يليها الفعل صريحا، وفي البيت أتى الفعل بعدها مقدرا مفسرا بالمذكور، وقيل: وجهها أنه قدم الفاعل، وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية. ينظر: المغني (٦٩/٤، ٧٠) والصحيح: أن الضرورة هي تقدم الاسم وتأخر الفعل، كما صرح بذلك سيبويه.

(٤) الكتاب (١١٥/٣)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن الأشياء التي تنوب عن الفاعل: الجار والمجرور، ولا خلاف في إنابة المجرور بحرف زائد، وهو في محل رفع كما في: ما ضُرب من أحد، فإن جر بحرف غير زائد ففيه أقوال أربعة:

أحدها: أن المجرور هو النائب، وثانيها: أن النائب ضمير مستتر في الفعل، وثالثها: أن النائب حرف الجر وحده، ورابعها: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل.(١)

والنائب عن الفاعل يأخذ جميع أحكامه، من الرفع، وعدم جواز الاستغناء عنه، وعدم جواز تقدمه على رافعه عند البصريين ومن وافقهم، قال ابن جني: "وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضُرب زيد".(٢)

وحكي أبو جعفر النحاس الاتفاق من النحويين على أنه لا يجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل. (٣)

وعلة امتناع تقديمه عند البصريين: أنه قام مقام الفاعل، فإن قدمته احتجت إلى أن تضمر مثله، فتضمر الخافض والمخفوض، وعلة امتناعه عند الكوفيين: أنه صلة، فلا تتقدم.(٤)

وخالف الزمخشري الإجماع الذي حكاه النحاس فجعل (عنه) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾(٥)، مرفوعا بـ (مسؤول) على أنه نائب فاعل، وهو متقدم عليه، حيث قال: "و(عنه) في موضع الرفع بالفاعلية، أي: كل

(١) ينظر: الهمع (٥٢٢/١، ٥٢٣) وحاشية الصبان (٩٥/٢)
(٢) الخصائص (٣٨٥/٢)
(٣) ينظر: البحر المحيط (٣٤/٦) والارتشاف (١٣٣٧/٣)
(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٢٣٢/٦) والارتشاف (١٣٣٧/٣)
(٥) سورة الإسراء من الآية (٣٦)

واحد منها كان مسؤولا عنه، فمسؤول: مسند إلى الجار والمجرور، كالمغضوب في قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[١]".[٢]

وقال ابن أصبغ: إن تقديم الجار والمجرور النائب عن الفاعل قياس.[٣]

وذهب الصبان إلى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا إذا كان ظرفا أو مجرورا؛ لعدم علة منع التقديم، وهي التباس الجملة الفعلية بالجملة الاسمية.[٤]

واعتُرض على هذا الإعراب: بأن (عنه) في موضع نصب، وليس في موضع رفع، والذي في موضع رفع ضمير مستتر في (مسؤول) قال ابن أبي الربيع: "وفي (مسؤول) ضمير وهو المفعول الذي لم يسم فاعله، و(عنه) في موضع نصب، ولا يجوز أن يكون (عنه) في موضع رفع؛ لأن ما يسند إليه الفعل لا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول: بزيد مُرَّ، تريد: مُرَّ بزيد، وإذا قلت: زيد ضُرب، فليس (زيد) هو الذي أسند إليه الفعل، إنما هو مبتدأ، والذي أسند إليه الفعل ضمير مستتر يظهر في التثنية والجمع، تقول: الزيدان ضربا، والزيدون ضربوا، وهذا مما غلط فيه الزمخشري فجعل (عنه) في هذه الآية مفعولا لم يسم فاعله لـ (مسؤولا) ولا أعلم أحدا قاله ولا أجازه".[٥]

كما اعترض عليه أبو حيان بأن الذي ذهب إليه مخالف لما حكاه النحاس من إجماع النحويين على عدم جواز تقديم الجار والمجرور إذا كان نائبا عن الفاعل، وقياسه على قوله تعالى:﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ لا يجوز؛ لتقدم الجار والمجرور في: ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾، وتأخرهما في: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

---

(١) سورة الفاتحة من الآية (٧)
(٢) الكشاف (٥٢٠/٣) وينظر: (١٢٣/١)
(٣) ينظر: البحر المحيط (٣٤/٦) والارتشاف (١٣٣٧/٣)
(٤) ينظر: حاشيته الصبان على الأشموني (٩٥/٢) و (٦٤/٣)
(٥) البسيط (٥٦١/١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عَلَيْهِمْ﴾، قال أبو حيان: "وهذا الذي ذهب إليه من أن (عنه) في موضع الرفع بالفاعلية، ويعني به أنه مفعول لم يسم فاعله لا يجوز؛ لأن الجار والمجرور، وما يقام مقام الفاعل، من مفعول به، ومصدر، وظرف بشروطهما جار مجرى الفاعل، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه، فكذلك ما جرى مجراه وأقيم مقامه، فإذا قلت: غضب عليّ زيد، فلا يجوز: علي زيد غضب، بخلاف: غضبت على زيد، فيجوز: على زيد غضبت، وقد حكي الاتفاق من النحويين على أنه لا يجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل أبو جعفر النحاس، ذكر ذلك في المقنع من تأليفه، فليس (عَنْهُ مَسْؤُولاً) كـ (المغضوب عليهم) لتقدّم الجار والمجرور في (عَنْهُ مَسْؤُولاً) وتأخيره في (الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)".[1]

ويظهر لي أن ما ذهب إليه الزمخشري ومن وافقه في الآية لا يؤيده سماع ولا قياس، فإن من أجاز تقديم الفاعل على رافعه وهم الكوفيون لم يجيزوا تقديم النائب إذا كان جارا ومجرورا، فقياس نائب الفاعل على الفاعل غير صحيح إذا كان جارا ومجرورا، وجعله مثل: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ لا يصح من قريب أو بعيد، للفارق بين موقعي الجار والمجرور في الآيتين، وهو مخالف لما أجمع عليه المتقدمون من البصريين والكوفيين، فيكون الجار والمجرور (عنه) في موضع نصب، ونائب الفاعل مضمر في (مسؤولا).

(١) البحر المحيط (٣٤/٦) وينظر: الارتشاف (١٣٣٧/٣) والدر المصون (٣٥٤/٧)

٢ - تقديم الفاعل وتأخير المفعول عند خفاء الإعراب

يقول النحويون: إذا خفي الإعراب ولم توجد قرينة لفظية أو معنوية تبين الفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول؛ دفعا للبس، مثل: ضرب موسى عيسى، فإن وجدت قرينة جاز تقديم أيهما شئت[١]، وخالف في ذلك ابن الحاج.[٢]

واختلف المعربون في قول الله تعالى:﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾[٣]، فمنهم من ذهب إلى جواز أن يكون الفاعل (إحداهما) والمفعول (الأخرى) وجوز العكس؛ بناء على وجود قرينة معنوية وهي أن الذاكرة تذكر الناسية وكل من الذكر والنسيان يمكن أن يحصل من كل منهما، ومنهم من أوجب أن يكون الفاعل (إحداهما) لخفاء الإعراب، والمفعول الثاني لـ (تُذكِّر) على كل حال محذوف، تقديره: الشهادة أو نحوها.[٤]

وممن جوز الوجهين: العكبري، حيث قال: "و(إحداهما) الفاعل، و(الأخرى) المفعول، ويصح في المعنى العكس، إلا أنه يمتنع في الإعراب على ظاهر قول النحويين؛ لأن الفاعل والمفعول إذا لم يظهر فيهما علامة الإعراب أوجبوا تقديم الفاعل في كل موضع يخاف فيه اللبس، فعلى هذا إذا أمن اللبس جاز تقديم المفعول، كقولك: كسر عيسى العصا، وهذه الآية من هذا القبيل؛ لأن النسيان

---

(١) ينظر: نتائج الفكر(١٣٣) وأمالي ابن الحاجب (٥٣٤/٢) وشرح الكافية الشافية (٦٣٩/٢) وتوضيح المقاصد (٥٩٤/٢) وأوضح المسالك (١١٩/٢) والمساعد (٤٠٥/١) والمقاصد الشافية (٥٩٨/٢) وتعليق الفرائد (٢٧٠/٤) والتصريح (٤١٢/١) وهمع الهوامع (٥١٥/١)

(٢) ينظر: توضيح المقاصد (٥٩٤/٢) وأوضح المسالك (١١٩/٢) وتعليق الفرائد (٢٧٠/٤) وهمع الهوامع (٥١٥/١)

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٨٢)

(٤) ينظر: التبيان (٢٣٠/١) والبحر المحيط (٣٦٦/٢)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والإذكار لا يتعين في واحدة منهما؛ بل ذلك على الإبهام، وقد علم بقوله (فَتُذَكِّرَ) أن التي تذكِّر هي الذاكرة، والتي تذكَّر هي الناسية، كما علم من لفظ (كسر) من يصح منه الكسر، فعلى هذا يجوز أن يجعل (إحداهما) فاعلا، و(الأخرى) مفعولا، وأن يعكس".[١]

وتبعه أبو حيان فقال: "ولما أبهم الفاعل في (أن تضل) بقوله: إحداهما، أبهم الفاعل في (فتذكر) بقوله: إحداهما؛ إذ كل من المرأتين يجوز عليها الضلال والإذكار، فلم يرد: بإحداهما معينة، والمعنى: إن ضلت هذه أذكرتها هذه، وإن ضلت هذه أذكرتها هذه، فدخل الكلام معنى العموم، وكأنه قيل: من ضل منهما أذكرتها الأخرى، ولو لم يذكر بعد (فتذكر) الفاعل مظهرا للزم أن يكون أضمر المفعول؛ ليكون عائدا على (إحداهما) الفاعل بـ(تضل) ويتعين أن يكون (الأخرى) هو الفاعل، فكان يكون التركيب: فتذكرها الأخرى، وأما على التركيب القرآني فالمتبادر إلى الذهن أن (إحداهما) فاعل (تذكر) و(الأخرى) هو المفعول، ويراد به الضالة؛ لأن كلا من الاسمين مقصور، فالسابق هو الفاعل، ويجوز أن يكون (إحداهما) مفعولا، والفاعل هو (الأخرى)؛ لزوال اللبس؛ إذ معلوم أن المذكرة ليست الناسية، فجاز أن يتقدّم المفعول ويتأخر الفاعل، فيكون نحو: كسر العصا موسى، وعلى هذا الوجه يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر المفعول، فيتعين إذ ذاك أن يكون الفاعل هو: الأخرى".[٢]

وذهب الهمذاني إلى وجوب أن يكون (إحداهما) فاعلا، و(الأخرى) مفعولا، حيث قال: "و (إحداهما) الفاعل و(الأخرى) المفعول، وعكسه جائز من جهة المعنى، إلا أن الأحسن هنا أن تجعل (إحداهما) الفاعل، لا بل يجب؛ لكون الإعراب لم يظهر فيهما، فهو بمنزلة قولك: ضرب موسى عيسى، ومرتبة الفاعل أن يتقدم

(١) التبيان (٢٢٩/١، ٢٣٠)
(٢) البحر المحيط (٣٦٦/٢)

على المفعول، وعكسه يجوز حيث لا لبس، وأما عند اللبس فلا، والمفعول الثاني لقوله: (فتذكر) محذوف، أي: فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة".(١)

ووافقه السمين الحلبي فقال: "وقوله (إحداهما) فاعل و(الأخرى) مفعول، وهذا مما يجب تقديم الفاعل فيه لخفاء الإعراب والمعنى، نحو: ضرب موسى عيسى".(٢)

ويبدو لي أن ما ذهب إليه العكبري، وأبو حيان هو الذي يتناسب مع المقصود من الآية؛ فإن فعل الضلال يتوقع من كلتيهما، لذلك أبهم الفاعل بقوله (إحداهما) كما أن فعل النسيان يمكن أن يحدث من كلتيهما، وعليه يكون فعل التذكير يمكن أن يقع من كل واحدة منهما، فالتي تذكِّر هي الذاكرة، والتي تذكَّر هي الناسية، فيجوز أن يجعل كل واحد منهما فاعلا أو مفعولا، لوجود قرينة معنوية وهي أن التي تذكِّر هي الذاكرة، والتي تذكَّر هي الناسية، فهي كقولنا: كسر العصا موسى، لأن المذكِّر هو الفاعل، والمذكَّر هو الناسي.

ومما يؤيد ذلك: أنه لم يقل: فتذكرها، ولو قال فتذكرها، لأوجب أن يكون الضمير العائد على (إحداهما) الأولى مفعولا، في:﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾، وتكون (الأخرى) فاعلا، وهذا ينافي قصد الإبهام في الذكر والنسيان؛ لأن النسيان يقع من كل واحدة منهما، فدل ذكر المظهر (إحداهما) على أن المراد هو قصد الإبهام في الذكر والنسيان.

قال ابن الحاجب: "ألا ترى أنه إذا قال: أن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى، وجب أن يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة، فيتعين لها، كما إذا قلت: جاءني رجل وضربته، يتعين أن يكون الجائي هو المضروب، وذلك مخل بالمعنى المقصود، لأنها قد تكون الضالة الآن في الشهادة هي الذاكرة فيها في زمان آخر،

(١) الكتاب الفريد (٦٠٢/١، ٦٠٣)
(٢) الدر المصون (٦٦٥/٢)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالمذكرة هي الضالة، فإذا قيل: فتذكرها الأخرى، لم يفد ذلك لتعين عود الضمير إلى الضالة، وإذا قيل: فتذكر إحداهما الأخرى، كان مبهما في كل واحدة منهما، فلو ضلت إحداهما الآن وذكرتها الأخرى فذكرت كان داخلا، ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر، اندرج أيضا تحته لوقوع قوله: فتذكر إحداهما الأخرى، غير معين، ولو قيل: فتذكرها الأخرى، لم يستقم أن يكون مندرجا تحته إلا التقدير الأول، فعلم أن العلة هي التذكير من إحداهما الأخرى كيف ما قدر، وإن اختلفت، وهذا المعنى لا يفيده إلا ما ذكرناه، فوجب لذلك أن يقال: فتذكر إحداهما الأخرى".[١]

(١) الأمالي (١٢٩/١) وينظر: التبيان (٢٣٠/١) والبحر المحيط (٣٦٦/٢)

المبحث الرابع: مواضع الاعتراض في باب المنصوبات والمجرورات.

١ - تقديم حال ما بعد (إلا) عليها

ذهب جمهور النحويين إلى أن ما بعد (إلا) لا يتقدم عليها، ولا يعمل فيما قبلها، ومن ثم يمتنع تقديم معمول ما بعدها عليها، وسبب ذلك أن (إلا) تشبه حرف العطف الذي لا يجوز أن يتقدم المعطوف به عليه، ومنهم من شبهها بـ (ما) النافية في المعنى، وكما أن (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فكذلك (إلا)، ومذهبهم إذا جاء ما ظاهره إعمال ما بعدها فيما قبلها أضمر له عامل من جنس المذكور، على أنه يكون في الشعر.

قال ابن السراج: "ولا يجوز أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، لا يجوز ما أنا زيدًا إلا ضارب، تريد: ما أنا إلا ضاربٌ زيدًا".(١)

ونسب أبو حيان القول بالجواز إلى الأخفش، حيث قال: "ولا يجوز تقديم معمول ما بعد (إلا) عليها، نحو: ما قومك زيدًا إلا ضاربون، فإن وقع ففي الشعر، ولا معمول معمولها عليه وبعدها نحو: ما قومك إلا زيدًا ضاربين أي إلا ضاربين زيدًا، وسواء في ذلك فرغ العامل لما بعد (إلا) أم لم يفرغ، هذا مذهب السيرافي، والفارسي، فلا يجيزون: ما زيد طعامك إلا آكل، وأجاز ذلك الأخفش ذكره في المسائل الكبار".(٢)

---

(١) الأصول (٢٨٤/١) وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٩٠/٣، ٩١) والمسائل البصريات (٧٨٤/٢) وينظر: اللباب للعكبري (٣١١،٣١٢/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٠٤/٢) والارتشاف (٣/ ١٥٣٢) والتذييل والتكميل (٨/ ٢٤٣) ومغني اللبيب (٢٦٢/٦) والمساعد (١/ ٥٨٢)

(٢) الارتشاف (٣/ ١٥٣٢)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعند إعراب قوله تعالى:﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[١]، منع المعربون أن يكون قوله: ﴿مِنَ الْعِلْمِ﴾[٢]حالا من﴿ قَلِيلًا﴾؛ بحجة أن ذلك يؤدي إلى تقديم المعمول على (إلا)؛ لأن المستثنى بـ (إلا) منصوب بالفعل بواسطة (إلا) على مذهب جمهور النحويين.

قال العكبري: "قوله تعالى: (مِنَ الْعِلْمِ) متعلق بـ (أُوتِيتُمْ)، ولا يكون حالا من (قَلِيلًا)؛ لأن فيه تقديم المعمول على (إلا)".[٣]

واختلف المعربون في قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾[٤]، فجعل العكبري ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾ حالا مقدرة من ﴿النَّارَ﴾؛ لأن النار وقت الأكل ليست حاصلة في بطونهم، وإنما مآلها إلى ذلك، والأحسن عنده أن يكون ظرفا لـ ﴿يَأْكُلُونَ﴾؛ وذلك لأن القول بجعلها حالا من (النار) يؤدي إلى تقديم الحال على حرف الاستثناء، وهو ضعيف عنده، وجوز أن يُجعل المفعول به محذوفا و (في بطونهم) حالا منه أو صفة له، حيث قال:

"(في بطونهم) في موضع نصب على الحال من النار، تقديره: ما يأكلون إلا النار ثابتة أو كائنة في بطونهم، والأولى أن تكون الحال مقدرة؛ لأنها وقت الأكل ليست في بطونهم، وإنما يئول إلى ذلك، والجيد أن تكون ظرفا لـ﴿ يَأْكُلُونَ﴾ وفيه تقدير حذف مضاف، أي في طريق بطونهم، والقول الأول يلزم منه تقديم الحال على حرف الاستثناء، وهو ضعيف، إلا أن يجعل المفعول محذوفا، و(في بطونهم) حالا منه، أو صفة له، أي: في بطونهم شيئا، وهذا الكلام في المعنى على المجاز، وللإعراب حكم اللفظ".[٥]

---

(١) سورة الإسراء من الآية (٨٥)
(٢) سورة الإسراء من الآية (٨٥)
(٣) التبيان (٨٣١/٢)، وينظر: الكتاب الفريد (٢١٩/٤) واللباب لابن عادل (٣٨٠/١٢)
(٤) سورة البقرة من الآية (١٧٤)
(٥) التبيان في إعراب القرآن (١٤٢/١)

وذهب الآلوسي إلى جعل صاحب الحال مقدرا، فرارا من تقديم الحال على حرف الاستثناء، وعدم الحاجة إلى القول بأنها ظرف لـ﴿ يَأْكُلُونَ﴾، حيث قال: "والجار والمجرور حال مقدرة، أي: ما يأكلون شيئا حاصلا في بطونهم إلا النار؛ إذ الحصول في-البطن-ليس مقارنا للأكل، وبهذا التقدير يندفع ضعف تقديم الحال على الاستثناء، ولا يحتاج إلى القول بأنه متعلق بـ (يأكلون) والمراد في طريق بطونهم كما اختاره أبو البقاء".(١)

وذهب الأصبهاني إلى القول بجعلها ظرفا لـ ﴿يَأْكُلُونَ﴾؛ وجوز أن تكون حالا من (النار) على تقدير إرادة المستقبل؛ لأن معناها لم يأت، وهو ما يسمى حالا مقدرة، على حد: مررت برجل معه صقر صائدا به غدا، أي: مقدرا به الصيد غدا(٢)، وكما في قول الله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾(٣) أي: مقدّرين الخلود، حيث قال:

"(في بطونهم): ظرف لـ ﴿يَأْكُلُونَ﴾ ويحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال من (النار) على حد: معه صقر صائدا به غدا، أي: ما يأكلون إلا النار مستقرة، أو كائنة في بطونهم".(٤)

والظاهر أن جعل (في بطونهم) حالا من (النار) صحيح، طالما أن المعنى يحتمله، لكنه خلاف الأظهر، وهو جعله حالا من مفعول محذوف، دون الحاجة إلى جعله ظرفا لـ (يأكلون).

---

(١) روح المعاني (٤٤١/١)
(٢) ينظر: المرتجل لابن الخشاب (١٦٤/١) والبديع في علم العربية لابن الأثير (١٩٣/١) والمقاصد الشافية (٥١٣/٣) وشرح كتاب الحدود في النحو (٢٣٠) وحاشية الصبان (٢٨٨/٢)
(٣) سورة الزمر من الآية (٧٣)
(٤) الكتاب الفريد (٤٣٤/١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢ - تقديم الحال على عاملها المعنوي

إذا كان العامل في الحال فعلا متصرفا، نحو: قام، أو صفة تشبه الفعل المتصرف كاسم الفاعل، جاز تقدم الحال على ذلك العامل، وإن كان الفعل غير متصرف كفعل التعجب، أو كان صفة لا تشبه الفعل المتصرف، نحو: شبه ومثل، امتنع تقديم الحال عليه.

كذلك يمتنع تقديم الحال عند الجمهور على عاملها المعنوي، وهو: ما اشتمل على معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة، وليت، ولعل، وكأن، والمجرور، والظروف المتضمنة معنى الاستقرار، وجوزه الكوفيون إذا كان صاحب الحال المتقدم ضمير رفع، ومنعوه إن كان ظاهرا [١]، وجعله ابن هشام قليلا إذا كان العامل ظرفا مخبرا به.[٢]

وأجاز الفراء والأخفش تقديم الحال على عاملها المعنوي بشرط أن يتقدم صاحب الحال على الحال، فإن لم يتقدم صاحب الحال امتنع تقديم الحال، وجعله الفراء قليلا، لكنه مقيس.

قال ابن مالك: "إذا كان العامل في الحال فعلا متصرفا كـ (دعا) أو صفة تشبه الفعل المتصرف كـ (راحل) و(مقبول) جاز تقديم الحال عليه كقولك: زيد مخلصا دعا، وهو مسرعا راحل، وأنت شاهدا مقبول، فلو كان العامل فعلا غير متصرف كفعل التعجب، أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف كـ (مثل وشبه) لم يجز تقديم الحال عليه.

وكذا إذا كان العامل متضمنا معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة، وليت، ولعل، وكأن، وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار، وإياها عنيت بقولي: وكل ما

---

(١) ينظر: التصريح (٥٨٩/١) وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٨)
(٢) ينظر: أوضح المسالك (٣٢٨/٢)

فيه حصول استكن، كـ : النضر فيها أو هناك مكرما، فلو قلت: النضر مكرما فيها، فقدمت الحال على العامل الظرفي مع تقدم صاحبها جاز عند أبي الحسن الأخفش، وحجته في ذلك قراءة من قرأ:﴿والسموات مطويات بيمينه﴾[١]، وقول الشاعر:

رهط ابنِ كوزٍ محقبِي أدراعِهم فيهم ورهطُ ربيعة بن حُذارِ [٢]

فلو قدمت الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع".[٣]

واختلف القراء في قول الله تعالى:﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾[٤]، فقرأ الجمهور (خالصةٌ) بالرفع، وقرأ ابن عباس، وعكرمة، وابن يعمر، وأبو حيوة، والزهري، والأعمش، وأبو طالوت (خالصُهُ) بهاء الضمير، وقرأ سعيد بن جبير(خالصًا) بالنصب، وقرأ ابن عباس، والزهري، والأعرج، وقتادة، وسفيان بن حسين (خالصةً) بالنصب، وقرأ ابن عباس، وابن مسعود، والأعمش (خالصٌ) بالرفع.[٥]

ولا إشكال في قراءة الرفع دون إضافة (خالصٌ خالصةٌ)؛ لأنها ستكون خبرا عن (ما) تذكيرا أو تأنيثا، فمن ذكّر فعلى لفظ (ما) ومن أنّث فعلى المعنى؛ لأن ما

---

(١) بنصب (مطويات) وهي لعيسى بن عمر، في مختصر شواذ القرآن (١٣٢) وله وللجحدري في البحر المحيط (٤٢٢/٧)

(٢) من الكامل، للنابغة الذبياني في ديوانه (٥٥) ومعنى محقبي: من أحقب زاده خلفه على راحلته، إذا جعله وراء حقيبة.

ـ والشاهد: في قوله: محقبي أدراعهم، حيث وقع حالا متقدمة على عاملها المعنوي (فيهم) وخرج على الضرورة، أو أنه منصوب على المدح، ينظر: المقاصد النحوية (١١٣٦/٣)

(٣) شرح الكافية الشافية (٧٥٢/٢، ٧٥٣) وينظر: شرح الألفية لابن الناظم (٢٤٠) والتذييل والتكميل (٢٩٦/٢) و(١١٨/٩) وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٨)

(٤) سورة الأنعام من الآية (١٣٩)

(٥) ينظر: معاني الفراء(٣٥٨/١) ومختصر شواذ القرآن (٤٦) والمحتسب (٢٣٢/١، ٢٣٣) والبحر المحيط (٢٣٤/٤)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

في بطون الأنعام أنعام، أو على جعل التاء للمبالغة، كما في راوية ونسّابة.

ولا إشكال في قراءة الرفع مع الإضافة (خالصه)؛ لأنه سيكون بدلا من (ما) أو مبتدأ، خبره (لذكورنا) والجملة خبر(ما).

إنما الإشكال في قراءة النصب-خالصًا خالصةً، فتوجيهه على أحد أمرين: الأول: أن تكون حالا من الضمير الذي في الظرف الواقع صلة (في بطون) والعامل فيها معنى الاستقرار، ويكون (لذكورنا) هو الخبر، كقولنا: الذي في الدار قائما زيد، وهذا لا إشكال فيه أيضا؛ لأن العامل متقدم على الحال، والآخر: أن تكون حالا، والعامل فيها معنى الاستقرار الذي في الخبر (لذكورنا).

وعلى هذا الوجه: إما أن يكون صاحب الحال (ما) والعامل في الحال ما في الخبر من معنى الاستقرار، فتكون كقولنا: زيد قائمًا في الدار، وهنا يأتي الإشكال؛ حيث تضمن تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهذا منعه الجمهور؛ وأجازه الأخفش مستدلا بقول الله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[1] في قراءة النصب.

ولا يجوز أن يكون صاحب الحال الضمير الذي في الخبر(لذكورنا) إذ هو ممتنع بإجماع؛ لأن فيه تقديم الحال على عاملها المعنوي عند الجمهور، ودون تقدم صاحب الحال عند الأخفش؛ ولأن صاحب الحال مجرور.

ولا يجوز أن يكون حالا من الأنعام؛ لأن المعنى ليس عليه؛ ولقلة الحال من المضاف إليه. [2]

---

(١) سورة الزمر من الآية (٦٧)

(٢) ينظر: المحتسب (٢٣٣/١) والكشاف (٤٠٣/٢) وشرح الكافية الشافية (٧٥٣/٢) والبحر المحيط (٢٣٤/٤)

قال الفراء: "وفي قراءة عبد الله (خالص لذكورنا) وتأنيثه لتأنيث الأنعام؛ لأن ما في بطونها مثلها، فأنث لتأنيثها، ومن ذكّره فلتذكير (ما) وقد قرأ بعضهم (خالصُهُ لذكورنا) يضيفه إلى الهاء، وتكون الهاء لـ (ما) ولو نصبت الخالص والخالصة على القطع، وجعلت خبر (ما) في اللام التي في قوله (لذكورنا) كأنك قلت: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصا وخالصة، كما قال: ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾[١]، والنصب في هذا الموضع قليل، لا يكادون يقولون: عبد الله قائما فيها، ولكنه قياس".[٢]

وقال أيضا: "وقوله: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ ترفع (السموات) بـ (مطويات) إذا رفعت المطويات، ومن قال (مطوياتٍ) رفع السموات بالباء التي في يمينه، كأنه قال: والسموات في يمينه، وينصب المطويات على الحال، أو على القطع[٣]، والحال أجود".[٤]

وقال ابن جني: "أما قراءة العامة: (خَالِصَةٌ) فتقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا؛ أي: خالص لنا، فأنث للمبالغة في الخلوص، كقولك: زيد خالِصَتِي، كقولك: صَفِيِّي وثقتي؛ أي: المبالِغ في الصفاء والثقة عندي، ومنه قولهم: فلان خاصَّتي من بين الجماعة؛ أي: خاصِّي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة، وليكون أيضًا بلفظ المصدر، نحو: العاقبة والعافية، والمصدر إلى الجنسية، فهي أعم وأوكد، ويدلك على إرادة اسم الفاعل هنا -أي: خالص-قراءة سعيد بن جبير (خَالِصًا) وعليه القراءة الأخرى: (خَالِصٌ لذكورنا)، والقراءة الأخرى: (خالِصُه لِذكورنا) ألا تراه اسم فاعل وإن كان مضافًا؟ لكن الكلام في نصب (خَالِصًا وخالِصةً) وفيه جوابان:

---

(١) سورة النحل من الآية (٥٢)
(٢) معاني القرآن (١/ ٣٥٨)
(٣) ينظر: البحر المحيط (٧٢/٦)
(٤) السابق (٢/ ٤٢٥)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أحدهما: أن يكون حالا من الضمير في الظرف الجاري صلة على (ما) كقولنا: الذي في الدار قائمًا زيد.

والآخر: أن يكون حالا من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها، كقولنا: زيد قائمًا في الدار.

واحتج في ذلك بقول الله تعالى:﴿وَالأَرْضُ جَمِيعا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(١) فيجوز على هذا في العربية لا في القراءة؛ لأنها سنة لا تُخالَف ﴿وَالسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، فإن قلت: فهل يجوز أن يكون (خالصًا) و(خالصةً) حالًا من الضمير في لنا؟ قيل: هذا غير جائز؛ وذلك أنه تقدم على العامل فيه وهو معنى وعلى صاحب الحال، وهذا ليس على ما بَيَّنَا.

ولا يجوز أن يكون (خالصةً) حالًا من الأنعام؛ لأن المعنى ليس عليه، ولِعزَّة الحال من المضاف إليه".(٢)

واعترض على استدلال الأخفش ومن وافقه بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ في قراءة النصب بجواز أن يكون (السموات) معطوفا على (الأرض) والخبر محذوف، أي: قبضته، وبيمينه متعلق بـ (مطويات) فلا يكون من تقديم الحال على عاملها.(٣)

والظاهر أن السماع يؤيد ما ذهب إلية الأخفش، فقد ورد في القراءات القرآنية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ

(١) سورة الزمر من الآية (٦٧) على أن (جميعا) حال من (الأرض) والعامل فيها (قبضته)
(٢) المحتسب (٢٣٢/١، ٢٣٣) وينظر: الكشاف (٤٠٣/٢) والتبيان (٥٤٢/١) وإعراب القراءات الشواذ (٥١٥/١، ٥١٦) والبحر المحيط (٢٣٤/٤)
(٣) ينظر: البحر المحيط (٧/ ٤٢٢)

لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[١] قال أبو حيان: " وقرأ زيد بن عليّ: ﴿ شِفَاء وَرَحْمَـةً﴾ بنصـبهما، ويتخرج النصب على الحال، وخبر (هو) قوله ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ والعامل فيه ما فـي الجار والمجرور من الفعل، ونظيره قراءة من قرأ: ﴿ وَالسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ بنصب (مطويات)".[٢]

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيها ﴾[٣] قرأ ابن السميفع، وعيسى بن عمران: كلا، بالنصب[٤]

قال ابن مالك: "والقول المرضي عندي أن (كلا) فـي القـراءة المـذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها) و(فيها) هو العامـل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه، كما قـدمت فـي قـراءة: ﴿وَالسَّـمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾".[٥]

وورد في كلام العرب كقول النابغة المتقدم وغيره[٦]، وجعله الفراء قياسا.

---

(١) سورة الإسراء من الآية (٨٢)
(٢) البحر المحيط (٧٢/٦)
(٣) سورة غافر من الآية (٤٨)
(٤) ينظر: البحر المحيط (٢٦٣/٩)
(٥) شرح التسهيل (٢٩٣/٣) وينظر: أضح المسالك (٢٩٤/٣) والمساعد (٣٨٨/٢) والمقاصد الشافية (٩/٥) وتمهيد القواعد (٣٢٩٢/٧) وحاشية الصبان (١١٠/٣)
(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٣/٣) وشرح الألفية لابـن النـاظم (٢٤٠) والتـذييل والتكميل (١١٨/٩) وتمهيد القواعد (٢٣٠٢/٥) وشرح الأشموني (٢٣/٢)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣ - تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف

حرف الجر يكون أصليا، ويكون زائدا، ولا خلاف في جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف زائد، فيجوز في نحو: ما جاءني من أحد عاقلا، أن تقول: ما جاءني عاقلا من أحد.(١)

وإن كان صاحب الحال مجرورا بحرف أصلي، فذهب الأكثرون(٢)إلى منع ذلك؛ بحجة أن تعلق العامل بالحال تالٍ لتعلقه بصاحب الحال، فحقه إذا تعدى بواسطة إلى صاحب الحال أن يتعدى إلى الحال بتلك الواسطة، لكن الذي منع ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وكذلك لا يتعدى فعل بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام تأخير الحال عن صاحبها المجرور، ومنهم من منعه حملا على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة، وبعضهم منعه بحجة أن حال المجرور شبيهة بحال عمل فيها حرف جر مضمن معنى الاستقرار، نحو: زيد في الدار جالسا، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه في نحو: مررت بهند جالسة، وكذلك يترتب على القول بالجواز جعل اللام بمعنى إلى في قول الله تعالى:﴿وَما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرا وَنَذِيرا ﴾.(٣)

---

(١) ينظر: التصريح (٥٩١/١)

(٢) ينظر: الكتاب (١٢٤/٢) واللمع (٥٣) وأمالي ابن الشجري (١٥/٣، ١٦) وشرح الكافية للرضي (٣٠/٢) والارتشاف (١٥٧٩/٣)

(٣) سورة سبأ من الآية (٢٨)، ينظر: الكشاف (٥٨٣/٣) واللباب للعكبري (٢٩٢/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٣٦) والتبيان (١٠٦٩/٢) والكتاب الفريد (٢٩٩/٥) وتمهيد القواعد (٢٢٨٥/٥/ ٢٢٨٦) والمقاصد الشافية (٤٥٤/٣) وهمع الهوامع (٢٤٠/٢)

قال الزجاج عند الآية السابقة: "معنى كافة: الإحاطَةُ في اللغة، والمعنى أرسلناك جامعا للناس في الإنذار والإبلاغ".(١)

فجعل الحال من الضمير، فأول (كافة) بـ (جامعا)، فجعله اسم فاعل، ولم يذكر أن التاء للمبالغة.

وقال الزمخشري: "إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ: إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم، وقال الزجاج: المعنى أرسلناك جامعا للناس في الإنذار والإبلاغ، فجعله حالا من الكاف، وحق التاء على هذا أن تكون للمبالغة، كتاء الراوية والعلامة".(٢)

فنراه خطّأ من جعل (كافة) حالا من المجرور، ومن ثم أعربها نعتا لمصدر محذوف.

وفصل الكوفيون فقالوا: إن كان ذو الحال مضمرا جاز تقديمها عليه، نحو: مررت ضاحكا بك، وكذا إن كان لمضمرين أحدهما: مجرور بالحرف نحو: مسرعين مررت بك، ومررت مسرعين بك، وإن كان مظهرا والحال فعل جاز تقديم الحال على المجرور، نحو: مررت بهند تضحك، فيجوز: مررت تضحك بهند، وإن كان الحال اسما فلا يجوز تقديمها لا يجوز: مررت ضاحكة بهند.(٣)

وحكى ابن الأنباري الإجماع على المنع (٤)، وهو خلاف المنقول.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢٥٤/٤) وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢٨٠/٢) والدر المصون (١٨٥/٩)

(٢) الكشاف (٥٨٣/٣) وينظر: التبيان (١٠٦٩/٢) والكتاب الفريد (٥/ ٢٩٩) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٣٦)

(٣) ينظر: الارتشاف (١٥٧٩/٣) والتذييل والتكميل (٧٤/٩) والمساعد (٢١/٢) و التصريح (٥٩١/١) والهمع (٢٤٠/٢)

(٤) ينظر: والارتشاف (١٥٨٠/٣) والتذييل والتكميل (٧٤/٩)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وذهب جماعة من النحويين، منهم: ابن كيسان، والفارسي، وابن برهان، وابن ملكون وابن مالك إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، قال ابن برهان: "وقال غيره[١]: يجوز في المسألة ما جاز في الأولى؛ لأن العامل في الحال هو الفعل، ولا يفتقر الفعل إلى الباء في عمله في المفعول به، وإذا ساغ أن يعمل في الحال ما لا يعمل في صاحب الحال، كان هذا أولى بالجواز، وهذا قول أبي علي، وابن كيسان، وإليه نذهب؛ لقوله تعالى:﴿وَما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ و(كافة) حال من (الناس) وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالا".[٢]

واعترض على هذا المذهب بأن ذلك بمنزلة تقديم المجرور على الجار، وفيه أيضا جعل اللام بمعنى إلى والفعل (أرسل) إنما يعدى باللام.

قال الزمخشري: " ومن جعله حالا من المجرور متقدّما عليه فقد أخطأ؛ لأنّ تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى، لأنه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلا بالخطأ الثاني، فلا بد له من ارتكاب الخطأين"[٣]

وقال العكبري: "وقيل: هو حال من الناس، إلا أنه ضعيف عند الأكثرين؛ لأن صاحب الحال مجرور، ويضعف هنا من وجه آخر؛ وذاك أن اللام على هذا تكون بمعنى إلى؛ إذ المعنى أرسلناك إلى الناس؛ ويجوز أن يكون التقدير: من أجل الناس".[٤]

---

(١) يعني سيبويه.
(٢) شرح اللمع (١٣٧، ١٣٨) وينظر: الدر المصون (١٨٦/٩) والتصريح (٥٩٠/١)
(٣) الكشاف (٥٨٣/٣) وينظر: التبيان (١٠٦٩/٢) والكتاب الفريد (٢٩٩/٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٦/٢)
(٤) التبيان (١٠٦٩/٢) وينظر: الكتاب الفريد (٥/ ٢٩٩)

وصحح ابن مالك ما ذهب إليه ابن كيسان والفارسي وابن برهان؛ محتجا بأن ما ذهبوا إليه يؤيده السماع، وأن دليل المنع ضعيف، وردّ مذهب الزجاج، والزمخشري، حيث قال:

"وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلّا نفس من لا تَثبُّت له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو: مررت بهند جالسة، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعا، ولضعف دليل المنع.

أما ثبوته سماعا: ففي قوله تعالى:﴿ وَما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ وفيه ثلاثة أقوال..... الثالث: أن (كافة) حال من الناس، والأصل للناس كافة، أي جميعا، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي علي، وابن كيسان، أعني تقديم حال المجرور بحرف، حكاه ابن برهان وقال: "وإليه نذهب، كقوله تعالى:﴿وَما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ و(كافة) حال من الناس، وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالا". كذا قال ابن برهان[1]،وكذلك أقول، ولا يلتفت إلى قول الزمخشري، والزجاج؛ أما الزمخشري؛ فلأنه جعل (كافة) صفة، ولم تستعمله العرب إلا حالا، وهذا شبيه بما فعل في خطبة المفصل من إدخال باء الجر عليه وإضافته، والتعبير به عما لا يعقل، وليته إذ أخرج (كافة) عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفردا ولا مقرونا بالصفة، أعني: إرسالة، وحق الموصوف المستغنى بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه.

وأما الزجاج فبطلان قوله بيّن أيضا؛ لأنه جعل (كافة) حالا مفردا، ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة، وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتى غالبا ما هي فيه إلا

(١) ينظر: شرح اللمع (١٣٨)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

على أحد أمثله المبالغة كنسّابة وفَروقة ومِهذارة، و(كافة) بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها؛ لكونها على فاعلة.

فإن حملت على رواية حملت على شاذ الشاذ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشذ، فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه، فكيف على شاذ الشاذ! وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث، وهو أن يكون الأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافة، فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجرورا".(١)

وأجاب ابن مالك عن شبه المانعين بقوله: "وإذ قد بيّنت دلائل السماع مستوفاة، فلأبيّن ضعف شبه المنع، فمن ذلك ادعاء أن حق الحال إذا عُدي العامل لصاحبه بواسطة أن يُعدّى إليه بتلك الواسطة، فيقال لمدّعي ذلك: لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضا، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغنى عن واسطة، على أن الحال أشد استغناء عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمني.

ومن الشُّبَه التزام التأخير إجراء لحال المجرور بحرف مجرى حال المجرور بإضافة، فيقال لصاحب هذه الشبهة: المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فلا يصلح أن يحمل المجرور بحرف عليه، لئلا يكون الأصل تابعا والفرع متبوعا، وأيضا فالمضاف بمنزلة موصول والمضاف إليه بمنزلة صلة، والحال منه بمنزلة جزء صلة، فوجب تأخيره، كما يجب تأخير أجزاء الصلة، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء صلة فأجيز تقديمه إذ لا محذور في ذلك.

ومن الشبه تشبيه: مررت بهند جالسة، بباب: زيد في الدار متكئا، وإلحاق أحدهما بالآخر، فيقال للمعتمد على هذا: بين البناءين بَون بعيد، وتفاوت شديد،

---

(١) شرح التسهيل (٢/٣٣٦ : ٣٣٨) وينظر: البحر المحيط (٧/٢٦٩) والدر المصون (٩/١٨٥) ومغني اللبيب (٦/١٤٦، ١٤٧) والمقاصد الشافية (٣/ ١١٢٦) والتصريح (١/٥٩٠)

فإن جالسة من قولنا مررت بهند جالسة منصوب بـــ (مررت) وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق، وحرف الجر الذي عداه لا عمل له إلا الجر ولا جيء به إلا لتعدية (مررت) والمجرور به بمنزلة منصوب فيتقدم حاله، كما يتقدم حال المنصوب، ولكونه بمنزلة المنصوب أجرى في اختيار النصب (أزيدا مررت به) مجرى: أزيدا لقيته، وأما (متكئا) في المسألة الثانية فمنصوب بـــ (في) لتضمنها معنى الاستقرار، وهي أيضا رافعة ضميرا عائدا على زيد وهو صاحب الحال، فلم يجز لنا أن نقدم (متكئا) على (في) لأن العمل لها، وهي عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه، فمانع التقديم في نحو: زيد في الدار متكئا غير موجود في نحو مررت بهند جالسة، وربما قدم الحال في نحو زيد في الدار متكئا".(١)

وقال بعضهم: يلزم على مذهب ابن مالك ومن تبعهم تقديم الحال المحصورة بـــ (إلا) على صاحبها وتقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع، ويجاب عنه بأن تقديم المحصور بـــ (إلا) ليس ممتنعًا عند الجميـــع، ويلزمـــه كـــذلك تعـــدي (أرسل) باللام، والأكثر تعديه بـــ (إلى)، ويجاب عنه بأن مخالفة الأكثر لا تضـــر، فإن تعدي (أرسل) باللام كثيـــر فصـــيح، كقولـــه تعـــالى: ﴿وَأَرْسَـــلْنَاكَ لِلنَّـــاسِ رَسُولًا﴾(٢).(٣)

وأرى أن ما ذهب إليه ابن كيسان، والفارسي، وابن برهان، وابن ملكـــون، وابن مالك، هو الصحيح، فإن المعنى في قول الله تعالى:﴿ وَما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ كَافَّـــةً لِلنَّاسِ ﴾ يؤكده، فهو الأقرب إلى الذهن، فالمقصود أن النبي- صـــلى الله عليـــه وسلم- أرسل إلى جميع الناس، كما روي عن ابن عباس، وكما ذكر ابن عطيـــة،

(١) شرح التسهيل (٢/ ٣٣٩، ٣٤٠)
(٢) سورة النساء من الآية (٧٩)
(٣) ينظر: التصريح (٥٩١/١) وحاشية الصبان (٢/ ٢٦٣)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال ابن عطية: " و(الكافة) الجمع الأكمل من الناس، و(كافة) نصب على الحال، وقدمها للاهتمام".(١)

وقال ابن كثير: " قال محمد بن كعب في قوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ يعني: إلى الناس عامة، وقال قتادة في هذه الآية: أرسل الله محمدا – صلى الله عليه وسلم– إلى العرب والعجم، فأكرمُهم على الله أطوعهم لله عز وجل، وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو عبد الله الظهراني، حدثنا حفص بن عمر العَدَني، حدثنا الحكم – يعني: ابن أبان عن عِكْرِمة قال: سمعت ابن عباس يقول: إن الله فضل محمدًا – صلى الله عليه وسلم – على أهل السماء وعلى الأنبياء، قالوا: يا بن عباس، فيم فضله الله على الأنبياء؟ قال: إن الله قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾(٢)، وقال للنبي – صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ فأرسله الله إلى الجن والإنس".(٣)

ثم إن إرسال النبي –صلى الله عليه وسلم–إلى جميع الناس متحقق ومتأكد، وكونه كافا لجميع الناس عن الضلال وعدم الإسلام ليس ملزما، بدليل قول الله تعالى:﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.(٤)

والسماع يؤيد مذهبهم، فقد ورد منه قول الله تعالى:﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾(٥).

قال العكبري: "(من كل أمة) متعلق بـ (جئنا) أو حال من (شهيد) على قول من أجاز تقديم حال المجرور عليه".(٦)

---

(١) المحرر الوجيز (٤/٤٢٠)
(٢) تفسير ابن كثير (٦/٥١٨)
(٣) سورة إبراهيم من الآية (٤)
(٤) سورة القصص من الآية (٥٦)
(٥) سورة النساء الآية (٤١)
(٦) التبيان (١/٣٥٩) وينظر: الكتاب الفريد (٢/٢٦٨)

ومما جاء فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور ما مثل به أبو علي الفارسي في التذكرة: زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك، على أن المراد: زيد خير منك خيرَ ما تكون، فجعل (خير ما تكون) حالا من الكاف المجرورة، وقول الشاعر:

فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ فلن يذهبوا فرْغًا بقتل حبالِ [١]

أراد: فلن يذهبوا بدم حبال فرغا، ومن ذلك قول الشاعر:

لئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صاديًا إليَّ حبيبًا إنّها لحَبيبُ [٢]

أراد: لئن كان برد الماء حبيبا إليّ هيمان صاديا. [٣]

والصناعة النحوية تقوي مذهبهم، فقد ورد تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به الجار، كقول الشاعر:

غافِلا تعْرِضُ المنيَّة للمرْ ءِ فيُدعَى ولاتَ حين إباء [٤]

أراد: تعرض المنية للمرء غافلا، ومثله:

مَشغوفةً بك قد شُغِفتُ وإنّما حُتم الفراقُ فما إليك سبيلُ [٥]

---

(١) من الطويل، لطليحة بن خويلد في المقاصد النحوية (١٥٤/٣) وحبال: اسم رجل.

(٢) من الطويل، لكثير عزة في ملحق ديوانه (٥٢٢) والمقاصد النحوية (١١٢٥/٣) ولقيس بن ذريح في ديوانه (٦٠) وروايته (حران) بدل (هيمان)

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٨/٢) وشرح الكافية الشافية (٧٤٦/٢) والتذييل والتكميل (٧٣/٩) والمقاصد الشافية (٤٥٤/٣) وتمهيد القواعد (٢٢٨٧/٥)

(٤) من الخفيف بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٧/١) وشرح الألفية لابن الناظم (٢٣٦)

(٥) من الكامل، بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٩/٢) وشرح الألفية لابن الناظم (٢٣٦)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أراد شغفت بك مشغوفة، وهذا يدل على أن تقديم الحال على صاحبها وحدها أجوز [١]

ووصف الرضي مذهب الأكثرين بأنه تعسف، فقال: "وان انجر ذو الحال بحرف الجر، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون أيضا، ونقل عن ابن كيسان، وأبي علي، وابن برهان الجواز، استدلالا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾...

وبعضهم يجعل (كافة) حالا من الكاف، والتاء للمبالغة، وهو تعسف".[٢]

وقال بدر الدين العيني عن اعتراضات المانعين: "وهذه التأويلات كلها لأجل الهروب عن القول بجواز وقوع الحال من المجرور المتقدمة عليه؛ فلذلك أولوا هذه التأويلات، وقالوا أيضًا: فلو لم يؤول فلا حجة فيه؛ لأن الشعر يجيء فيه ما لا يسوغ في الكلام".[٣]

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٣٩) والدر المصون (١٨٧/٩)
(٢) شرح الكافية (٣٠/٢)
(٣) المقاصد النحوية (١١٢٦/٣)

٤ - تقديم معمول المضاف إليه (غير) على (غير)

لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف؛ لأن المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، أو لأن المضاف إليه كصلة للمضاف، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه، كما لا يتقدم على الموصول معمول الصلة، أو لأن المتضايفين شديدا الاتصال لحلول الثاني من الأول محل ما به تمامه من تنوين أو نون إن كانا فيه، ومعمول المضاف إليه من تمامه فلا يتقدم على المضاف كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، وحكى ثعلب عن الكسائي: أنت أخانا أول ضارب، بمعنى أنت أول ضارب أخانا.[١]

أما إن كان المضاف (غير) فإما أن يكون معناها النفي أو لا، فإن لم يكن معناها النفي فنقل الاتفاق على المنع[٢]، وإن كان معناها النفي ففي المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز، ونقل عن الزجاج[٣]، والمبرد[٤]، وهو مذهب السيرافي، والزمخشري، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، قال السيرافي عند قول الشاعر:

إن امرأ خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور[٥]

---

(١) ينظر: مجالس ثعلب (١٤١/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٣٦/٣) والمساعد (٣٣٨/٢) وشفاء العليل (٧٠٦/٢)

(٢) ينظر: الخصائص (٣٩٣/٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٣٦/٣) وشرح الكافية الشافية (٩٩٥/٢، ٩٩٦) وارتشاف الضرب (١٨١١/٤) والمساعد (٣٣٦/٢) وتمهيد القواعد (٣١٩٤/٧)

(٣) ينظر: الغرة لابن الدهان (٥٤/٢) والتذييل والتكميل (١٠٣/٥)

(٤) ينظر: الأصول (٢٢٧/٢) والمسائل البغداديات (٢١٤) والإغفال (٢٧٥/١)

(٥) من البسيط، لأبي زبيد الطائي في مجموعة شعره (٢٢) ضمن: شعراء إسلاميون

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

"(غير مكفور) هو الخبر، و (عندي) من تمامه مقدم عليه".[١]

وقال ابن يعيش أيضا: "هذا البيت أنشده سيبويه لأبي زبيد الطائي، والشاهد فيه دخول اللام على الظرف الذي هو (عندي) والظرف يتعلق بـــ (مكفور) لكنه لما تقدم عليه، حسن دخول اللام عليه، والمعنى: على التنائي لغير مكفور عندي، والمراد: لا أجحد مودة من ودني غائبا، .....فإن قيل: الظرف منصوب بـــ (مكفور) مخفوض بإضافة (غير) إليه، ومعمول المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف؛ فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنه ظرف، والظروف قد اتسع فيها ما لم يتسع في غيرها.....

والوجه الثاني: أنه إنما جاز ذلك؛ لأن (غيرا) في معنى (لا) النافية، فكأنـــه قال: على التنائي لعندي مكفور، وما بعد (لا) و(لن) و(لم) من حروف النفي يجوز تقديم معمول منفيها عليها، وعلى هذا أجازوا: أنت زيدًا غيرُ ضارب، ولم يجيزوا: أنت زيدًا مثل ضارب".[٢]

وقال ابن مالك أيضا: "المضاف إلى الشيء مكمل بما أضيف إليـــه تكميـــل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله، هكـــذا المضـــاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، فلا يجوز في نحو: أنا مثل ضاربٌ زيدا، أن يقدم (زيد) على (مثل).

فإن كان المضاف (غيرا) وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول مـــا أضيفت إليه، كما يتقدم المنفي بـــ (لا)، فأجازوا: أنا زيدا غير ضارب، كما يقال: أنا زيدا لا أضرب، ومنه قول الشاعر:

إن امرأ خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور

(١) شرح كتاب سيبويه (٢/٤٦٥)
(٢) شرح المفصل (٤/٥٣٧) وينظر: المفصل (٣٩٢)

فقدم (عندي) وهو معمول (مكفور) مع إضافة (غير) إليه لأنها دالة على نفي، فكأنه قال: لعنديلا يكفر، ومنه قوله تعالى:﴿عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[١]."[٢]

المذهب الثاني: المنع، وهو مذهب ابن السراج، وابن عصفور[٣]، وصححه أبو حيان [٤]، وابن عقيل [٥]، وخرج نصب المتقدم على (غير) على أنه منصوب بفعل يفسره المضاف إليه المذكور.

قال ابن السراج تعليقا على مذهب المبرد: "والحق في ذا عندي أن يكون (طعامك) منصوبا بغيرِ (آكلٍ) هذا، ولكن تقدر ناصبا يفسره (هذا) كأنك قلت: أنا لا آكلُ طعامَك، واستغنيت (بغير آكلٍ) ومثل هذا في العربية كثيرٌ مما يضمرُ إذا أتى بما يدل عليه".[٦]

وحملوا بيت الطائي على أن العامل في (عندي) ما في (غير مكفور) كله من معنى الفعل، كأنه قال: معتمد عندي، ولا يكون العامل فيه (مكفور) وحده، أو على الشذوذ، أو على أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره، قال ابن عقيل: "والصحيح منع هذه المسألة، والبيت ونحوه من الشذوذ، وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره".[٧]

المذهب الثالث: التفريق بين أن يكون المعمول ظرفا أو لا، فإن كان ظرفا جاز التقديم، وإن لم يكن ظرفا امتنع التقديم.[٨]

---

(١) سورة المدثر الآية (١٠)
(٢) شرح الكافية الشافية (٢/٩٩٥، ٩٩٦) وينظر: شرح التسهيل (٣/٢٣٦)
(٣) ينظر: شرح الجمل (١/٤٣٩)
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٨١١)
(٥) ينظر: المساعد (٢/٣٣٧)
(٦) الأصول (٢/٢٢٨)
(٧) ينظر: المساعد (٢/٣٣٧) وينظر: التذييل والتكميل (٥/١٠٢، ١٠٣) وتمهيد القواعد (٧/ ٣١٩٧)
(٨) ينظر: الارتشاف (٢/١٨١١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واعتُرض على العكبري عند تجويزه تقديم معمول المضاف إليه على المضاف في قول الله تعالى: ﴿عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[١]، والمضاف هو (غير) حيث جوز أن يكون (على الكافرين) متعلقا بـ (يسير) وهو مقدم على (غير) حيث قال: "و(على) يتعلق بـ (عسير) أو هي نعت له، أو حال من الضمير الذي فيه، أو متعلق بـ (يسير)، أو لما دل عليه"[٢].

قال أبو حيان اعتراضا على ما ذكره العكبري: "وأجاز أبو البقاء أن يتعلق (على الكافرين) بـ (يسير) أي: غير يسير، أي: غير سهل على الكافرين، وينبغي ألا يجوز؛ لأن فيه تقديم معمول العامل المضاف إليه (غير) على العامل، وهو ممنوع على الصحيح، وقد أجازه بعضهم فيقول: أنا بزيد غير راض".[٣]

ويظهر لي أن المسألة جائزة، فهي مذهب أكثر النحويين، ولها ما يؤيدها من السماع، كقول الله تعالى:﴿عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ وكقول أبي زبيد الطائي السابق، وحملا لـ (غير) على (لا) إذا أريد بها النفي، قال ناظر الجيش عن مذهب ابن مالك:

"ولا شك أن الذي ذكره المصنف لا يبعد عن الصواب؛ فكم من كلام يجوز فيه ما كان ممتنعا لكونه في معنى كلام يجوز فيه ذلك، ومنه ما قيل في قوله تعالى:﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى﴾[٤]: إن الباء الزائدة جعلت في خبر (إن) لما كان معنى الكلام: أليس الله بقادر، ولذلك نظائر كثيرة".[٥]

---

(١) سورة المدثر الآية (١٠)
(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢٥٠)
(٣) البحر المحيط (٣٢٨/١٠)
(٤) سورة الأحقاف من الآية (٣٣)
(٥) تمهيد القواعد (٣١٩٧/٧)

المبحث الخامس: مواضع الاعتراض في باب إعمال المصدر.

تقديم معمول المصدر عليه

المصدر العامل على قسمين: أحدهما: أن يكون نائبا مناب الفعل، نحو: ضربا زيدا، وهذا يعمل عند أكثر النحويين مقدما ومؤخرا، فيقال: ضربا زيدا، وزيدا ضربا.

والآخر: أن يكون مقدرا بالفعل وحرف مصدري، ولأجل هذا التقدير جُعل هو ومعموله كموصول وصلة، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه، كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول.(١)

قال الصيمري: "ولا يجوز تقديم ما عمل فيه المصدر عليه؛ لأنه في صلته، والصلة لا تتقدم على الموصول".(٢)

وقال ابن السراج: "واعلم: أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر؛ لأنه في صلته، وكذلك إن وكد ما في الصلة أو وصف، لو قلت: دارك أعجب زيدًا دخول عمرو، فتنصب الدار بالدخول كان خطأ".(٣)

وقال أيضا: "تقول: أعجب ركوب الدابة عمرو زيدًا إن أردت: أعجب أن ركب الدابة عمرو زيدًا، فالدابة، وعمرو، وركب، في صلة (أن) و(زيد) منتصب بـ (أعجب) خارج من الصلة، فقدمه إن شئت قبل (أعجب) وإن شئت جعلته بين (أعجب) وبين الركوب، وكذلك: عجبت من دق الثوب القصار، ومن أكل الخبز زيدٌ، ومن إشباع الخبز زيدًا، فإن نونت المصدر أو أدخلت فيه ألفا ولاما امتنعت الإضافة، فجرى كل شيء على أصله، فقلت: أعجب ركوب زيد الدابة عمرًا، فإن

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري (٢٤١/١) وشرح الكافية الشافية (١٠٢٤/٢)
(٢) التبصرة والتذكرة (٢٤١/١)
(٣) الأصول (١٣٧/١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

شئت قلت: أعجب ركوب الدابة زيد عمرًا، ولا يجوز أن تقدم الدابة، ولا زيدًا، قبل الركوب؛ لأنهما من صلته، فقد صارا منه كالياء والدال من (زيد)".[١]

ونسب أبو حيان[٢]إلى ابن السراج حكاية جواز تقديم معمول المصدر عليه وإن لم يكن ظرفا، والذي في الأصول خلاف ذلك، كما سبق.

وذهب التفتازاني إلى أن تقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جائز.[٣]

وذهب بعضهم إلى أن (من الصواعق) في قوله تعالى:﴿ يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[٤] يتعلق بـ (حذر) أو بـ (الموت).

واعترض ابن هشام على هذا الإعراب وجعل (من الصواعق) مفعولا لأجله، على أن (من) تكون بمعنى اللام، فتفيد التعليل، حيث قال:

"وزعم عصري[٥] في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى :﴿ يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ أن (من) متعلقة بـ (حذر) أو بـ (الموت)، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني أيضا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحامله على ذلك أنه لو علقه بـ

---

(١) السابق (١٣٨/١) وينظر: البديع في علم العربية (٥٢٣/١، ٥٢٤) واللباب (٤٥١/١) وشرح المفصل لابن يعيش (٨٢/٤، ٨٣) والكناش في فني النحو والصرف (٣٢٥/١) وتمهيد القواعد (٢٨٣٦/٦) وشرح شذور الذهب للجوجري (٦٧٧/٢) والتصريح (٤٥٧/١) وحاشية الصبان على الأشموني (٣١٥/١)

(٢) ينظر: الارتشاف (٢٢٥٦/٥)

(٣) ينظر: حاشية الصبان (٣١٥/١)

(٤) سورة البقرة من الآية (١٩)

(٥) هو ابن عقيل، كما ذكر محقق المغني في الحواشي، نقلا عن حاشية الشمني والأمير على المغني. ينظر: مغني اللبيب (٦٥/٦) حاشية (٣)

(يجعلون) وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف؛ إذ كان (حذر الموت) مفعولا له، وقد أجيب بأن الأول[١] تعليل للجعل مطلقا، والثاني[٢] تعليل له مقيدا بالأول، والمطلق والمقيد غيران، فالمعلل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ".[٣]

وقد سبقه ابن يعيش إلى ذلك حيث قال: "وقوله تعالى:﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ فـ (حذر الموت) نصب؛ لأنه مفعول له، وكذلك موضع (من الصواعق) نصب على المفعول له، أي: من خوف الصواعق؛ لأنّ (مِن) قد تدخل بمعنى اللام، فتقول: خرجت من أجْلِ زيدٍ".[٤]

وذهب النحاس إلى أن ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾ من قوله تعالى:﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[٥] يعلق بـ ﴿سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ﴾ [٦] على أن الكلام تم عند (وهو الله) ثم بدأ جملة تقديرها: يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض، حيث قال: "وهو الله ابتداء وخبر، قال أبو جعفر: وقد ذكرناه، ومن أحسن ما قيل فيه: أن المعنى: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض".[٧]

---

(١) حذر
(٢) الموت
(٣) مغني اللبيب (٦٥/٦، ٦٦)
(٤) شرح المفصل (٤٥٠/١) وينظر: التذييل والتكميل (١٢٥/١١، ١٢٦) والمقاصد الشافية (٥٩٣/٣)
(٥) سورة الأنعام من الآية (٣)
(٦) وقيل: يتعلق بلفظ الجلالة، أو بـ (يعلم) أو بمحذوف على أن يكون خبرا ثانيا، وفيه أوجه أخرى، ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني (١١٢) والتبيان (٤٨٠/١) والكتاب الفريد (٥٤٢/٢،٥٤١) ومغني اللبيب (٢٨٢/٥: ٢٨٤) والدر المصون (٥٣١/٤: ٥٣٣)
(٧) إعراب القرآن (٥٦/٢)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واعترض الأصبهاني على هذا الإعراب بأنه يؤدي إلى تقديم معمول المصدر عليه، لذلك جعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر، قال الأصبهاني: "وعن الشيخ أبي علي: أن محل قوله: (في السموات) النصب على الحال من السر والجهر، والعامل فيه محذوف، قال: ولا يجوز أن يتعلق بالسر نفسه؛ لأنه يصير من صلته، فلا يجوز تقدمه عليه".(١)

ولا وجه لهذا الاعتراض؛ لأن المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري، قال ابن هشام عن هذا الاعتراض بقوله: " وليس بشيء؛ لأن المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته".(٢)

ومنع الزمخشري في قوله تعالى:﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾(٣) أن يكون (مع) متعلقا بالسعي؛ لأنه يترتب عليه تقديم معمول المصدر عليه، حيث قال: "فإن قلت: معه، بم يتعلق؟ قلت: لا يخلو إما أن يتعلق بـ (بلغ)، أو بالسعي، أو بمحذوف، فلا يصح تعلقه بـ (بلغ)؛ لاقتضائه بلوغهما معا حد السعي، ولا بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، فبقي أن يكون بيانا، كأنه لما قال: فلما بلغ السعي، أي: الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل: مع من؟ فقال مع أبيه".(٤)

وجوز السمين الحلبي تعلقه بالمصدر عند من يتوسع في الظرف حيث قال: "ومن يتسع في الظرف يجوز تعلقه بالسعي.(٥)

وذهب العكبري إلى أن (عند الله) في قوله تعالى:﴿ وَكَانَ ذَلِكَ عِندَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا﴾(٦) لا يجوز أن يكون ظرفا لـ (فوز)؛ لأن ذلك تقديم لمعمول المصدر

---

(١) الكتاب الفريد (٥٤٢/٢) وينظر: الدر المصون (٥٣٢/٤)
(٢) مغني اللبيب (٢٨٣/٥)
(٣) سورة الصافات من الآية (١٠٢)
(٤) الكشاف (٥٥/٤)
(٥) الدر المصون (٣٢٢/٩)
(٦) سورة الفتح من الآية (٥)

عليه، حيث قال: "قوله تعالى: (عند الله) هو حال من الفوز؛ لأنه صفة لـه فـي الأصل، قدّم فصار حالا، ويجوز أن يكون ظرفا لمكان الفـوز، أو لمـا دل عليـه الفوز؛ ولا يجوز أن يكون ظرفا للفوز؛ لأنه مصدر".(١)

وذهب الفراء والزجاج إلى جواز أن يكون (قليلا) معمولا لـ (يهجعون) في قوله تعالى:﴿ كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾.(٢)

قال الفراء: وقوله:﴿كانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ ما يَهْجَعُونَ﴾ إن شئت جعلت (ما) في موضع رفع، وكان المعنى: كانوا قليلا هجوعهم، والهجوع: النوم، وإن شئت جعلت (ما) صلة لا موضع لها، ونصبت (قلـيلا) بـ (يهجعـون) أردت: كـانوا يهجعون قليلا من الليل".(٣)

وقال الزجاج: "المعنى كانوا يهجعون قليلا من الليل، أي كانوا ينامون قليلا من الليل..... وجائز أن يكون (ما) مؤكدة لغوا، وجائز أن يكون (ما) مـع مـا بعدها مصدرا، يكون المعنى كانوا قليلًا من الليل هجوعهم".(٤)

واعترض مكي على ذلك فقال: "ولا يجوز أن تنصب (قليلا) بـ (يهجعـون) إلا و(ما) زائدة؛ لأنك إن نصبته بـ (يهجعون) و(ما) والفعل مصدر كنت قد قدمت الصلة على الموصول".(٥)

وقال العكبري: "في خبر (كان) وجهان: أحـدهما: (مـا يهجعـون) ..... والثاني: أن (قليلا) خبر كان و(ما) مصدرية؛ أي كانوا قليلا هجوعهم؛ كما تقول: كانوا يقل هجوعهم، ويجوز على هذا أن يكون (ما يهجعون) بدلا من اسـم كـان بدل الاشتمال.

---

(١) التبيان (١١٦٥/٢) وينظر: الكتاب الفريد (٦٤٠/٥)
(٢) سورة الذاريات الآية (١٧)
(٣) معاني القرآن (٨٤/٣)
(٤) معاني القرآن وإعرابه (٥٣/٥)
(٥) مشكل إعراب القرآن (٦٨٧/٢)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

و(من الليل) لا يجوز أن يتعلق بـــ (يهجعون) على هذا القول؛ لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه؛ وإنما هو منصوب على التبيـــين؛ أي يتعلـــق بفعـــل محذوف يفسره يهجعون".[١]

وأرى أنه لا مانع من تقديم معمول المصدر الذي ينحل بحرف مصدري إن كان المعمول ظرفا، فإن الظرف يجوز فيه مالا يجوز في غيره.

(١) التبيان (١١٧٩/٢)

المبحث السادس: مواضع الاعتراض في باب التوابع.

١ - تقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف

التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا[١]، وجمهور النحويين على منع تقديم التابع على المتبوع، والكوفيون والزمخشري يجوزون تقديم معمول الصفة على الموصوف، وذهب ابن الأثير إلى جواز تقديم الصفة على الموصوف بشرط، قال ابن يعيش: "فإن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال؛ وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف؛ لأن الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، وإذا لم يجز تقديمها صفة، عُدل إلى الحال، وحُمل النصب على جواز (جاء رجل ضاحكا) وصار حين قدم وجهَ الكلام، ويسميه النحويون أحسن القبيحين؛ وذلك أن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح، قال الشاعر:

وتحت العوالي بالقنا مستظِلَّةً ظباء أعارتها العيونَ الجآذرُ[٢]

أراد: ظباءٌ مستظلّةٌ، فلما قدم الصفة، نصبها على الحال، وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجري عليها، ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء متقدم، ثم تقدم الصفة لغرض يعرض، فحينئذ تنصب على الحال، ويجب ذلك؛ لامتناع بقائه صفة مع التقدم، وأما ما أنشده من قول الشاعر:

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ [٣]

---

(١) شرح الألفية لابن عقيل (١٦٣/٣)

(٢) من الطويل، لذى الرمة في ديوانه (٣٥٧) وعوالي القنا: صدورها، والقنا: الرماح، والجآذر: جمع جُؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية، والشاهد فيه: (مستظِلَّةً ظباءٌ) حيث قدم نعت النكرة فأعرب حالا.

(٣) من الوافر، لكثير في ملحق ديوانه (٥٣٦) وروايته (لمية)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالبيت لكثير، وعجزه: عَفاهُ كلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيم، والشاهد فيه: تقديمُ موحش على الطلل، ونصبه على الحال".(١)

وقال ابن الخباز: "لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف؛ لأن إعرابها فرع على إعرابه، وهي أيضًا فرع عليه في الوجود".(٢)

وذهب الكوفيون والزمخشري إلى جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف، قال الزمخشري:

"فإن قلت: بم تعلق قوله: (فِي أَنْفُسِهِمْ) (٣)؟ قلت: بقوله: (بَلِيغا) أي: قل لهم قولا بليغا في أنفسهم، مؤثرا في قلوبهم، يغتمون به اغتماما، ويستشعرون منه الخوف استشعارا".(٤)

وقال ابن مالك: "ثم نبهت على أن التابع لا تقدم معموله على المتبوع، فلا يقال في نحو: هذا رجل يأكل طعامك: هذا طعامك رجل يأكل، ولا في نحو: قمت فضربت زيدا: زيدا قمت فضربت، وأجاز ذلك الكوفيون، ووافقهم الزمخشري في تقديم معمول الصفة على الموصوف، فعلق (فِي أَنْفُسِهِمْ) من قوله تعالى:﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ بصفة القول".(٥)

وذهب ابن الأثير إلى جواز تقديم الصفة على الموصوف بشرط أن تكون الصفة لاثنين أو أكثر مع تقدم أحد الموصوفين، حيث قال: "يجوز تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين، أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصوفين، تقول: قام زيد العاقلان وعمرو، ومنه قول الشاعر:

---

(١) شرح المفصل (٢/٢٠،٢١)
(٢) توجيه اللمع (٢٦٥)
(٣) سورة النساء من الآية (٦٣)
(٤) الكشاف (٢/٩٩،٩٨)
(٥) شرح الكافية الشافية (٢/١١٥٢،١١٥٣)

ولست مقرا للرجال ظُلامة أبى ذاك عمي الأكرمان وخاليا[١]

كأنه نظر إلى أن العطف كالتثنية.

وإذا ذكرت الموصوف جاز أن يتقدم معمول الصفة عليها، لا على موصوفها، كقولك: نعم رجلا طعامك آكلا زيد، ومثله قوله تعالى:﴿ذلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنا يَسِيرٌ﴾[٢]، فإن لم تذكر الموصوف لم يتقدم معمول الصفة عليها، لا تقول: نعم طعامك آكلا زيد".[٣]

وضعف العكبري ما ذهب إليه الزمخشري قائلا: "قوله تعالى (في أنفسهم) يتعلق بـ (قل لهم) وقيل: يتعلق بـ (بليغا) أي: يبلغ في نفسوهم، وهو ضعيف؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها".[٤]

ورده ابن مالك أيضا بقوله: "وغير ما ذهب إليه أولى؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم معموله، وأما (في أنفسهم) فمتعلق بـ (قل) والله أعلم".[٥]

واختلف في معنى (سجين) في قول الله تعالى:﴿كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾[٦]، فذهب الزمخشري إلى أنه بمعنى: كتاب، حيث قال: "وفسر (سجينا) بـ (كتاب مرقوم) فكأنه قيل: إن كتابهم في كتاب مرقوم، فما معناه؟ قلت: سجين: كتاب جامع، هو ديوان الشر، دوّن الله فيه أعمال الشياطين وأعمال الكفرة

(١) من الطويل، بلا نسبة في: الارتشاف (١٩٣٦/٤) وتوضيح المقاصد (٩٤٥/٢)
(٢) سورة ق من الآية (٤٤)
(٣) البديع (٣٢٨/١) وينظر: الارتشاف (١٩٣٦/٤) وتوضيح المقاصد (٩٤٥/٢) وحاشية الصبان (٨٤،٨٥/٣)
(٤) التبيان (٣٦٨/١)
(٥) شرح الكافية الشافية (١١٥٣/٢)
(٦) سورة المطففين الآية (٧)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والفسقة من الجن والإنس، وهو كتاب مرقوم: مسطور بيِّن الكتابة، أو معلم: يعلم من رآه أنه لا خير فيه".[١]

وذكر ابن عطية فيه أكثر من معنى حيث قال: "واختلف الناس في (سجين) ما هو؟ فقال الجمهور: هو فعيل من السجن، كسكِّير وشرِّيب، أي : في موضعٍ ساجنٍ، فجاء بناء مبالغة، قال مجاهد: وذلك في صخرة تحت الأرض السابعة، وقال كعب حاكيا عن التوراة وأبيّ بن كعب: هو في شجرة سوداء هنالك، وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم: في برّ هنالك، وقيل: تحت خد إبليس، وقال عطاء الخراساني: هي الأرض السفلى، وقاله البراء بن عازب عن النبي- صلى الله عليه وسلم، وقال عكرمة: سجين: عبارة عن الخسران والهوان، كما نقول: بلغ فلان الحضيض، إذا صار في غاية الخمول، وقال قوم من اللغويين (سجين) نونه بدل من لام هو بدل من (السجيل) ..... وقوله تعالى: (كِتَابٌ مَّرْقُومٌ)[٢] من قال بالقول الأول في (سجين) فـ (كتاب) مرتفع عنده على خبر (إن) والظرف الذي هو (لفي سجين) ملغى، ومن قال في (سجين) بالقول الثاني فـ (كتاب) مرتفع على خبر ابتداء مضمر، والتقدير: هو كتاب مرقوم، ويكون هذا الكلام مفسر السجين: ما هو".[٣]

واستظهر أبو حيان أن يكون معناه: كتابا؛ لأنه أبدل منه، واعترض على الوجه الأول وهو: جعل (كتاب مرقوم) خبر (إن) وإلغاء الظرف (لفي سجين) بعد دخول اللام عليه؛ لأنه يترتب عليه أن يكون الظرف فضلة معمولة للخبر، أو لصفة الخبر(مرقوم) فيكون الجار والمجرور ملغى لا خبرا؛ ويكون عندئذ متعلقا بالخبر أو بصفة الخبر، وكلاهما لا يصح؛ لأن تعلقه بالخبر (كتاب) لا يصح؛ لأنه موصوف بمرقوم؛ ولا يصح أن يتعلق بـ (مرقوم)؛ لأنه يترتب عليه تقديم معمول الصفة عليها وعلى الموصوف، حيث قال:

---

(١) الكشاف (٣٣٦/٦)
(٢) سورة المطففين الآية (٩)
(٣) المحرر الوجيز(٤٥١/٥)

"والظاهر أن (سجينا) هو كتاب، ولذلك أبدل منه (كِتَابٌ مَّرْقُومٌ) .... وقيل: هو مكان، فيكون (كِتَابٌ مَّرْقُومٌ) خبر مبتدأ محذوف، أي هو كتاب، وعني بالضمير عوده على (كِتَابَ الْفُجَّارِ) أو على (سِجّينٍ) على حذف، أي:هو محل (كِتَابٌ مَّرْقُومٌ) و(كِتَابٌ مَّرْقُومٌ) تفسير له على جهة البدل، أو خبر مبتدأ، والضمير المقدر الذي (هو) عائد على (سِجّينٍ) أو كناية عن الخسار والهوان....وتبين من الإعراب السابق أن (كِتَابٌ مَّرْقُومٌ) بدل، أو خبر مبتدأ محذوف، وكان ابن عطية قد قال: إن (سجينا) موضع (ساجن) على قول الجمهور، وعبارة عن الخسار على قول عكرمة، ثم قال: كِتَابٌ مَّرْقُومٌ، من قال بالقول الأول في سجين، فكتاب مرتفع عنده على خبر إن، والظرف الذي هو (لَفِي سِجّينٍ) ملغى، ومن قال في (سجين) بالقول الثاني، فـ (كتاب مرقوم) على خبر ابتداء مضمر، التقدير: هو كِتَابٌ مَّرْقُومٌ، ويكون هذا الكتاب مفسر السجين ما هو.

فقوله: والظرف الذي هو (لَفِي سِجّينٍ) ملغى، قول لا يصح؛ لأن اللام التي في (لفي سِجّينٍ) داخلة على الخبر، وإذا كانت داخلة على الخبر، فلا إلغاء في الجار والمجرور، بل هو الخبر، ولا جائز أن تكون هذه اللام دخلت في (لفي سِجّينٍ) على فضلة هي معمولة للخبر، أو لصفة الخبر، فيكون الجار والمجرور ملغى لا خبرا؛ لأن (كتاب) موصوف بـ (مرقوم) فلا يعمل؛ ولأن (مرقوما) الذي هو صفة لـ (كتاب) لا يجوز أن تدخل اللام في معموله [١] ولا يجوز أن يتقدم معموله على الموصوف [٢] فتعين بهذا أن قوله: لفي سِجّينٍ هو خبر إن".[٣]

---

(١) لأنه متأخر.

(٢) لأن معمول الصفة لا يتقدم عليها، ولا على موصوفها.

(٣) البحر المحيط (٨/٤٣٢،٤٣٣)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وما قيل في ﴿كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ كِتَابٌ مَّرْقُومٌ﴾[١] قيل في: ﴿كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ كِتَابٌ مَّرْقُومٌ﴾[٢]على أن يكون (عليون) اسم موضع كما قيل في (سجين).

قال أبو حيان: "و(كِتَابٌ مَّرْقُومٌ) كإعراب (لَفِي سِجِّينٍ) و(كِتَابٌ مَّرْقُومٌ) وقال ابن عطية: و(كِتَابٌ مَّرْقُومٌ) في هذه الآية خبر (إن) والظرف ملغى. انتهى. هذا كما قال في: (لَفِي سِجِّينٍ) وقد رددنا عليه ذلك، وهذا مثله".[٣]

وخلاصة القول: أن جمهور النحويين قالوا بمنع تقديم الصفة على الموصوف؛ لأن التابع إنما يأتي بعد المتبوع، وحكمه مبني على حكمه، وإذا امتنع تقديم الصفة على الموصوف امتنع تقديم ما تعمل فيه الصفة، ومن هنا جاء اعتراض النحويين والمعربين على قول الكوفيين والزمخشري بجواز تقديم الصفة على الموصوف في قول الله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾[٤]؛لأن تعليق (في أنفسهم) بـ (قل) أولى من تعليقه بـ(بليغا).

وما ذهب إليه ابن الأثير من القول بجواز تقديم الصفة على الموصوف بشرط تقدم أحد الموصوفين له مندوحة، وهي أن الصفة تقدمت من جهة، ولم تتقدم من جهة أخرى.

وما ذكره ابن عطية من إلغاء الظرف (لفي سجين) في قول الله تعالى: ﴿ كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ كِتَابٌ مَّرْقُومٌ ﴾[٥] على أن (سجين) موضع (كتاب مرقوم) و(كتاب مرقوم) خبر (إن) اعترض عليه؛ لأن

(١) سورة المطففين الآيات (٧:٩)
(٢) سورة المطففين الآيات (١٨:٢٠)
(٣) البحر المحيط (٨/٤٣٤)
(٤) سورة النساء من الآية (٦٣)
(٥) سورة المطففين الآيات (٧:٩)

القول بإلغاء الظرف غير مقبول بسبب دخول اللام عليه؛ لأنه يترتب عليه أن يكون الظرف فضلة معمولة للخبر، أو لصفة الخبر(مرقوم) فيكون الجار والمجرور ملغى لا خبرا؛ ويكون عندئذ متعلقا بالخبر أو بصفة الخبر، وكلاهما لا يصح؛ لأن تعلقه بالخبر (كتاب) لا يصح؛ لأنه موصوف بمرقوم؛ ولا يصح أن يتعلق بـ (مرقوم)؛ لأنه يترتب عليه تقديم معمول الصفة عليها وعلى الموصوف، ويظهر لي أن ما ذهب إليه الجمهور من منع تقديم الصفة أو معمولها على الموصوف هو الأصح.

٢ - تقديم المعطوف بالفاء على المعطوف عليه

ذهب جمهور النحويين إلى أن ما بعد فاء العطف يكون تاليا لما قبلها ومرتبا عليه في المعنى واللفظ، قال الزمخشري: "والفاء، وثم، وحتى تقتضي الترتيب، إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة، و(ثم) توجبه بمهلة؛ ولذلك قال سيبويه: مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ههنا مروران، ونحو قوله تعالى:﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[١] وقوله:﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾[٢] محمول على أنه لما أهلكها حكم بأن البأس جاءها، وعلى دوام الاهتداء وثباته".[٣]

وقال ابن الأثير:" وأما الفاء فإنها تفيد الجمع والترتيب بلا مهلة ..... قال الزّجّاج: معنى الفاء: التّفرّق على مواصلة، أي: ليست حالها كحال الواو التي ما عطف بها على ما قبلها بمنزلة ما جمع في لفظ واحد، وقوله: على مواصلة، أي: لما فيها من قوة الإتباع بلا مهلة".[٤]

---

(١) سورة الأعراف من الآية (٤)
(٢) سورة طه الآية (٨٢)
(٣) المفصل (٣٠٨)
(٤) البديع في علم العربية (٣٥٨/١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء يمكن أن يكون مصاحبا لما قبلها إذا كان الفعلان يقعان في وقت واحد ويئولان إلى معنى واحد، فأنت مخير في عطف أحدهما على الآخر بالفاء، وذهب أيضا إلى أنه يمكن أن ما بعدها سابقا على ما قبلها إذا كان في الكلام ما يدل عليه.(١)

قال ابن هشام: "وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقا".(٢)

واستدل الفراء بقول الله تعالى:﴿إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾(٣) حيث قال: "المعنى-واللّه أعلم: جعلناه سميعا بصيرا لنبتليه، فهذه مقدّمة، معناها التأخير، إنما المعنى: خلقناه وجعلناه سميعا بصيرا لنبتليه".(٤)

قال أبو جعفر النحاس:" قال الفراء: هو على التقديم والتأخير، والمعنى عنده: جعلنا الإنسان سميعا بصيرا لنبتليه، أي: لنختبره".(٥)

كما استدل الفراء بقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا﴾ حيث قال: "يقال: إنما أتاها البأس من قَبْل الإهلاك، فكيف تقدم الهلاك؟ قلت: لأن الهلاك والبأس يقعان معا؛ كما تقول: أعطيتني فأحسنت، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله: إنما وقعا معا، فاستجيز ذلك، وإن شئت كان المعنى: وكم من قرية أهلكناها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك، فأضمرت (كان) وإنما جاز ذلك

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٨٥/٤)
(٢) مغني اللبيب (٤٧٨/٢)
(٣) سورة الإنسان الآية (٢)
(٤) معاني القرآن (٢١٤/٣)
(٥) إعراب القرآن (٩٥/٥)

على شبيه بهذا المعنى..... وقوله:﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا﴾ قد يكونان خبرا بالواو: أهلكناها وجاءها البأس بياتا".(١)

ورُد على الفراء استدلاله بقول الله تعالى:﴿إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ بأنه خطأ من غير جهة.

قال أبو جعفر النحاس: "وقال من خالفه في هذا: هو خطأ من غير جهة، فمنها: أنه لا يكون مع الفاء تقديم ولا تأخير؛ لأنها تدل على أن الثاني بعد الأول، ومنها: أن الإنسان إنما يبتلى، أي: يختبر ويؤمر وينهى إذا كان سوي العقل كان سميعا بصيرا، ولم يكن كذلك، ومنها: أن سياق الكلام يدل على غير ما قال، وليس في الكلام لام كي، وإنما سياق الكلام تعديد الله -جلّ وعزّ-نعمه علينا ودلالته إيانا على نعمه".(٢)

وقال الزمخشري: "(نَبْتَلِيهِ) في موضع الحال، أي: خلقناه مبتلين له، بمعنى: مريدين ابتلاءه، كقولك: مررت برجل معه صقر صائدا به غدا، تريد: قاصدا به الصيد غدا، ويجوز أن يراد: ناقلين له من حال إلى حال، فسمى ذلك ابتلاء على طريق الاستعارة، وعن ابن عباس: نصرفه في بطن أمّه نطفة ثم علقة، وقيل: هو في تقدير التأخير، يعنى: فجعلناه سميعا بصيرا لنبتليه، وهو من التعسف".(٣)

وقال الهمذاني: "عن الفراء: هو على التقديم والتأخير، والتقدير عنده: فجعلناه سميعا بصيرا لنبتليه، وهو من التعسف؛ لأجل الفاء؛ لأنها تدل على الترتيب".(٤)

---

(١) معانى القرآن (٣٧١/١، ٣٧٢)
(٢) إعراب القرآن (٩٥/٥، ٩٦)
(٣) الكشاف (٦٦٦/٤)
(٤) الكتاب الفريد (٢٨٨/٦) وينظر: البديع في علم العربية (٣٥٨/١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال أبو حيان: " ولا حاجة إلى ادعاء التقديم والتأخير، والمعنى يصح بخلافه".(١)، وبقية ما استدل به من الآيات فمحمول على معنى الإرادة، أو على أنها للترتيب الذكري.

قال ابن الاثير: فأما نحو قوله تعالى:﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ وقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾(٢) وقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾(٣) فمؤوّل على: أنّه لما أهلكها حكم بأنّ البأس جاءها، وعلى: إذا أردتم القراءة فاستعيذوا، وكذلك: إذا أردتم الصّلاة فاغسلوا".(٤)

وقال ابن هشام: "واحتج بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾، وأجيب بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري".(٥)

وذهب الجرمي إلى أن الفاء قد تأتي لمطلق الجمع كالواو، قال المرادي: "وذهب بعضهم إلى أن الفاء قد تأتي، لمطلق الجمع كالواو، وقال به الجرمي في الأماكن والمطر خاصة، كقولهم: عفا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله في وقت واحد".(٦)

والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقًا، والفراء يمنع ذلك مطلقا، وقال الجرمي: لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، وما ذهب إيه الجمهور هو أولى بالقبول.

---

(١) البحر المحيط (٣٨٦/٨) وينظر: الارتشاف (١٩٨٥/٤) والجنى الداني (٦٣) والدر المصون (٥٩٤/١٠) ومغني اللبيب (٤٧٨/٢)
(٢) سورة النحل من الآية (٩٨)
(٣) سورة المائدة من الآية (٦)
(٤) البديع في علم العربية (٣٥٨/١)
(٥) مغني اللبيب (٤٧٨/٢) وينظر: التصريح (١٦١/٢)
(٦) ينظر: الجنى الداني (٦٣) ومغني اللبيب (٤٧٨/٢، ٤٧٩)

المبحث السابع: مواضع الاعتراض في باب اسم الفعل.

تقديم معمول اسم الفعل عليه

ذهب جمهور البصريين، والفراء من الكوفيين، وغيرهم إلى منع تقديم معمول اسم الفعل عليه، وحجتهم في ذلك: أن هذه الأسماء فرع على الأفعال في العمل؛ لأنها إنما عملت عملها لقيامها مقامها، فينبغي ألا تتصرف تصرفها، ومن هذا التصرف تقديم معمولها عليها، فامتنع فيها ما جاز في الأصل؛ لئلا يصير الفرع كالأصل.

قال سيبويه: "ولما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾، حتّى انقضى الكلام، علم الخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثَّبت عليهم، وقال: ﴿ كِتَابَ اللهِ﴾ توكيدا".(١)

وقال الفراء: "وقوله: ﴿كِتابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ كقولك: كتابا من اللّه عليكم، وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب اللّه، والأوّل أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيدا عليك، أو: زيدا دونك، وهو جائز، كأنه منصوب بشيء مضمر قبله".(٢)

وقال المبرد: "فأما قول الله عز وجل: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ فلم ينتصب (كتاب) بقوله (عليكم)، ولكن لما قال: :﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾، أعلم أن هذا مكتوب عليهم، فنصب (كتاب الله) للمصدر؛ لأن هذا بدل من اللفظ بالفعل؛ إذ كان الأول في معنى: كتب الله عليكم، وكُتِب عليكم".(٣)

---

(١) الكتاب (٣٨١/١)
(٢) معاني القرآن (٢٦٠/١)
(٣) المقتضب (٢٠٣/٣)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وذهب الكسائي إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عيه؛ وحجته: السماع والقياس، أما السماع: فنحو قول الله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[١]، فـ(كتاب) عنده منصوب بـ (عليكم)، فدل على الجواز، وأما القياس: فعلى أفعالها التي نابت عنها، حيث إن الفعل لو وضع موضعا لجاز تقديم معموله عليه، فكذلك يجوز فيما ناب عن الفعل وقام مقامه أن يتقدم معموله عليه.[٢]

وذهب المانعون إلى أن (كتاب) منصوب على المصدرية بفعل مقدر، وهذا الفعل مؤكد لمضمون الجملة قبله، وهي:﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[٣]، وقد قرأ بعضهم: كَتَبَ الله عليكم، بالفعل الماضي[٤]، وقرأ بعضهم بالجمع[٥]،على أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: هذه كتب الله عليكم.

قال المبرد: "ومن زعم أن قوله: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ نصب بقوله: عليكم كتاب الله – فليس يدرى ما العربية؛ لأن الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال، فتنصب ما قبلها".[٦]

---

(١) سورة النساء من الآية (٢٤)

(٢) ينظر: الكتاب (٣٨١/١) والمقتضب (٣، ٢٠٣، ٢٣٢، ٢٨٠) والأصول (١٤٢/١) وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٤٥) وشرح الكتاب للسيرافي (١٥٣/٢، ٢٦٨) والإيضاح (١٤٩) والإنصاف (١٨٤/١ وما بعدها) والبديع في علم العربية (٥٣١/١) والتبيين (٣٧٤) واللباب (٤٦١/١) وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٨٥ : ٢٨٧) وأوضح المسالك (٨٦/٤) والمساعد (٧٢٠/٢) وتمهيد القواعد (٣٩٠٦/٨)

(٣) الآية (٢٣) من نفس السورة

(٤) وهي قراءة ابن السميفع في المحتسب (١٨٥/١) وله ولأبي حيوة في البحر المحيط (٢٢٣/٣)

(٥) لابن السميفع في البحر المحيط (٢٢٣/٣)

(٦) السابق (٢٣٢/٣)

وقال أبو حيان: "﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ انتصب بإضمار فعل، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ وكأنه قيل: كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا، ومن جعل ذلك متعلقا بقوله:﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مّنَ النّسَاء مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[١] كما ذهب إليه عبيدة السلماني، فقد أبعد، وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الإعراب الظروف والمجرورات مستدلا بهذه الآية؛ إذ تقدير ذلك عنده: عليكم كتاب الله، أي: الزموا كتاب الله، لا يتم دليله؛ لاحتماله أن يكون مصدرا مؤكدا كما ذكرناه، ويؤكد هذا التأويل قراءة أبي حيوة ومحمد بن السميفع اليماني: كَتَبَ اللهُ عليكم، جعله فعلا ماضيا رافعا ما بعده، أي: كتب الله عليكم تحريم ذلك، وروي عن ابن السميفع أيضا أنه قرأ: كُتُبُ الله عليكم جمعًا ورفعًا، أي: هذه كتب الله عليكم، أي: فرائضه ولازماته".[٢]

وجوز النحاس أن يكون (كتاب) منصوبا على الإغراء.[٣]

ويتضح مما سبق أن كل من وافق البصريين خرّج الآية التي استدل بها الكسائي على أن (كتابا) مصدر منصوب بفعل مقدر، أو على الإغراء، والذي تميل إليه النفس وترضاه هو موافقة الكسائي فيما ذهب إليه، قياسا على فعله، وقياسا على جواز تقديم معمول اسم الفاعل المجرد من الألف واللام عليه؛ حيث يجوز: هذا زيدًا ضاربٌ، بتقديم معمول اسم الفاعل عليه، مع أن اسم الفاعل عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو الفعل المضارع، فهو فرع على الفعل في العمل، ولم يمنع ذلك من جواز تقديم معموله عليه، فقاعدة أن الفرع ليس كالأصل ليست مطردة، ومذهب الكسائي لا يحتاج إلى تقدير عامل، وما لا يحتاج أولى مما يحتاج.

---

(١) الآية (٣) من نفس السورة
(٢) البحر المحيط (٣/٢٢٢، ٢٢٣)
(٣) ينظر: إعراب القرآن (١/ ٤٤٥)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثامن: مواضع الاعتراض في باب إعراب الفعل.

١ - تقديم الجواب على الشرط

مذهب سيبويه وجمهور النحويين[١]–ونسب إلى المبرد[٢] أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو في معنى الجواب فليس جوابا؛ وإنما هو دليل على الجواب، والجواب محذوف.

ومذهب الكوفيين[٣]،وأبي زيد[٤]، والأخفش[٥]أن المتقدم هو الجواب، ونسب إلى سيبويه[٦]، والمبرد[٧].

ومذهب المازني إلى أنه إن كان الجواب مضارعا فالمتقدم هو الجواب، وإن كان ماضيا فليس جوابا، ومذهب بعض البصريين أنه جواب إن كان فعل الشرط ماضيًا، أو كان الشرط والجواب ماضيين.[٨]

قال ابن جني: "ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما أو

---

(١) ينظر: الخصائص (٣٨٩/٢) وشرح الكافية الشافية (١٦١١/٣) والبحر المحيط (٢٩٦/٥) والارتشاف (١٨٧٩/٤)

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٤/١) والمحرر الوجيز لابن عطية (١٢١/١)

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٨٦/٤) والبحر المحيط (٢٩٦/٥) و (٥٤/٥) والارتشاف (١٨٧٩/٤) والتصريح (٤١٢/٢)

(٤) ينظر: الخصائص (٣٨٩/٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٨٦/٤) وشرح الكافية الشافية (١٦١١/٣) والبحر المحيط (٢٩٦/٥) و (٥٤/٥) والارتشاف (١٨٧٩/٤) والدر المصون (١٩٣/٤) والتصريح (٤١٢/٢)

(٥) ينظر: الارتشاف (١٨٧٩/٤)

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٤/١) والمحرر الوجيز لابن عطية (١٢١/١)

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٨٦) والارتشاف (١٨٧٩/٤) والبحر المحيط (٢٩٦/٥) والتصريح (٤١٢/٢)

(٨) ينظر: الارتشاف (١٨٧٩/٤) وتمهيد القواعد (٤٣٧٤/٩)

غيرهما، ألا تراك لا تقول: أقُمْ إن تَقُمْ، فأما قولك: أقوم إن قمت، فإن قولك: أقوم، ليس جوابًا للشرط، ولكنه دال على الجواب، أي: إن قمتَ قمتُ، ودلت (أقوم) على (قمت) ومثله: أنت ظالم إن فعلت، أي: إن فعلت ظلمت، فحذفت (ظلمت) ودل قولك: (أنت ظالم) عليه.

فأما قوله: لم أرقه إن ينج منها وإن يمت فطعنة لا غُسٍّ ولا بمُغَمَّر[١]

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: إن ينج منها فلم أرقه، وقدم الجواب، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع وعنه حاجز، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار –وهو أقوى من الجازم؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال–لا يجوز تقديم ما انجر به عليه، كان ألّا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر".[٢]

وقال ابن مالك: "ولو تقدم على الأداة جملة هي الجواب في المعنى، فليست هي نفس الجواب، بل دليلا عليه، وهي كلام منقطع عما بعده، وقد يكون حكمه مطلقا، وقد يكون مقيدا بشرط مقدر، وإلا لزم هذا المعلق عليه تقديمه، وذهب الكوفيون، وأبو العباس المبرد، وأبو زيد الأنصاري إلى أن المتقدم على الشرط نفس الجواب".[٣]

وقال أبو حيان: "ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ومذهب الكوفيين، وأبي زيد، والأخفش، والمبرد جواز ذلك، ومذهب المازني أنه إن كان ماضيًا فلا يجوز تقديمه، نحو: قمت إن قام زيد، وقمت إن يقم

---

(١) من الطويل لزهير بن مسعود في لسان العرب (غ س س) وبلا نسبة في الخصائص (٣٨٨/٢) والإنصاف (٥١٣/٢) وتميد القواعد (٥١٧/١) الغس: الضعيف اللئيم، والمغمر: الجاهل الذي لم يجرب الأمور، ويروى: نكس، بدل: غس، وبمنعم، بدل: بمغمر.

(٢) الخصائص (٣٨٩/٢، ٣٩٠)

(٣) شرح التسهيل (٨٦/٤، ٨٧) وينظر: شرح الكافية الشافية (١٦١٠/٣، ١٦١١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

زيد، وإن كان مضارعًا جاز، نحو: أقوم إن قام زيد، وأقوم إن يقم زيد، ومذهب بعض البصريين أنه يجوز إن كان فعل الشرط ماضيًا نحو: أقوم إن قمت، أو كانا معا ماضيين نحو: قمت إن قمت".(١)

ونسب أبو جعفر النحاس إلى سيبويه القول بأن المتقدم هو الجواب، كما نسب إلى المبرد القول بأن الجواب محذوف، حيث قال عند قول الله-تعالى: ﴿فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(٢): "إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ: كنتم، في موضع جزم بالشرط، وما قبله في موضع جوابه عند سيبويه، وعند أبي العباس الجواب محذوف، والمعنى إن كنتم صادقين فأنبئوني".(٣)

وتبعه على ذلك ابن عطية فقال: "و(كُنْتُمْ) في موضع الجزم بالشرط، والجواب عند سيبويه فيما قبله، وعند المبرد محذوف، والتقدير: إن كنتم صادقين فأنبئوني".(٤)

واعترض على هذا النقل أبو حيان فخطّأ من نسب إلى سيبويه القول بأن الجواب هو المتقدم، وخطّأ من نسب إلى المبرد القول بأن الجواب محذوف، فقال عند قول الله تعالى:﴿ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾:

"إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ: شرط جوابه محذوف، تقديره: فأنبئوني، يدل عليه (أنبئوني) السابق، ولا يكون (أنبئوني) السابق هو الجواب، هذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، وخالف الكوفيون، وأبو زيد، وأبو العباس، فزعموا أن جواب الشرط هو المتقدّم في نحو هذه المسألة، هذا هو النقل المحقق.

---

(١) الارتشاف (١٨٧٩/٤) وينظر: التصريح (٤١٢/٢)
(٢) سورة البقرة من الآية (٣١)
(٣) إعراب القرآن (٤٤/١)
(٤) المحرر الوجيز (١٢١/١)

وقد وهم المهدوي، وتبعه ابن عطية، فزعما أن جواب الشرط محذوف عند المبرد، التقدير: فأنبئوني، إلا إن كانا اطلعا على نقل آخر غريب عن المبرد يخالف مشهور ما حكاه الناس، فيحتمل.

وكذلك وهم ابن عطية، وغيره، فزعم أن مذهب سيبويه تقديم الجواب على الشرط، وأن قوله: "أنبئوني" المتقدم هو الجواب".(١)

وقال أيضا عند قوله تعالى:﴿ وَما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدانَا اللَّهُ﴾(٢): "والذي تقتضيه أصول العربية أن جواب (لولا) محذوف لدلالة ما قبله عليه، أي: لولا أن هدانا الله ما كنا لنهتدي أو لضللنا؛ لأن (لولا) للتعليق، فهي في ذلك كأدوات الشرط، على أن بعض الناس خرج قوله:﴿ لَوْلا أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾على أنه جواب تقدم، وهو قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ ..... وهذا على مذهب جمهور البصريين في منع تقديم جواب الشرط".(٣)

وقال عند قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ وَهَمَّ بِهَا﴾(٤):" ولا تقول: إن جواب (لولا) متقدم عليها، وإن كان لا يقوم دليل على امتناع ذلك، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون، ومن أعلام البصريين أبو زيد الأنصاري، وأبو العباس المبرد، بل نقول: إن جواب (لولا) محذوف لدلالة ما قبله عليه، كما يقول جمهور البصريين في قول العرب: أنت ظالم إن فعلت، فيقدرونه: إن فعلت فأنت ظالم".(٥)

---

(١) البحر المحيط (٢٩٦/١) وينظر: (٥٤/٥)
(٢) سورة الأعراف من الآية (٤٣)
(٣) البحر المحيط (٥٤/٥)
(٤) سورة يوسف من الآية (٢٤)
(٥) البحر المحيط (٢٩٥/٥)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فاختار أبو حيان القول بأن المتقدم هو دليل الجواب وليس جوابا، بل الجواب محذوف، تبعا لجمهور النحويين من البصريين وغيرهم.

وقد نص سيبويه على قبح أن يكون حرف الشرط عاملا في اللفظ، وألا يكون له جواب، لذلك جوّز أن تقول: آتيك إن أتيتني؛ لما كان حرف الشرط غير عامل، مع عدم ذكر الجواب، ولا يجوّز أن تقول: آتيك إن تأتني، إلا في شعر؛ لأن (إن) العاملة لا يحسن إلا أن يكون لها جواب، فدل ذلك على أن المتقدم هو دليل الجواب، وليس جوابا، والجواب محذوف، في المسألتين، مع عدم قبحه إذا كان الشرط غير عامل في اللفظ، وقبحه إن كان عاملا في اللفظ، واختصاصه بضرورة الشعر، فقال: "وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله، ألا ترى أنك تقول: آتيك إن أتيتني، ولا تقول:

آتيك إن تأتني، إلا في شعر؛ لأنك أخرت (إن) وما عملت فيه، ولم تجعل لـ (إن) جوابا ينجزم بما قبله، فهكذا جرى هذا في كلامهم، ألا ترى أنه قال عز وجل: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[١] وقال عز وجل: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٢] لما كانت (إن) العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبلهن".[٣]

وقال ابن يعيش: واعلم أنّه لا يحسن أن تقول: آتيك إن تأتني؛ لأنك جزمت بـ (إن) وإذا أعملتها، لم يكن بدٌّ من الجواب، ولم تأتِ بجواب، ولو قلت: أتيتك إن أتيتني، جاز؛ لأن حرف الشرط لم يجزم، فساغ ألا تأتي بجواب".[٤]

---

(١) سورة الأعراف من الآية (٢٣)
(٢) سورة هود من الآية (٤٧)
(٣) الكتاب (٦٦/٣)
(٤) شرح المفصل (١١٨/٥)

والظاهر من كلام المبرد أنه عندما تكلم عن مسألة تقديم الجواب على الشرط فرق بين أن يكون الشرط بـ (إن) أو بغيرها، فأجاز تقديم الجواب إذا كانت الشرط بـ (إن) وكان فعل الشرط ماضيا، أما إنا كان الشرط بغير (إن) فمنع التقديم، وجعل المتقدم سادا مسد الجواب، بل ذهب إلى أنه لا جزاء أصلا إن قلت: آتي من أتاني، وأصنع ما تصنع، إنما (من وما) ههنا موصولتان، حيث قال: "هذا الباب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه، وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارا، أما ما يجوز في الكلام فنحو: آتيك إن أتيتني، وأزورك إن زرتني، ويقول القائل: أتعطيني درهما؟ فأقول: إن جاء زيد، وتقول: أنت ظالم إن فعلت.

فإن قلت: آتي من أتاني، وأصنع ما تصنع، لم يكن ههنا جزاء؛ وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها.

ولو قلت: آتي من أتاني، للزمك أن يكون منصوبا بالفعل الذي قبلها، وهذا لا يكون؛ لأن الجزاء منفصل كالاستفهام، ولو قلت: آتيك متى أتيتني، أو أقوم أين قمت، على أن تجعل (متى، وأين) ظرفين لما بعدهما كان جيدا، وكانتا منقطعتين من الفعل الأول، إلا أنك لما ذكرته سد مسد جواب الجزاء، فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال؛ لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله، كما لا يعمل هو فيما قبله، ألا ترى أنك لا تقول: زيدا إن تأت يكرمك، ولا: زيدا متى تأت تحببه، فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب؛ لأن (إن) لا تعمل في لفظه شيئا، وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء".(١)

هذا ما نص عليه المبرد، فقول أبي حيان: إن المبرد أجاز تقديم الجزاء على الشرط – على إطلاقه –ليس صحيحا؛ لا سيما أن أكثر من واحد نقل عن المبرد القول بأن المتقدم ليس هو الجزاء، وإنما هو دليل الجزاء، والجزاء

(١) المقتضب (٦٦/٢)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

محذوف، كأبي جعفر النحاس، وابن عطية، وكما اشرط هو لتقديم الجزاء على الشرط أن يكون الشرط ماضيا، وهذا ظاهر من كلامه السابق، كما أنه نص في المسألة على الجائز فيها سعة، وعلى ما لا يجوز إلا اضطرارا، فقال: هذا الباب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه، وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارا.

فالوهم عند أبي حيان وعند من نقل نقله عن المبرد في تعميمهم القول: إن المبرد يقول بجواز تقديم الجزاء على الشرط مطلقا، وكذلك وقع وهم من أبي جعفر النحاس والمهدوي وابن عطية في تعميمهم القول: إن المبرد يقول بحذف الجواب.

وكذلك وهم أبو جعفر النحاس، وابن عطية في قولهم: إن سيبويه قال: إن المتقدم هو الجواب.

وعلى ذلك يكون الاعتراض من أبي حيان على نسبة القول بجواز تقديم الشرط على الجواب إلى سيبويه في محله، وعلى نسبة القول بأن الجواب محذوف إلى المبرد فيه تعميم.

٢ - تقديم معمول الجواب عليه

اختلف النحويون في حكم تقديم المعمول المنصوب للجواب على الجواب، فذهب البصريون والكسائي إلى الجواز، وذهب الفراء إلى المنع، قال الفراء: "ومن فرق بين الجزاء وما جَزَم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع، تقول: إنْ عبدُ الله يقمْ يقم أبوه، ولا يجوز: أبوه يقم، ولا أن تجعل مكان الأب منصوبا بجواب الجزاء، فخطأ أن تقول: إن تأتني زيدا تضرب، وكان الكسائي يجيز تقدمة النصب في جواب الجزاء".(١)

وقال ابن مالك: "وأجاز سيبويه، والكسائي نحو: إنْ طعامَنا تأكلْ نكرمْك، وفي الجزاء المجزوم بـ (إنْ) تقديم معموله عليه نحو: إنْ تكرمْنا طعامَك نأكلْ، وإنْ تنطلقْ خيرا تصبْ، كما جاز مثله في الشرط..... ومنع ذلك الفراء، وأوجب في الجزاء إذا تقدم معموله الرفع على القلب أو على تقدير الفاء، نحو: إنْ تنطلق خيرا تصب".(٢)

و(كلما) ظرف مركب من كلمتين:(كل، وما) وهو لفظ يفيد تكرار المعنى؛ نحو: كلما سافرت أفدت من السفر، و(كل) منصوبة، وهي مضافة إلى (ما) التي تحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون حرفا مصدريا، والآخر: أن تكون اسما نكرة بمعنى وقت.

و(كلما) تحتاج إلى جملتين بعدها، الثانية منهما بمنزلة الجواب لها، مع أنها ليست أداة شرط.

---

(١) معاني القرآن (٤٢٢/١)

(٢) شرح التسهيل (٨٤/٤) وينظر: البحر المحيط (٥٤٢/٣) والمساعد (١٦١/٣) وتمهيد القواعد(٤٣٦٣/٩، ٤٣٦٤)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعندما تكلم الزمخشري عن قول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّما جاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقا كَذَّبُوا وَفَرِيقا يَقْتُلُونَ﴾[١]، جعل (كلما) شرطا، وجعل ﴿فَرِيقا كَذَّبُوا وَفَرِيقا يَقْتُلُونَ﴾ دليل الجواب وليس جوابا، حتى لا يؤدي إلى تقديم معمول الجواب وهو (فريقا) على الجواب وهو (كذبوا) بحجة أن (رسول) لا يكون فريقين، وأن منصوب الجواب لا يجوز أن يتقدم عليه، والجواب عنده محذوف، يدل عليه المذكور، حيث قال: "﴿كُلَّما جاءَهُمْ رَسُولٌ﴾ جملة شرطية وقعت صفة لـ (رسلا) والراجع محذوف، أي: رسول منهم، ..... فإن قلت: أين جواب الشرط؛ فإن قوله:﴿فَرِيقا كَذَّبُوا وَفَرِيقا يَقْتُلُونَ﴾ ناب عن الجواب؛ لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين؛ ولأنه لا يحسن أن تقول: إن أكرمت أخي أخاك أكرمت؟ قلت: هو محذوف يدل عليه قوله:﴿فَرِيقا كَذَّبُوا وَفَرِيقا يَقْتُلُونَ﴾ كأنه قيل: كلما جاءهم رسول منهم ناصبوه، وقوله:﴿فَرِيقا كَذَّبُوا﴾ جواب مستأنف لقائل يقول: كيف فعلوا برسلهم؟".[٢]

وذهب العكبري إلى ما ذهب إليه الزمخشري من أن (كلما) شرط، لكنه جعل ﴿فَرِيقا كَذَّبُوا﴾ هو الجواب، حيث قال: "قوله تعالى:﴿فَرِيقا كَذَّبُوا﴾ (فريقا) الأول مفعول (كذبوا)، والثاني مفعول (يقتلون) و(كذبوا) جواب كلما".[٣]

قال السمين الحلبي: "وفي عبارة أبي البقاء ما يشعر بما قاله الزمخشري، فإنه قال:﴿ كَذَّبُوا﴾ جواب (كلما) و(فريقا) مفعول بـ (كذبوا) و (فريقا) منصوب بـ (يقتلون)".[٤]

---

(١) سورة المائدة من الآية (٧٠)
(٢) الكشاف (٢/٢٧٤)
(٣) التبيان (١/ ٢٢٢)
(٤) الدر المصون (٤/٣٦٤)

ومقصد السمين الحلبي أن العكبري ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري من أن (كلما) شرط.

وذهب الهمذاني إلى (كلما) ظرف متضمن معنى الشرط، وأن ﴿فَرِيقا كَذَّبُوا﴾ هو الجواب، فقال: "قوله عز وجل: ﴿ كُلَّما جاءَهُمْ﴾ ظرف لـ (كذبوا) وفيه معنى الشرط، فلابد له من جواب، وجوابه: (كذبوا)....(فريقا): نصب بـ (كذبوا)، و(فريقا) الثاني نصب بـ (يقتلون)".[١]

والذي تميل إليه النفس هو ما ذهب إليه سيبويه والكسائي من القول بجواز تقديم معمول فعل الجواب عليه، وعليه يكون قول الله تعالى: ﴿فَرِيقا كَذَّبُوا وَفَرِيقا يَقْتُلُونَ﴾ هو الجواب، لأنه لم يتقدم على (كلما) حتى يأتي الخلاف في أنه هو الجواب، أو دليل الجواب، إنما يأتي الخلاف إذا تقدم ما يشعر بالجواب على الشرط، هل يكون جوابا؟ أو لا؟ وعليه يكون قد تقدم معمول الجواب على الجواب، وهذا على جواز أن تكون (كلما) شرطا، وعلى القول بأنها ليست شرطا لا يحتاج الزمخشري ما اعتذر به؛ لأن تقديم معمول الفعل العامل في (كلما) لا يمتنع أن يتقدم عليه.

قال أبو حيان تعليقا على كلام الزمخشري السابق: "سمي قوله:﴿كُلَّما جاءَهُمْ رَسُولٌ﴾ شرطا، وليس بشرط، بل (كل) منصوب على الظرف؛ لإضافتها إلى المصدر المنسبك من (ما) المصدرية الظرفية، والعامل فيها: هو ما يأتي بعد (ما) المذكورة وصلتها من الفعل، كقوله:﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ﴾[٢] و ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾[٣]، وأجمعت العرب على أنه لا يجزم بـ

(١) الكتاب الفريد (٢/٤٧٤)
(٢) سورة النساء من الآية (٥٦)
(٣) سورة الملك من الآية (٨)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(كلما)، وعلى تسليم تسميته شرطا فذكر أن قوله:﴿فَرِيقا كَذَّبُوا﴾ ينبو عن الجواب لوجهين:

أحدهما: قوله: لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين، وليس كما ذكر؛ لأن الرسول في هذا التركيب لا يراد به الواحد، بل المراد به الجنس، وأي نجم طلع، وإذا كان المراد به الجنس انقسم إلى الفريقين: فريق كُذب، وفريق قُتل.

والوجه الثاني: قوله: ولأنه لا يحسن أن تقول: إن أكرمت أخي أخاك أكرمت، يعني أنه لا يجوز وليس كما ذكر، بل مذهب البصريين والكسائي أن ذاك جائز حسن، ولم يمنعه إلا الفراء وحده، وهذا كله على تقدير تسليم أن (كلما) شرط، وإلا فلا يلزم أن يعتذر بهذا، بل يجوز تقديم منصوب الفعل العامل في (كلما) عليه، فتقول فيه: كلما جئتني أخاك أكرمت، وعموم نصوص النحويين على ذلك؛ لأنهم حين حصروا ما يجب تقديم المفعول به على العامل وما يجب تأخيره عنه قالوا: وما سوى ذلك يجوز فيه التقديم على العامل والتأخير عنه، ولم يستثنوا هذه الصورة، ولا ذكروا فيها خلافا، فعلى هذا الذي قررناه يكون العامل في (كلما) قوله: كذبوا، وما عطف عليه، ولا يكون محذوفا".(١)

وقال ابن عطية: "و (كلما) ظرف، والعامل فيه (كذبوا) و(يقتلون)". (٢)

وقال ابن هشام: "(كل) في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً قَالُواْ﴾(٣) منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل (قالوا) في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة (ما) فإنها محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون حرفا مصدريا، والجملة بعده صلة له، فلا محل لها، والأصل: كل رزق، ثم عبر عن معنى المصدر بـ (ما) والفعل، ثم أنيبا عن

(١) البحر المحيط (٣/٥٤١، ٥٤٢)
(٢) المحرر الوجيز (٢/٢٢٠)
(٣) سورة البقرة من الآية (٢٥)

الزمان، أي: كل وقت رزق، كما أنيب عنه المصدر الصريح في: جئتك خفوق النجم.

والثاني: أن تكون اسما نكرة بمعنى: وقت، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي: كل وقت رزقوا فيه".[١]

٣ - تقديم متعلق جواب القسم المضارع المقرون باللام عليه

إذا كان جواب القسم منفيا بـ (ما) أو مؤكدا بـ (إنّ) فلا يجوز أن يتقدم المعمول عليهما، سواء أكان ظرفا أم مجرورا أم مفعولا، وكذلك وإن كان جملة اسمية مقرونة باللام.

وإن كان مضارعا مقرونا بـ (لا)، ففي المسألة خلاف: منهم من أجاز تقديم المعمول مطلقا من ظرف ومجرور ومفعول، ومنهم من منع ذلك مطلقا.

وإن كان مضارعا مقرونا باللام فذهب الجمهور إلى المنع أيضا[٢]، قال الزجاج عند قول الله تعالى:﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[٣]: "و(عَمَّا) متعلق بمحذوف يدل عليه (لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)".[٤]

وقال ابن أبي الربيع: "وإذا قلت: والله لأفعلن، فاختلف النحويون في الفعل الذي يتعلق به هذا المجرور، فمنهم من قال: إنه يتعلق بالفعل الذي بعده، وهو: لأفعلن، وهذا القول يبطل من وجهين: أحدهما: أن هذه اللام الداخلة في الجواب حرف صدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها.....

الثاني: أنك إذا جعلت (بالله) متعلقا بالفعل المتأخر، فيكون -بلا شك-متقدما في اللفظ متأخرا في الرتبة؛ لأن حق المعمول أن يكون بعد عامله، فكأنك قلت:

---

(١) مغني اللبيب (١١٨/٣، ١١٩) وهمع الهوامع (٤٩٩/٢) والنحو الوافي (٢/ ٢٩٤)
(٢) ينظر: والتذييل والتكميل (٤٠٤/١١)
(٣) سورة المؤمنون من الآية (٤٠)
(٤) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٢٩٨/١)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لأفعلن والله، فتصير اللام داخلة في أول الكلام، وهي لا تكون إلا رابطة بين جملتين، ومع هذا إن الكلام يصير كله واحدا، وتصير الجملة واحدة، والقسم والجواب جملتان، ومنهم من قال: إن هذا المجرور يتعلق بمحذوف، ويكون ظاهرا، ويكون مضمرا بشروط".(١)

وذهب الفراء–ونسب لأبي عبيد(٢)– إلى القول بجواز تقديم معمول ما بعد هذه اللام عليها مطلقا".(٣)

وذهب ابن مالك إلى جواز تقديم متعلق ما بعد هذه اللام عليها إن كان ظرفا أو مجرورا، وإلى المنع إن كان مفعولا، حيث قال: "إن تعلق بجواب القسم جار ومجرور، أو ظرف جاز تقديمه عليه كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ ..... وإن تعلق به مفعول لم يجز تقديمه، فلا يجوز في والله لأضربنّ زيدًا: والله زيدا لأضربنّ".(٤)

وقال الهمذاني: "وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ فيما يتعلق به (عن) وجهان: أحدهما: متعلق بقوله: ليصبحن، ولم تمنع لام القسم ذلك؛ لأنها للتوكيد؛ بخلاف لام الابتداء، وقد أجاز بعضهم: والله زيدا لأضربن.

والثاني: متعلق بمضمر يفسره ليصبحن؛ لأن اللام تمنع ذلك كلام الابتداء، وقائل هذا الوجه لم يجز: والله زيدا لأضربن.

---

(١) البسيط (٢/٩٢٣، ٩٢٤) وينظر (٢/٧٨٩) والتذييل والتكميل (١١/٤٠٤)
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/٤٧٤) والتذييل والتكميل (١١/٤٠٤) والبحر المحيط (٦/٣٧٥) وهمع الهوامع (٢/٤٠٦)
(٣) ينظر: معاني الفراء (٢/٤١٣) وإعراب القرآن للنحاس (٣/٤٧٤) والتذييل والتكميل (١١/٤٠٤) والبحر المحيط (٦/٣٧٥) وهمع الهوامع (٢/٤٠٦)
(٤) شرح التسهيل (٣/٢١٨/ ٢١٩) وينظر: التذييل والتكميل (١١/٤٠٤)

ومنهم من قال: إن هذه اللام تمنع تقديم المفعول به، ولا تمنع الظرف؛ لأنه يجوز في الظروف ما لا يجوز في غيرها، فعلى هذا يكون من صلة قوله: ليصبحن، ولا يجوز أن يكون متعلقا بـ (قال) كما زعم بعضهم، إذ لا معنى له".(١)

وقال أبو حيان: "واللام في ﴿لَّيُصْبِحُنَّ﴾ لام القسم، و ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ متعلق بما بعد اللام، إما بـ (يصبحن) وإما بـ (نادمين) وجاز ذلك؛ لأنه جار ومجرور، ويتسامح في المجرورات والظروف ما لا يتسامح في غيرها، ألا ترى أنه لو كان مفعولا به لم يجز تقديمه، لو قلت: لأضربن زيدا، لم يجز: زيدا لأضربن، وهذا الذي قررناه من أن (عَمَّا قَلِيلٍ) يتعلق بما بعد لام القسم هو قول بعض أصحابنا، وجمهورهم على أن لام القسم لا يتقدم شيء من معمولات ما بعدها عليها، سواء كان ظرفا أو مجرورا أو غيرهما، فعلى قول هؤلاء يكون (عَمَّا قَلِيلٍ) يتعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله تقديره: عما قليل تنصر؛ لأن قبله قال: (٢)﴿رَبِّ انْصُرْنِي﴾".(٣)

ويظهر لي أن القول الأولى بالقبول قول ابن مالك، وهو جواز تقديم معمول ما بعد اللام إذا كان ظرفا أو مجرورا، وعدم الجواز إذا كان غير ذلك، ولا وجه لاعتراض الزجاج ومنعه أن يكون (عما قليل) متعلقا بـ (يصبحن) في الآية الكريمة، توسعا في الظرف والجار والمجرور، حيث إنه يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما، وتعليق ما قبل اللام بما بعدها لا يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج.

---

(١) الكتاب الفريد (٦٠١/٤) وينظر: التبيان في إعراب القرآن (٩٥٥/٢)
(٢) سورة المؤمنون من الآية (٣٩)
(٣) البحر المحيط (٣٧٥/٦)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث التاسع: مواضع الاعتراض في مسائل التصريف.

تقديم اللام على العين في (ضياء)

قرأ الجمهور قوله تعالى:﴿ضياء﴾[١] بالياء بعدها ألف ثم همزة في جميع القرآن، وقرأ ابن كثير﴿ضئآء﴾ بهمزتين، في رواية قنبل، وبعضهم غلط هذه القراءة.

قال ابن مجاهد: "قرأ ابن كثير وحده﴿ ضئآء﴾ بهمزتين في كل الْقُرْآن، الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قرأت على قنبل، وقرأ الباقون بهمزة واحدة في كل القرآن، وكان أصحاب البزيّ، وابن فليح ينكرون هذا ويقرؤون مثل قراءة الناس ﴿ضياء﴾ وأخبرني الخزاعي عن عبد الوهاب بن فليح عن أصحابه عن ابن كثير أنهم لا يعرفون إلا همزة واحدة بعد الألف في ﴿ضياء﴾".[٢]

وقال ابن خالويه: "قرأ ابن كثير وحده في رواية قنبل (ضئاء) بهمزتين، فقال ابن مجاهد: هو غلط، وقرأ الباقون (ضياء) بهمزة بعد الألف، وهو الصواب".[٣]

وقال ابن عادل: "وأكثر الناس على تغليط هذه القراءة؛ لأن ياء (ضياء) منقلبة عن واو، مثل: ياء قيام، وصيام، فلا وجه للهمزة فيها"[٤].

---

(١) سورة يونس الآية (٥) وسورة الأنبياء الآية (٤٨) وسورة القصص الآية (٧١)
(٢) السبعة (٣٢٣) وينظر: تحبير التيسير (٣٩٦)
(٣) إعراب القراءات السبع لابن خالويه (١/٢٦١/ ٢٦٢) وينظر: الحجة في القراءات السبع له (١٨٠) والحجة للقراء السبعة للفارسي (٥/٢٥٦) والبحر المحيط (٥/١٣٠) وغيث النفع (٢٨٤)
(٤) اللباب (١٠/٢٦٦)

وخرجت قراءة الجمهور على أن (ضياء) جمع ضوء، مثل: بحر وبحار، أو على أنها مصدر، مثل: الصوم، والصلاة، والأصل: ضواء، ثم أعلت الواو بقلبها ياء؛ لانكسار ما قبلها، وحُكي: ضِواء-على الأصل، وورد في الفعل لغتان: ضاء يضوء، وأضاء يضيء، والثانية هي المختارة.

قال ابن خالويه: "ضياء: جمع ضوء، مثل: بحر وبحار، فالضاد فاء الفعل، والواو عين الفعل، والهمزة لام الفعل، فلما اجتمعت وجب أن تقول: ضواء، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها..... وجائز أن يكون الضياء مصدرا مثل: الصوم، والصلاة، وقد حكي: ضِواء، قالوا على الأصل: لغة، ومنه: صام صياما، وقام قياما، والأصل: صواما وقواما، فقلبت الواو ياء، فاعرف ذلك".(١)

وقال ابن منظور: "وقال الزجاج في قوله تعالى:﴿كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾(٢): يقال: ضاءَ السراجُ يَضوءُ وأضاء يضيء، قال: واللغة الثانية هي المُختارة، وقد يكون الضياء جمعا".(٣)

ورجح الواحدي أن تكون جمعا؛ بحجة أن الجمع قد يخالف المفرد في الصحة والاعتلال، كما في: قوس وقسي، أما المصدر فلا يخالف فعله؛ لأنه يجري عليه في الصحة والاعتلال، حيث قال:

"وهذا إذا قدر الضياء جمعا كان أسوغ؛ ألا ترى أنهم قالوا: قوس وقسي؛ فصححوا الواحد وقلبوا في الجمع، وإذا قدرته مصدرًا كان أبعد؛ لأن المصدر يجري على فعله في الصحة والاعتلال، والقلب ضرب من الاعتلال، فإذا لم يكن في الفعل امتنع أن يكون في المصدر أيضا، ألا ترى أنهم قالوا: لاوذ لواذا، وبايع

(١) إعراب القراءات السبع (١/٢٦١/ ٢٦٢)
(٢) سورة البقرة من الآية (٢٠)
(٣) لسان العرب (ض و أ)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بياعا، فصححوهما في المصدر لصحتهما في الفعل، وقالوا: قام قيامًا، فأعلوه ونحوه؛ لاعتلاله في الفعل".(١)

واختُلف في تأويل القراءة بهمزتين، فذهب ابن خالويه إلى أنها يمكن أن تكون مصدرا للفعل: ضاء، حيث قال:

"وكأن ابن كثير شبه ﴿ضِيَاء﴾ حيث قرأ بهمزتين بقوله ﴿رِئَاءَ النَّاسِ﴾(٢) فيجوز أن يكون (ضئاء) مصدرا لقولهم: ضاء القمر يضوء ضوءا وضئاء، كما تقول: قام يقوم قياما، والاختيار: أضاء القمر يضيء إضاءة – وزاد اللحياني: ضِواء القمر، لغة ثالثة – لأن الله تعالى قال:(٣)﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم﴾".(٤)

وذهب الزمخشري وغيره إلى أنها من القلب المكاني، وذلك بتقديم اللام التي هي همزة على العين وتأخير العين التي هي ياء إلى موضع اللام، ولما أخرت إلى اللام عادت إلى أصلها وهو الواو؛ لأنه لم يكن هناك موجب لقلبها ياء، ثم بعد ذلك قلبت الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، أو قلبت الواو ألفا، ثم قلبت الألف همزة –عند بعضهم؛ لئلا يجتمع ألفان.

قال الزمخشري: "وقرئ: (ضئاء) بهمزتين بينهما ألف على القلب، بتقديم اللام على العين، كما قيل في عاق: عقا".(٥)، وإلى هذا ذهب العكبري(٦).

ووصف الهمذاني هذا التخريج بأنه مذهب الحذاق من النحويين، حيث قال:

---

(١) التفسير البسيط (١١/١٢٥)
(٢) سورة البقرة من الآية (٢٦٤) وسورة النساء من الآية (٣٨)
(٣) سورة البقرة من الآية (٢٠)
(٤) إعراب القراءات السبع (١/٢٦٢) وينظر: الحجة في القراءات السبع (١٨٠)
(٥) الكشاف (٢/٣٢٩) وينظر: البحر المحيط (٥/١٣٠)
(٦) ينظر: التبيان (٢/٦٦٥)

"وقرئ: (ضئاء) بهمزتين بينهما ألف على القلب بتقديم اللام على العين وتأخير العين مكانها، فلما وقعت الياء بعد ألف مزيدة، قلبت همزة بعد قلبها ألفا كراهة اجتماع ألفين، كما صنع في نحو: دعاء، فالهمزة في الحقيقة إنما هي بدل من الألف، والألف التي أبدلت الهمزة عنها بدل إما من الياء أو من الواو على قدر لام الكلمة، هذا مذهب الحذاق من النحويين..... فوزنه على هذه القراءة (فلاع) وأصله (فعال) فاعرفه".(١)

واستبعد الواحدي هذا التخريج، فقال: "وعلى البعد يجوز أن يقال: الهمزة في موضع العين من (ضياء) يكون على القلب، كأنه قدم اللام التي هي همزة إلى موضع العين، وأخر العين التي هي واو إلى موضع اللام، فلما وقعت طرفا بعد ألف زائدة انقلبت همزة، كما انقلبت في: سقاء، وبابه".(٢)

واعترض أبو حيان أيضا على هذا التخريج وضعفه؛ بناء على أن فيه رجوعا إلى ما فُرّ منه، وهو اجتماع همزتين، حيث قال: "وضعف ذلك بأن القياس الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما، فكيف يتخيل إلى تقديم وتأخير يؤدي إلى اجتماعهما، ولم يكونا في الأصل".(٣)

وذهب بعضهم إلى أكثر من ذلك، فغلط القراءة بهمزتين، قال ابن مجاهد عند قول الله تعالى:﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَاءٍ﴾(٤):"قرأ ابن كثير وحده (بضئاء) بهمزتين، كذا قرأت على قنبل، وهو غلط، وروى البزيّ عن ابن فليح عن أصحابهما عن ابن كثير: بضياء، بهمزة واحدة، وهو الصواب، وكذلك قرأ الباقون".(٥)

---

(١) الكتاب الفريد (٣/٣٤٧، ٣٤٨)
(٢) تفسير البسيط (١١/١٢٤)
(٣) البحر المحيط (٥/١٣٠) وينظر: إبراز المعاني (٥٠٥)
(٤) سورة القصص من الآية (٧١)
(٥) السبعة في القراءات (٤٩٥) وينظر: اللباب لابن عادل (١٠/٢٦٦) وإبراز المعاني (٥٠٥)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويظهر أن من اعترض على تخريج القراءة على القلب المكاني محق؛ فإن اجتماع همزتين يُفر منه إلى التخفيف، فكيف يقال: إنه من القلب، والقلب سيؤدي إلى اجتماع همزتين، ثم إلى طلب التخفيف بقلب الهمزة ياء، فنرجع إلى قلب الهمزة الأولى ياء، والقول بأن (ضئاء) بهمزتين، مصدر كـ (رئاء) أولى، طالما أن له نظيرا في القرآن الكريم، وفي لغة العرب، قال ابن فارس: "وراءى فلان يُرائي، وفعل ذلك رئاء الناس"(١)، وقال الراغب الأصفهاني: " فعل ذلك رئاء الناس، أي: مراءاة وتشيعا"(٢).

أما ما ذهب إليه بعضهم من تغليط القراءة فلا يجوز، قال السمين الحلبي: "قلت: كثيرا ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويغلطه.....وهذا لا ينبغي أن يكون، فإن قنبلا بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد".(٣)

(١) مقاييس اللغة (٤٧٣/٢)
(٢) المفردات في غريب القرآن (٢٠٩)
(٣) الدر المصون (١٥٢/٦)

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد،

فقد حاولت خلال هذه الدراسة الكشف عن سبب اعتراض المعربين على ما اعترضوا عليه مما قيل فيه بالتقديم، مما هو موضع اختلاف بين النحويين في المنع، أو الجواز، أو التخصيص بنوع من الكلام دون نوع، مستعينا على ذلك بالله-تعالى-ثم بالرجوع إلى كتب النحو، وكتب التفسير، وكتب الإعراب، وقد وقفت على بعض النتائج، وهي كالتالي:

١ -الموصول مع صلته ككلمة واحدة؛ فلا يجوز تقديم ما في الصلة على الموصول، كما لا يجوز الإخبار عنه قبل تمام الصلة.

٢ – جواز تقديم المضمر على مفسره إذا كان التقديم في اللفظ دون المعنى.

٣ – جواز أن يكون (ورَسُولُه) معطوفا على لفظ الجلالة في قول الله تعالى: ﴿والله ورَسُولُهُ أحَقُ أن يُرْضُوهُ﴾ ولا يلزم منه التشريك بين فعل الله – تعالى – وفعل العبد، وعليه يكون (أحَقُ) خبرا عن لفظ الجلالة، ويكون (رَسُولُه) معطوفا على لفظ الجلالة، ويكون الضمير في (يُرْضُوهُ) عائدا على الله تعالى.

٤ – جواز تقديم الخبر على المبتدأ وإن تحمل ضميرا.

٥ – جواز تقديم خبر (كان) على اسمها وإن خفي الإعراب ولم توجد قرينة، وإن أدى إلى جعل الأعرف خبرا عن غير الأعرف.

٦ – جواز تقديم خبر (كان) على اسمها أو عليها إذا كان جملة، وقد تردد ابن عصفور في جواز تقديم الخبر إذا كان فعلا رافعا ضميرا، فأجازه في شرح الجمل، ومنعه في المقرب.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٧ – جواز تقديم خبر (كاد) على اسمها في قول الله تعالى:﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾.

٨ – عدم جواز تقديم الفاعل أو نائبه على رافعه، لاسيما إن كان النائب جارا ومجرورا.

٩ – من القرائن المعنوية التي تبيح تقديم الفاعل وتأخيره عند خفاء الإعراب: قصد الإبهام، كما في قوله تعالى:﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ وعليه يجوز أن يكون كل من (إحداهما) و (الأخرى) فاعلا ومفعولا؛ لأن الفعل يتوقع من كلتيهما.

١٠ – جواز تقديم حال المستثنى بـ (إلا) عليه.

١١ – صحة تقديم الحال على عاملها المعنوي، كما ذهب إليه الفراء والأخفش وابن مالك، بشرط تقدم صاحب الحال؛ لأن السماع يؤيده.

١٢–جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، موافقة لابن كيسان والفارسي وابن برهان وابن ملكون وابن مالك.

١٣ – جواز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان المضاف (غير) وقصد بها النفي؛ موافقة لمذهب أكثر النحويين.

١٤ –نسب أبو حيان إلى ابن السراج حكاية جواز تقديم معمول المصدر عليه وإن لم يكن ظرفا، والذي في الأصول خلاف ذلك.

١٥ –لا مانع من تقديم معمول المصدر الذي ينحل بحرف مصدري عليه إذا كان المعمول ظرفا، فإن الظرف يجوز فيه مالا يجوز في غيره.

١٦ –منع تقديم الصفة أو معمولها على الموصوف هو الأصح.

١٧ –الفاء تفيد الترتيب مطلقا موافقة لجمهور النحويين.

١٨ – جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه موافقة للكسائي.

١٩ – وهم أبو جعفر النحاس وابن عطية حيث نسبا إلى سيبويه القــول بجــواز تقديم الجزاء على الشرط، كما وهما ومعهما المهدوي في نسبة القول بحــذف الجواب إن تقدم ما يشعر به إلى المبرد.

٢٠–جواز تقديم معمول جواب الشرط عليه.

٢١ –جواز تقديم متعلق جواب القسم المضارع المقرون باللام عليه إذا كان ظرفا أو مجرورا، وعدم الجواز إذا كان غير ذلك.

٢٢ – القول بأن (ضئاء) بهمزتين مصدر أولى من تخريجه على القلب المكاني.

أسال الله –العلي القدير–أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه، وأن ينفع بــه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الباحث

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس المصادر

أولا: القرآن الكريم. تنزيل من حكيم حميد.

١-إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة الدمشقي، تح: إبراهيم عطوة عوض، ط: دار الكتب العلمية.

٢-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي، تح: أنس مهرة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٣-أسرار العربية، لأبى البركات الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، ط: المجمع العلمي العربي دمشق.

٤-الأصول في النحو، لابن السراج، تح: د/عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة: ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

٥-إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تح: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: المدني، ط: الأولى: ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

٦-إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تح: محمد السيد عزوز، ط: عالم الكتب، ط: الأولى: ١٤١٧ه-١٩٩٦م.

٧-إعراب القرآن، للأصبهاني، تح: د/فائزة عمر المؤيد، ط: الأولى: ١٤١٥ هـ -١٩٩٥م.

٨-إعراب القرآن العظيم، المنسوب لزكريا الأنصاري، تح: د/ موسى على موسى مسعود، دون دار طباعة: ١٤٢١ هـ -٢٠٠١م.

٩-إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تح: إبراهيم الإبياري، ط: دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، ط: الثانية:١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٠-إعراب القرآن، للنحاس، تح: زهير غازي زاهد، ط: عالم الكتب، ط: الثانية:١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.

١١-الإغفال للفارسي، تح: د/عبد الله بن عمر الحاج، ط: مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث، أبو ظبي:١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٢-الأمالي، لابن الحاجب، تح: د/فخر صالح قدارة، ط: دار الجيل -بيروت، ودار عمار-عمان، ط: ١٤٠٩ه-١٩٨٩م.
١٣-أمالي ابن الشجري، تح: د/محمود محمد الطناحي، نشر: مكتبة الخانجي، ط: الأولى: ١٤١٣ه-١٩٩٢م.
١٤-الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تح: د/جودة مبروك، نشر مكتبة الخانجي، ط: الأولى: ٢٠٠٢م.
١٥-أوضح المسالك، لابن هشام، تح: الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٦-الإيضاح، للفارسي، تح: د/كاظم بحر المرجان، ط: عالم الكتب، ط: الثانية: ١٤١٦ه-١٩٩٦م.
١٧-البحر المحيط، لأبي حيان، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط: دار الكتب العلمية، الأولى:١٤١٣ه-١٩٩٣م.
١٨-البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي المتوفى: ١٤٠٣هـ نشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
١٩-البديع في علم العربية، لابن الأثير، تح: د/فتحي أحمد علي الدين، نشر: جامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ
٢٠-البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبى الربيع تح: د/عباد بن عيد الثبيتي، ط: دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ط: الأولى: ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٢١-البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري، تح: طه عبد الحميد، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب:١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٢-التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تح: علي محمد البجاوي، ط: الحلبي.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢٣-التبيين عن مذاهب النحويين، لأبي البقاء العكبري، تح: د/عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط: مكتبة العبيكان، ط: الأولى:١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٤-تحبير التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري، تح: د/ أحمد محمد مفلح القضاة ط: دارالفرقان للنشر والتوزيع- الأردن، ط: الأولى:١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.
٢٥-التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبى حيان، تح: د/حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق، الأولى: ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
٢٦-التسهيل، لابن مالك، تح: د/ محمد كامل بركات، نشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.
٢٧-التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تح: د/محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى :١٤٢١ه-٢٠٠٠م.
٢٨-تعليق الفرائد، للدماميني، تح: د/محمد عبد الرحمن المفدى، رسالة دكتوراه، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٢٩-التفسير البسيط، للواحدي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ناشر: عمادة البحث العلمي -جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٣٠ه.
٣٠-تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تح: د/علي فاخر، ود/جابر البراجة، ود/إبراهيم العجمي، ود/علي السنوسي، ود/جابر مبارك، ود/محمد راغب نزال، ط: دار السلام، ط: الأولى:١٤٢٨ه-٢٠٠٧م.
٣١-توجيه اللمع، لابن الخباز، تح: د/فايز دياب، ط: دار السلام، ط: ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٨م.
٣٢-توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تح: د/عبد الرحمن على سليمان، ط: دار الفكر العربي، ط: الأولى: ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.
٣٣-الجنى الداني، للمرادي، تح: د/فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط: دار الكتب العلمية، ط: الأولى:١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٤-حاشية الصبان على الأشموني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ط: المكتبة التوفيقية بمصر.
٣٥-الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تح: د/عبد العال سالم مكرم، ط: دار الشروق، ط: الثالثة :١٣٩٩ه-١٩٧٩م.
٣٦-الحجة للقراء السبعة، للفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط: دار المأمون للتراث، ط: الأولى :١٤١٣هـ-١٩٨٢م.
٣٧-خزانة الأدب للبغدادي، ت: عبد السلام هارون، ط: المدني، ط: الثالثة :١٤١٦هـ -١٩٩٦م.
٣٨-الخصائص، لابن جني، تح: محمد على النجار، ط: المكتبة العلمية.
٣٩-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تح: د/أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق
٤٠-ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط: دار المعارف، ط: الخامسة.
٤١-ديوان ذي الرمة، شرح: مجيد طراد، ط: دار الكتاب العربي، ط: الثانية: ١٤١٦ه-١٩٩٦م.
٤٢-ديوان زهير، باعتناء حمدو طماس، ط: دار المعرفة، بيروت، د: الثانية: ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
٤٣-ديوان الفرزدق، تح: على فاعور، ط: دار الكتب العلمية، ط: الأولى: ١٤٠٧ه-١٩٨٧م.
٤٤-ديوان قيس بن الخطيم، تح: د/ ناصر الدين الأسد، ط: دار صادر.
٤٥-ديوان قيس بن ذريح، تح: عبد الرحمن المصطاوي، ط: دار المعرفة-بيروت، ط: الثانية: ١٤٢٥ه -٢٠٠٤م.
٤٦-ديوان كثير عزة، تح: د/إحسان عباس، نشر وتوزيع: دار الثقافة: ١٣٩١ه-١٩٧١م

٤٧-ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعارف، ط: الثانية.
٤٨-روح المعاني، للآلوسي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٩-سنن ابن ماجة، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
٥٠-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: الشيخ/محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الكتاب العربي، ط: الأولى: ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
٥١-شرح الألفية، لابن عقيل، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط: دار الفكر: ١٤١٩ه-١٩٩٨م.
٥٢-شرح الألفية، لابن الناظم، تح: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، ط: الأولى:١٤٢٠ه ٢٠٠٠م.
٥٣-شرح التسهيل، لابن مالك، تح: د/عبد الرحمن السيد، ود/محمد بدوي المختون، ط: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الأولى:١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
٥٤-شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تح: د/صاحب أبو جناح، ط: عالم الكتب، ط: الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٠م.
٥٥-شرح شذور الذهب، للجوجري، تح: د/ نواف الحارثي، ط: الأولى: ١٤٢٤ه-٢٠٠٤م.
٥٦-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح: د/عبد المنعم هريدي، ط: دار المأمون للتراث، ط: الأولى: ١٤٠٢ه-١٩٨٢م.
٥٧-شرح الكافية، للرضي تح: د/يوسف حين عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط: الثانية ١٩٩٦م.
٥٨-شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط: دار الكتب العلمية، ط: الأولى: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥٩-شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تح: د/فائز فارس، ط: الكويت، ط: الأولى: ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
٦٠-شرح المفصل، لابن يعيش، تح: د/إيميل يعقوب، د: دار الكتب العلمية، ط: ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.
٦١-شعراء أمويون، د: نوري حمودي القيسي، ط: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر:١٩٧٦م.
٦٢-شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تح: د/الشريف عبد الله البركاتي، نشر مكتبة الفيصلي-مكة المكرمة، ط: الأولى: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٦٣-الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان، تح: د/فريد عبد العزيز السليم، ط: دار التدمرية.
٦٤-غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقسي، رسالة دكتوراه، للباحث: سالم الزهراني، ١٤٢٦هـ -جامعة أم القرى.
٦٥-كتاب السبعة، لابن مجاهد، تح: د/شوقي ضيف، ط: دار المعارف، ط: الثانية.
٦٦-الكتاب، لسيبويه، تح: الشيخ/عبد السلام هارون، ط: دار الجبل، ط: الأولى.
٦٧-الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للهمذاني، تح: محمد نظام الدين الفتح، ط: دار الزمان، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م.
٦٨-الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لابن أبي شيبة، تح: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٩ه.
٦٩-الكشاف، للزمخشري، تح: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض، ود:/ فتحي عبد الرحمن حجازي، ط: مكتبة العبيكان، ط: الأولى: ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٧٠-الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن شاهنشاه، تح: د/ رياض بن حسن الخوام، ناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت: ٢٠٠٠ م
٧١-اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تح: غازي مختار طليمات، ط: دار الفكر، ط: الأولى: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٧٢-اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، تح: الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض، ود/محمد سعيد رمضان، ود/محمد المتولي الدسوقي حرب، ط: دار الكتب العلمية، ط: الأولى: ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
٧٣-اللمع في العربية، لابن جني، تح: د/سميح أبو مغلي، ط: دار مجدلاوي للنشر: ١٩٨٨م.
٧٤-مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، ط: دار المعارف، ط: الرابعة: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٧٥-مجمع الأمثال للميداني، تح: الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: السنة المحمدية، ١٣٧٤ه-١٩٥٥م.٣
٧٦-المحتسب، لابن جني، تح: على النجدي ناصف، ود/عبد الفتاح شلبي، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط :١٤٢٤هـ-١٩٩٤م.
٧٧-المحرر الوجيز، لابن عطية، تح: الشيخ/عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية، ط: الأولى: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٧٨-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشر مكتبة المتنبي بالقاهرة.
٧٩-المرتجل، لابن الخشاب، تح: على حيدر، ط: مجمع اللغة دمشق: ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٨٠-المسائل البصريات، للفارسي، تح: د/محمد الشاطر، ط: مطبعة المدني، ط: الأولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٨١-المسائل البغداديات، للفارسي، تح: صلاح الدين عبد الله، ط: العاني -بغداد.
٨٢-المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح: د/محمد كامل بركات، ط: جامعة أم القرى، الثانية: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٨٣-مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبى طالب، تح: د/حاتم صالح الضامن، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية: ١٤٠٥هـ -١٩٨٤م.
٨٤-معاني القراءات، للأزهري، نشر: مركز البحوث في كلية الآداب -جامعة الملك سعود، ط: الأولى: ١٤١٢ هـ -١٩٩١م.
٨٥-معاني القرآن، للأخفش، تح: د: هدى محمود قراعة، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١١ هـ -١٩٩٠م.
٨٦-معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تح: د/عبد الفتاح شلبي، ط: عالم الكتب، ط: الأولى: ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
٨٧-معاني القرآن، للفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعلي النجدي ناصف، ود/عبد الفتاح شلبي، ط: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٨٨-مغني اللبيب، لابن هشام، تح: د/عبد اللطيف محمد الخطيب، ط: المجلس العربي للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ط: الأولى: ١٤٢١ه-٢٠٠٠م.
٨٩-المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، تح: محمد كيلاني، ط: دار المعرفة، بيروت.
٩٠-المفصل في علم العربية، للزمخشري، تح: د/فخر صالح قدارة، ط: دار عمار للنشر والتوزيع، ط: الأولى: ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م.
٩١-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تح: د/عبد المجيد قطامش، و: د/محمد إبراهيم البنا، و: د/عياد بن عيد الثبيتي، و: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: جامعة أم القرى، ط: الأولى: ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧م.
٩٢-المقاصد النحوية، للعيني، مطبوع بحاشية الخزانة، ط: دار صادر-بيروت.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٩٣-مقاييس اللغة، لابن فارس، تح: الشيخ/عبد السلام هارون، ط: دار الفكر: ١٣٩٩ه-١٩٧٩م.

٩٤-المقتضب، للمبرد، تح: الشيخ/محمد عبد الخالق عضيمة، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٩٥-المقرب، لابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط: الأولي ١٣٧٢ه-١٩٧٢م.

٩٦-نتائج الفكر، للسهيلي، تح: الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/علي محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية، ط: الأولى: ١٤١٢ه-١٩٩٢م.

٩٧-همع الهوامع، للسيوطي، تح: د/أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، الأولى: ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٢١٤٣
٢.	Abstract	٢١٤٤
٣.	المُقَدِّمَة	٢١٤٥
٤.	تقديم الضمير على مفسره.	٢١٥٠
٥.	تقديم خبر الموصول على الصلة، وتقديم ما في الصلة على الموصول.	٢١٥٣
٦.	تقدير خبر المبتدأ بين الإضمار والتقديم.	٢١٦١
٧.	تقديم الخبر المتحمل ضميرا، وتقديم ضمير الفصل على المبتدأ.	٢١٦٧
٨.	تقديم خبر (كان) على اسمها عند خفاء الإعراب.	٢١٧٣
٩.	تقديم خبر (كان) الواقع جملة عليها أو على اسمها.	٢١٧٩
١٠.	تقديم خبر أفعال المقاربة على اسمها.	٢١٨٧
١١.	تقديم الفاعل ونائبه على الرافع.	٢١٩٣
١٢.	تقديم الفاعل وتأخير المفعول عند خفاء الإعراب.	٢١٩٧
١٣.	تقديم حال ما بعد (إلا) عليها	٢٢٠١
١٤.	تقديم الحال على عاملها المعنوي.	٢٢٠٤
١٥.	تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر.	٢٢١٠
١٦.	تقديم معمول المضاف إليه (غير) على (غير).	٢٢١٩
١٧.	تقديم معمول المصدر عليه.	٢٢٢٣
١٨.	تقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف.	٢٢٢٩
١٩.	تقديم المعطوف بالفاء على المعطوف عليه.	٢٢٣٥
٢٠.	تقديم معمول اسم الفعل عليه.	٢٢٣٩
٢١.	تقديم الجواب على الشرط.	٢٢٤٢
٢٢.	تقديم معمول الجواب عليه.	٢٢٤٩
٢٣.	تقديم متعلق جواب القسم المضارع المقرون باللام عليه.	٢٢٥٣
٢٤.	تقديم اللام على العين في (ضياء).	٢٢٥٦
٢٥.	الخاتمة	٢٢٦١
٢٦.	فهرس المصادر	٢٢٦٤
٢٧.	فهرس الموضوعات	٢٢٧٣